الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثامنة والخمسون | 58 | الإثنين 7 جويلية 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4658
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4658
3- النقاش العام..... 4658
4- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 4683
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... 4702
6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4707
7- رفع الجلسة..... 4718

II. الأسئلة الكتابية الموجه من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 4714

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الإثنين 7 جويلية 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لإجراء حوار مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تبعا لما تقتضيه أحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي، أحيطكم علما أن جدول أعمالنا اليوم يتضمن إجراء جلسة عامة للحوار مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 19 جوان 2025.

وفيما يتعلق بترتيبات هذه الجلسة العامة الحوارية فهي تخضع لمقتضيات الفصل 114 من الدستور ولأحكام الفصل 131 من النظام الداخلي، ويخول لكل نائب أربع دقائق للتدخل دون إمكانية التخلي أو التنازل من عضو آخر وذلك وفقا لما تم إقراره في اجتماع المكتب المشار إليه أعلاه.

هذا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي فإن الأعضاء الراغبين في التدخل يسجلون أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاستها حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إننا وإذ ننطلق في اهتمامنا بما تزخر به بلادنا من قدرات وثروات عديدة ومتنوعة لا سيما الموارد البشرية الثمينة من قناعتنا الراسخة بالمكانة المحورية للإنسان في الخيارات المعتمدة ما بعد 25 جويلية 2021، فإننا نؤكد مجددا على أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعد من أبرز الوزارات القطاعية المعنية لا فقط لكونها مؤتمنة على سياسات الدولة في المجال الحيوي والهام الذي عرف العديد من التحولات والتغيرات المتسارعة، بل وعلى وجه الخصوص لأن الفاعل الرئيسي الذي يرتقب منه توحيد الجهود الرامية إلى وضع الإصلاحات والرؤى الاستراتيجية الكفيلة بجعل الجامعة التونسية مصدرا للكفاءات والاختصاصات التي يتطلبها سوق الشغل الوطني والدولي من جهة ومخبرا للبحوث والدراسات المعمقة في شتى المجالات المواكبة للتحولات التكنولوجية والرقمية من جهة أخرى.

النقاش العام

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، ننتقل الآن إلى النقاش العام وتدخلات السيدات والسادة النواب تباعا.

قبل النقاش العام باسمكم جميعا السيدات والسادة النواب، أرحب بوفد من التلاميذ ينتمون إلى جمعية "تبرسق في القلب" الذين يؤدون زيارة إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

القائمة الأولية في التدخلات السيدات والسادة النواب المحترمون: أنور المرزوقي، عواطف الشنيتي، صابر المصمودي، عبد القادر بن زينب، مليك كمون، عمار عيدودي، أسماء الدرويش، لطفي السعداوي، نبيل الحامدي، الطيب الطالبي.

الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد أنور المرزوقي، المقعد رقم 5 تفضل.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومرحبا بكامل الفريق المرافق لكم، أهلا وسهلا بكم جميعا.

السيد الوزير، اخترت أن أبدأ بموضوع الساعة بامتياز وهو ملف تشغيل حاملي الشهائد العليا كشهادة المهندس والماجستير والدكتوراه في جميع المجالات والميادين كالطب والصيدلة والعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانيات والدراسات التكنولوجية. هذا الملف في بلادنا هو ملف مطروح منذ مدة وأرغب في التعبير عن رأيي الشخصي السيد الوزير. أقول أن مبدأ التشغيل في إطار الدولة الاجتماعية اليوم مهما كانت الشهادة حق مضمون في الدستور لأنه يخضع لعديد الشروط والعناصر والإكراهات ولعل من أبرزها الحاجيات الحقيقية للاقتصاد الوطني في مستوى المؤسسات الخاصة والعمومية والحاجيات في مستوى الإدارة العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدولة في مستوى المالية العمومية.

وأذكر كذلك بالمبادئ والقواعد العامة التي تخص الانتداب في الوظيفة العمومية بما في ذلك انتداب حاملي شهادات الدكتوراه في إطار المناظرات الوطنية للانتداب في سلك مدرس التعليم العالي.

المبادئ هي الشفافية، المساواة، الإنصاف، الكفاءة، المؤهلات العلمية، النزاهة، تكافؤ الفرص والتمتع بطبيعة الحال بالحقوق السياسية والمدنية وفي حالتنا اليوم سيدي الوزير، فإننا نتعامل مع ملف أصحاب الدكتوراه في إطار انتدابهم ضمن مناظرة وطنية وهي مناظرة تخضع لنفس الشروط والقواعد التي تخضع لها بقية المناظرات وذلك استنادا إلى المبادئ التي ذكرتها سابقا وقد تكون الأقدمية سيدي الوزير من بين العناصر التي يمكن تحفيزها في الاختيار ولكن لا يمكن للأقدمية أن تكون عنصرا حاسما. كما أن التمثيلية العائلية أو المحلية أو الجهوية تمس من مبدأ العدالة ومبادئ تكافؤ الفرص والشفافية، إن المعمول به عالميا ووطنيا سيدي الوزير والعنصر الأساسي الذي يتم اعتماده هو الملف البيداغوجي والعلمي للمترشح ومؤهلاته العلمية والبيداغوجية.

زميلاتي زملائي، بقدر ما نعتز بتوفر هذه الموارد البشرية القيمة وبقدر ما أعبر عن تقديري واحترامي لجميع حاملي الشهائد العليا من دكتوراه وغيرها إلا أن تشغيلهم يجب أن يخضع بالأساس إلى إكراهات الاقتصاد الوطني ونسبة نمو الاقتصاد وقاعدة العرض والطلب في إطار الدولة الاجتماعية.

إن فرص وإمكانيات التشغيل في بلادنا كبيرة وواسعة في القطاع الخاص فالإدارة بجميع هياكلها ومؤسساتها في الخارج على مستوى بعث المشاريع والمبادرات وكذلك في التعليم والتدريس.

إن التعويل فقط على الانتداب في التعليم العالي هو حل جزئي من بين الحلول متوفرة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، زميلاتي وزملائي المحترمون،

إن قطاع التعليم والتدريس والتربية في المدرسة والتعليم العالي مرورا بالإعدادي والثانوي مسؤولية وطنية ملقاة على عاتق جميع مكونات المجتمع وعلى رأسها الدولة والعائلة الموسعة للمربين.

إن سلك التعليم الذي نعتز به ونفتخر به لما يقدمه من أعمال جليلة يكون الأجيال ويفتح البصائر وينحت الشخصية ويعد للمستقبل ويبني تونس الغد، تونس التي نريدها منارة في العلم والتربية والثقافة.

أذكر سيدي الوزير بأن شروط الاختيار لانتداب حاملي الشهادات في سلك التعليم العالي يجب أن يخضع للمبادئ التي ذكرتها ويجب أن تكون علمية وموضوعية كما كان الشأن وكما هو الحال اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي، المقعد رقم 17.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي،

اليوم أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالتلاميذ بنخبتنا الذين جاؤوا إلينا من الشمال الغربي تحديدا من تبرسق جمعية "تبرسق في القلب" نادي الروبوتيك، هؤلاء التلاميذ تحصلوا على المرتبة الثانية وطنيا ومثلوا تونس في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية "هيوستن" تحصلوا على المرتبة السادسة عشرة أمام الدول المتقدمة.

سيدي وزير التعليم العالي، ما الذي يمكن أن تقدمه لهؤلاء التلاميذ من المناطق الداخلية؟

سيدي الوزير، اليوم وأنت وزير التعليم العالي وأمام هذا الملف الحارق والذي نتحدث عنه دائما وهو ملف الدكاترة العاطلين عن العمل، مهمتك سيدي الوزير إنسانيا وتاريخيا لا تقل لي ما قاله الوزير أنه ليس وزير التشغيل، لا إذن لديك " les labos de recherche" ولديك علاقات مع بلدان شقيقة وصديقة ومع رجال أعمال، كون لجنة سيدي الوزير واهتم بهؤلاء الأشخاص فهم نخبة، لا تنسوا ما حصل في التسعينات وبداية الألفينات حين هاجر أطباؤنا بسبب الإهمال وها نحن اليوم نبحث عن أطباء. مهمتك على الأقل تاريخية أن تركز على ملف الدكاترة حاملي شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل فلو توفرت لديهم إمكانيات صغيرة سترى أين يصل التونسيون، سيدي الوزير يجب أن تتمتع برحابة صدر لأن الجميع سيتحدثون عن المعطلين عن العمل.

السيد الوزير، موقف الوزارة من عقود التدريس والبحث العلمي المحدودة في الزمن والساعات الإضافية، ما هي خطة الوزارة لهذه السنة؟ لماذا تواصل الوزارة سياسة إلحاق أساتذة التعليم الثانوي ونحن لدينا دكاترة عاطلون عن العمل ولا تقل لي أنهم غير موجودين فهم موجودون.

ملف العقود المحدودة في الزمن لإسداء الخدمات هو ملف طرح من قبل السيد يوسف وعديد النواب الآخرين خاصة أننا عملنا على قانون المناولة والتشغيل الهش وفي وزارتكم هناك عديد الأشخاص الذين يشتغلون بهذه الصيغ، أنجزوا لهم أمرا ترتيبيا، القانون يجب أن يطبق على الجميع وخاصة وزارة مثل وزارة التعليم العالي أو وزارات الدولة يجب أن يهتموا بهذا الشأن.

سيدي الوزير، في برج السدرية ترغبون في إنشاء مركز امتياز في مجال الطاقات المتجدّدة "Centre d'excellence d'énergies renouvelables" وهو موجود وستقترضون من البنك الدولي وهو موجود أصلا.

سيدي الوزير، إن لم نجد تفاعلا فسوف أتقدم بسؤال شفاهي في هذا الغرض، لا سبيل إليه أن نضيع الوقت ولدينا مخبر يجب أن ننظمه لا أن ننجز شيئا جديدا.

السيد الوزير، هناك مجموعة يرغبون في إحداث "formation technologie de l'information et de la communication" ببرج السدرية وقد تم إعداد جميع الترتيبات، لكن بقيت فقط في "DGET" ببرج السدرية لم ترد عليهم، هؤلاء يرغبون في التوجه إلى الخاص لكنها جديدة ونريد معرفة المشاكل المتسببة في تعطيل المواطنين.

سيدي الوزير، منظوريك يحصلون على 45 يوما عطلة بالإضافة إلى عطلة بالأسبوع في العطل المدرسية، بينما آخرون يتحصلون فقط على 30 يوما، لماذا هذا الكيل بمكيالين؟ خاصة ملف الدكاترة العاطلين عن العمل يجب أن يكون من أولوياتك. رئيس الجمهورية وعدهم بالتشغيل ونحن ننتظر منكم ومن السيد الرئيس التفاعل معهم بكل جدية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي، المقعد رقم 10.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وبإطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن خلالكم أوّجه تحية إلى الأسرة الجامعية، أسرتي المهنية الأم.

خلال تدخلي لأربع دقائق حسب نظام الجلسة سأقتصر على بعض الوضعيات مع بعض المقترحات حسب ما يسمح به الوقت.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى المجالس العلمية وهي استشارية ومهامها مضبوطة بأمر لا يمكنها اتخاذ قرارات مخالفة لقانون جاري به العمل.

الفصل 61 من القانون عدد 112 لسنة 1983 ينص على أن الموظف في حالة الإلحاق يواصل التمتع بحقوقه في التدرج والترقية والتقاعد

وما شاهدناه أخيرا من تجاوزات لذلك في حق خيرة أعوان الدولة غير مقبول وأنا على ثقة السيد الوزير أنك ستصحح ذلك، هذا وكنت وافيت السيد رئيس الديوان بحالة أولى وسأوافيكم بحالة ثانية.

وبالتمعن في أسباب هذا الإخلال تبين أن دوافعه بالأساس انتخابية وبقي دون تدخل حاسم من رئاسة الجامعة وهذا ما يحفزني للمضي قدما في قراري بتقديم مقترح قانون لتنقيح قانون التعليم العالي فيما يخص انتخاب رئيس الجامعة.

ثانيا، السيد رئيس الجمهورية طالب بالقطع مع التشغيل الهش ولا لقطع الأرزاق وهنا أتحدث عن توقف الوزارة عن تجديد عقود إسداء الخدمات لأعوان عملوا لسنوات بها.

هذا وكنت خلال مناقشة قانون عقود الشغل تقدّمت بمقترح تعديل لإنصافهم لكنه لم يحظ بالقبول بعدما وعد وزير الشؤون الاجتماعية بتسوية وضعيتهم بأمر، فالرجاء سيدي الوزير الحرص على ذلك في القريب العاجل.

أخيرا السيد الوزير، الجامعة مقبلة على تحديات جديدة بعد القرار الجريء للسيد رئيس الجمهورية بانتداب الآلاف من حاملي شهادة الدكتوراه وأنا متابع لهذا الملف وأعلم أنه يتقدم بخطى حثيثة.

رجاء اليوم رسالة طمأنة بالتصريح بعدد الشغورات في وزارة التعليم العالي وبعض المعطيات مما يبعث الطمأنينة لديهم.

هذا الإجراء الذي سيرفع عدد الأساتذة الجامعيين والباحثين بحوالي 20% وسيفتح آفاقا خارج الوزارة بإدارات ومؤسسات عمومية يجب الاستعداد له جيدا حتى يكون قاطرة لنمو اقتصاد المعرفة، على سبيل المثال لا بد من خلق آليات تواصل مستقبلي مع من سيقع انتدابهم خارج الوزارة لدعم الشراكات العلمية والبحثية ذات القيمة المضافة.

السيد الوزير، لا بد من تغيير جذري لآليات التقييم والتدرج فالنشريات العلمية مهمة، ولكن يجب إيجاد آليات تثمين للبحث التطبيقي في التدرج والترقيات.

استقطاب الأموال في إطار شركات بحثية يجب كذلك تثمينه لأن أحد التحديات سيكون ارتفاع نسبة الأساتذة الجامعيين والباحثين دون تناسب مع ارتفاع ميزانية التدخلات والاستثمار بالوزارة.

وفي هذا الصدد وعلى المستوى الجهوي برمجت الوزارة منذ سنوات مركبا جامعيا للبحث على طريق المطار بجامعة صفاقس. هذا الموقع يوجد بجانب منطقة صناعية تحتوي على ما لا يقل عن 200 صناعي وعلى بعد كيلومتر ونصف حوالي 400 صناعي، ندعوكم للتسريع في هذا المشروع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، المقعد رقم 143.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، يبدو لي أنه منذ الثورة ونحن نصحح عدة مسارات خاطئة وقطعنا شوطا لا بأس به في الإصلاح وهنا أدعو الحكومة إلى التواصل الجدي مع السادة أعضاء مجلس نواب الشعب لتكون كل القرارات متناغمة وذات جدوى لمصلحة هذه البلاد.

شاهدنا العديد من المسائل التي حدثت لأن كل طرف يشتغل بمعزل عن الآخر، الحكومة في واد وأعضاء مجلس النواب في واد وكذلك الجهات والأقاليم والمحليات وأصبح كل طرف يسعى للتموقع السياسي، الحكومة تريد التموقع دون أن يزعجها أحد ومجلس النواب كذلك والجهات والأقاليم نفس العملية.

سيدي الرئيس، وكلامي موجه إلى السيد الوزير، نحن عندما نصعد في قطار خاطئ من الحكمة أن ننزل في أول محطة حتى لا نتمادى في الخطأ، أنا اليوم عضو مجلس النواب عن معتمدية سليمان، معتمدة سليمان السيد الرئيس فيها القطب التكنولوجي هو بسليمان ترابيا وإداريا، ولكنه القطب التكنولوجي ببرج السدرية يعني "الماكلة على القرد والعياط على زرزور"، يعني إذا وجدناه متسخا تتعرض ولاية نابل للهجوم ومعتمدية سليمان وبلدية سليمان والتسمية برج السدرية، هل يعقل هذا الكلام؟

تونس موحدة ونداء بعدم التفرقة، ولكن هل يعقل مؤسسة بهذا الحجم تفتخر بها ولاية نابل ومعتمدية سليمان تحت مسمى القطب التكنولوجي ببرج السدرية بعد التقسيم الذي قمنا به ووافقت عليه المجالس الجهوية والمحلية والأقاليم.

نفس الشيء بالنسبة إلى المبيت الجامعي ببرج السدرية وكذلك هناك مؤسسة علمية أخرى يتم إعدادها نطالب بمراجعة التسمية حتى يأخذ كل طرف حقه وأظن أنه من حقنا ولاية نابل ومعتمدية سليمان مؤسسة عريقة والتدخل فيها موجود دائما في بلدية سليمان في التنوير والتنظيف وغيره ثم نجد التسمية تنسب لبرج السدرية هذا ما أنزل الله به من سلطان وهذا ظلم مسلط علينا كولاية ومعتمدية وبلدية والرجاء من سيادتكم الإصلاح القاطع.

نقطة أخرى سيدي الوزير، نحن جميعا نعتبر أن التعليم العالي الخاص هو مكمل للتعليم العمومي، حين نجد أساتذة جامعيين ومستثمرين من خيرة الأساتذة يشتكون من عدم حصولهم على التراخيص لتنصيب مؤسساتهم رغم استيفائهم لكل الإجراءات القانونية فهنا نقطة استفهام. يجب أن نفتح الأبواب خاصة في التعليم، نحن لا نستثمر في التعليم إذا لم نستثمر في التعليم في السابق كان اليهود يشتكون من المسلمين في التعليم هم يستثمرون في التعليم ونحن نتراجع إلى الوراء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار العيدودي، المقعد رقم 155.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

باختصار لدي أربعة أو خمسة نقاط واضحة.

المطلب الأول إلى متى ستظل وزارة التعليم العالي تفعل ما تفعل إزاء الدكاترة المعطلين عن العمل في الوقت الذي جامعتنا وطلبتنا في أشد الحاجة إلى رجال تحملت الدولة والمجموعة الوطنية الانفاق عليهم؟ هي طاقات جامدة من بينهم من يخرج في وضعيات فردية إلى

جهات أجنبية وتستفيد منهم دول أخرى ونحن في أشد الحاجة إلى كفاءاتهم وإلى قدراتهم ومجهوداتهم.

بالإضافة إلى قرار اتخذه السيد الرئيس بتشغيل هؤلاء وعدد من هؤلاء لا نعرف ما هو التضارب بين قرار السيد رئيس الجمهورية وبين ما أسميه تعطيل وأتمنى أن أكون مخطئا من قبل وزارة التعليم العالي، نريد أن نفهم هذا جيدا وإلى متى ستظل الجامعة تنتج وهذه القدرات طاقات مهملة؟

النقطة الثانية سيدي الوزير، هل يمكن ونحن نتشبث بضرورة مراجعة نظام التدريس نظام "أمد" هذا مؤكد بالأساس من قبل السادة الجامعيين المباشرين لأنهم يعترفون، وهذا صحيح، أن الطالب في نظام "أمد" يحصل على ما قيمته سنة ونصف تقريبا من حياته الجامعية وصحيح أن هناك مستوى متدني نقول هذا بكل خجل وبكل أسف فإلى متى تفكر الوزارة في ضرورة المراجعة؟

هناك قضية جديدة سيدي الوزير، تخص إعادة التوجيه في شعبة المعلمين مؤخرا في قفصة، هناك مجموعة نجحت، ولكن بعد مدة تقارب الأسبوع أبلغتهم الجامعة في قفصة أن الموجهين إلى قفصة بأن طاقة الاستيعاب غير كافية وسيغيرون القائمة. على أي أساس ستغير القائمة؟ طالب نجح في مناظرة إعادة التوجيه، فهل القائمة ستنقص أم سيتم تحويلهم إلى جهات أخرى لأن طاقة الاستيعاب عاجزة ويتم تحويلهم إلى جهة أخرى هذا معقول أما أن تلغيها فعلى أي أساس وما ذنب الطالب الذي اجتاز المناظرة بامتياز.

وضعية أخرى تخص الانتدابات وهي خاصة جدا بإعلام المترشحين للخطط إذ لا يتم إعلامهم في البداية بالطريقة الصحيحة. سيدي الوزير، هناك وضعيات خاصة سأمدك بملف خاص حتى لا أذكر الأسماء وقع ظلم لبعض الأطراف مع إثبات في الملف.

الوضعية الأخيرة سيدي الوزير، نطالب في جهة القصرين بإحداث بعض المعاهد العليا على غرار معهد الفلاحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش، المقعد رقم 44.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، الموضوع الذي سأتحدث فيه اليوم قد لا يكون ضمن إطار مشمولاتك لكن بالنسبة لي أنت كوزير التعليم العالي أنت من يمكنه حماية الطلبة من الممارسات التي تسلط عليهم وأود أن أشكر الإطار الوزاري الذي تفاعل معي حينما تواصلت معه حول هذا الموضوع ووضح لي الأمر، ربما لم تكن لديكم معرفة كافية بالوضعية.

اليوم هناك مؤسسات تعمل تحت نظام "L'alternance" وهو حسب القانون عدد 10 لسنة 1993 هو تكوين بالتداول، هناك عروض لمؤسسات تقول فيها أنها تتكفل بنسبة مائة بالمائة بتعليم التلميذ ويدرس لديها وحسب القانون التوجيهي فإنها تتكفل بكل شيء وتعطيه منحة، هذا هو القانون الوحيد الذي ينظم هذه المنظومة ولم يطالبوا بأي "engagement".

اليوم الطلبة الذين لا يملكون خبرة في المجال المهني عند توجههم إلى هذه الشركات يرغبون في الدراسة في كليات جيدة ويودون العمل والحصول على منحة ويوقعون عقودا ومعها كمبيالات و" des engagements" على أساس أن كل سنة دراسة بكمبيالة بحيث عندما يتخرج الطالب يطالبونه بإعادة الأموال وعلى حد علمي أنه إطار غير قانوني.

هناك طلبة يتلقون رسائل من شركات استخلاص هذه هي آخر التنبيهات قبل مباشرة الإجراءات القضائية حيث يطلب منهم إعادة الأموال من قبل الكليات التي تم دفعها خلال فترة التكوين.

الرسائل تتضمن: "Tous les diplômes sont prêt mais pour pouvoir les récupérer vous devez régulariser votre situation financière".

هذه هي الرسالة، نطرا إلى إعلامكم بديونكم المتخلدة ومع إقرار رفضكم الخلاص أعلمكم أنه سيتم تحويل ملفكم إلى الشؤون القضائية.

سيدي الوزير، اليوم الطلبة من بينهم من هرب خوفا من أن تكون هناك عقلة على ممتلكاته من سيارات يعني يهددونهم، هذه الوثائق يمكنني أن أعطيها لك فيما بعد. أنا أحملك المسؤولية أن تقف مع هؤلاء الطلبة، ما ذنبهم أنهم انخرطوا في هذا البرنامج وفرحوا أنهم سيعملون ويقرأون فوجدوا أنفسهم اليوم مطالبون باسترجاع المصاريف رغم أننا نعلم أن الدولة في نطاق هذا البرنامج تعطي امتيازات جبائية وتعطي دعما ماليا وتعطي حتى إعفاءات جبائية لهذه الشركات.

البرنامج تابع وزارة التكوين والتشغيل، للأسف أنا أرسلت الملف كاملا إلى السيد وزير التكوين والتشغيل ولم أجد أي استجابة، أردت أن نقف مع هؤلاء الطلبة قد أكون مخطئة، قد تكون هناك نقطة غائبة عني لكن من وجهة نظري اليوم مجموعة من الطلبة ستعرض أمام القضاء وحتى هناك قضية خسروها وطلبوا منهم ارجاع الأموال للشركة.

أطلب منك السيدي الوزير وحسب توجهات السيد الرئيس أن نقف مع شبابنا وتتدخل وتدافع عن شبابنا اليوم وترفع المظلمة على الطلبة.

وأخيرا، أريد لفتة كريمة إلى جامعة منوبة حيث قمت بزيارة الأسبوع الماضي وتمت دعوتي في نفس اليوم فلم أستطع الحضور، لدينا جامعة هي الآن مخربة وأصبحت وكرا للفساد، نريد أن نعرف وضعيتها ومآلها وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي السعداوي، المقعد رقم 41.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، المعهد العالي للدراسات القانونية والسياسية بالقيروان والذي احتفل مؤخرا بمرور عشرين سنة على تأسيسه حقق نتائج باهرة طوال هذه الفترة والدليل الموضوعي على ذلك هو

نسب النتائج المحترمة في المناظرات الوطنية من قضاة ومحاماة وعدول ومع ذلك فإن المعهد المذكور والذي هو في الواقع كلية نظرا إلى عدد الطلبة الذي تجاوز 1500 طالب جوبه من قبل وزارتكم بمقترح أقل ما يقال عنه محبط لعزائم طلبة وإطارات المعهد من إداريين ومدرسين.

المعهد ينشط في مقر على سبيل الكراء ويكلف ميزانية الدولة ما يقارب 200 ألف دينار سنويا وقد تمت في العشر سنوات الأخيرة برمجة بناء مقر للمعهد ورصد 9 مليارات للغرض بجانب مقر جامعة القيروان صحبة مؤسسات جامعية أخرى هي الآن في طور النشاط ما عدا المعهد العالي للدراسات القانونية والسياسية الذي لا زالت الأرض المخصصة له شاغرة لأن الوزارة اختارت من خلال المقترح الذي بلغ إلى إدارة المعهد أن تعتمد المساكنة مع كلية الآداب برقادة، هذا الصرح الذي نفتخر به والذي للأسف عرف تراجعا حادا في عدد الطلبة وهنا عوض أن تنكب الوزارة على إيجاد حلول ناجعة تعيد بريق وإشعاع كلية الآداب بالقيروان اختارت الحل الأسهل ولكنه للأسف الأكثر سلبية من حيث الآثار وهو نقل طلبة الحقوق إلى كلية الآداب وبالتالي المساكنة بين مساري تكوين مختلفين تماما.

السيد الوزير، المساكنة لم تعرف النجاح في أغلب التجارب التي قامت بها الوزارة، كما أنكم قمتم ببناء مقرات لمؤسسات جامعية أقل كثافة من حيث عدد الطلبة في جهات أخرى وهنا نبارك كتونسيين باعتباره يساهم في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي ولكن نطلب بالتمعن والتروي في حل مشكل المقر بالنسبة إلى المعهد العالي إما بالعمل على اقتناء البناية الحالية نظرا لما تعرفه من إقبال سنويا وما تحققه من نتائج أو بناء مقر خاص بالمعهد على غرار ما تم في جهات أخرى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حمدي، المقعد 64.

السيد نبيل حمدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الطاقم المرافق له،

اليوم في التاريخ أنت بيننا والأساتذة الباحثين المعتصمين أمام مجلس النواب، فما رأيكم سيدي الوزير وأنت أستاذ جامعي وأنت تعرف الخفايا وما يدور داخل الجامعات في الساعات الإضافية ما جعلهم اليوم معتصمين؟ وإن شاء الله نخرج اليوم بشيء إيجابي من سيادتكم يفرح الأساتذة الباحثين.

اليوم في القيروان سيدي الوزير، لماذا لا تتمتع القيروان بكلية للمهندسين والنتائج الباهرة التي نحققها في "cycle prépa" مبادرة إيجابية.

أتحدث معك السيد الوزير عن المتخرجين من الجامعات التونسية، ضعف الاندماج في سوق العمل، ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات العليا، هناك تزوير في الشهادات العلمية، هناك شكاوى حول تدني مستوى التدريس في بعض المؤسسات التعليمية وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات العلمية ومتطلبات السوق ومراجعة منظومة "أمد."

السيد الوزير، نحن عندما درسنا في الجامعة كنت في كلية العلوم ببنزرت، من هذا المنبر تحية إلى كل الأساتذة الذين درسوني. ناضلنا حتى لا يمر نظام "أمد" داخل الاتحاد العام لطلبة تونس واليوم نرجع ونعيد سياسة التدريس في التعليم العالي ممنهجة من أجل تدني هذا المستوى رغم الكفاءات التونسية الموجودة في الخارج وهم أبناء الكليات وأبناء المدرسة العمومية.

اليوم دوركم سيدي الوزير، بحكم أنك أستاذ جامعي اطلع على البحوث ونتائج البحوث الموجودة حاليا في تونس لا ترتقي إلى مستوى يجعلنا بين الأمم، وهذا ما جعلنا نتراجع في تصنيف الجامعات وهذا دوركم سيدي الوزير، تعرف لماذا أؤكد على دوركم؟ لأنك أستاذ جامعي وتعرف الحقيقة ودرست سابقا قبل نظام "أمد" الذي هدم الجامعة التونسية. هل هناك حلول سيدي الوزير؟ هل الدولة التونسية والمنظومة الجديدة والأموال المرصودة لوزارة التعليم العالي الضعيفة تستطيع تحويل التعليم العالي من منظومة فاسدة إلى منظومة إيجابية؟

اليوم بعد أن منحنا الدولة حقها هل هناك استراتيجية واضحة؟ ولماذا نسبة البطالة ترتفع؟ فالطالب يدرس أربع سنوات ويخرج بإجازة محترمة بين الدول. اليوم يدرس ثلاث سنوات والمستوى التعليمي متدني، اليوم حتى في ثلاث سنوات غير قادر على إيصال الرسالة للتلاميذ أو الطلبة وهذه حقيقة نعرفها جميعا، هذا دوركم سيدي الوزير.

إذا كنت اليوم سيدي الوزير في هذه الوزارة ولديك برنامج في إصلاح المنظومة فلا تتردد من أجل هذه المنظومة، لا تتردد من أجل رسالة ترجع لنا التعليم العالي الحقيقي في تونس وترجع الكفاءات التونسية.

يجب أن ننتبه قليلا السيد الوزير، هناك مناطق فلاحية ربما تستحق أن يكون فيها معاهد عليا فيها مراكز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي، المقعد 73.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية نود أن نشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على سرعة التجاوب مع سؤالنا الكتابي وما تضمنه من فرحة للجهة بإحداث المدرسة الوطنية للمهندسين بالقيروان في الوقت الذي راسلنا فيه أربع وزارات مختلفة في نفس الوقت لكن منذ أكثر من أربعة أشهر إلى اليوم دون إجابة، نرجو أن يكون المانع خيرا.

السيد الوزير، نريد تثمين التجاوب السريع في مطلب بعث المعهد العالي للتمريض بالقيروان والقصرين وهي فرحة كذلك ودعم للجهات الداخلية.

سيدي الوزير، إن إجابتكم على موضوع المعهد العالي للعلوم السياسية والقانونية بالقيروان الذي هو مشروع معطل منذ سنة 2019 والاعتمادات المرصودة بقرابة 9 مليارات ولكن لديكم رأي آخر وهي فكرة المساكنة، فكرة المساكنة هذه لا أهل الدار قبلوا بها ولا الضيوف قبلوا بها أيضا السيد الوزير ونحن نعلم بأن لدينا تجارب سابقة ترفض بعض الشيء هذه التجارب بحكم أن كلية الآداب برقادة صرح شامخ وتعد "سربون" القيروان نرجو منكم دعم هذه الجهة من خلال دعم الفضاءات الرياضية، ملعب معطل

منذ سنوات، تفتقر إلى فضاءات ثقافية ورياضية وترفيهية ثم كارثة الطالب الذي توفي السنة الفارطة وسيادتكم تفضلتم وجئتم وركبتم وأعطيتم بعض التطمينات ولكن إلى اليوم لم يتغير شيء على الأقل المستوصف الجامعي المبني والمغلق نريده على الأقل أن يعمل ليقوم بالإسعافات الأولية لا قدر الله عند حصول حادث.

سيدي الوزير، ننتظر إجراءات داعمة لكلية رقادة ثم نطلب من الجناب مزيد التحري في الإشكالية المطروحة في"leasing" سيدي الوزير، لغط كبير وأقاويل متضاربة نرجو التحري مع التسريع لأن الوضع متوتر بعض الشيء هناك بين الإدارة والعملة، نرجو أن لا يظلم أحد وأن يتم اتخاذ القرارات اللازمة ومن قام بتجاوز أو بخروقات عليه أن يتحمل مسؤوليته.

كما نطلب من الجناب مزيد دعم جامعة القيروان مع كل المتداخلين لمساعدتها للدخول في التصنيف العالمي الجامعي لسنة 2025 خاصة عبر تفعيل قرار مجلس الجامعات بالموافقة على بعث مرحلة مندمجة للتكوين الهندسي في "ISAT" بالقيروان، هذا القرار تم اتخاذه سيدي الوزير منذ 2020 والى اليوم لم يفعل مع الوزراء السابقين، نتمنى أن يتم تفعيله مع جنابكم خاصة وأن الظروف متوفرة كالمعدات والمخابر العلمية وإطار التدريس وهو لا يمثل عبئا ماديا على الوزارة.

كما نطالب الجناب بمزيد من الحوكمة الرشيدة بإعادة النظر في الخارطة الجامعية لتعزيز جودة التعليم في المعهد العالي للإعلامية والتصرف والمعهد العالي للرياضيات التطبيقية والتصرف والإعلامية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، كل هذه المعاهد تعاني من نقص فادح في الأساتذة والمخابر، نرجو الدعم.

وفي الأخير سيدي الوزير، نرجو أن يكون هناك نظرة ثاقبة بالنسبة إلى الأساتذة الباحثين والدكاترة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وكافة الإطارات المرافقة له،

تشهد بلادنا تحديات اقتصادية كبيرة جدا وهنا يجب أن يكون دور الجامعة التونسية دورا حاسما، الجامعة ليست للتدريس فقط، بل يجب أن تكون محركا أساسيا للتنمية، ماذا يجب أن يدرس الطالب التونسي؟ ما يجب أن يدرسه الطالب التونسي ويجب أن يتمكن منه لا يجب أن تكون بعيدة عن واقع البلاد، يجب أن يدرس الطالب لنخلق الثروة في تونس، لنحل مشاكل تونس ولا ليتم حل مشاكل ألمانيا وفرنسا لأننا نرى اليوم في التوجيه ما تطلبه ألمانيا حيث يتم تدريس علوم التمريض وكذلك ما تطلبه فرنسا ولنبحث أين سيذهب المهندسين التونسيين إذن ما نفع البلاد من كل هذا؟

لذلك نحن أصلا بصدد تصدير كفاءاتنا الذين ينجحون بمعدلات عالية والمتمكنين ليبحثوا عن مستقبلهم خارج تونس، ما الذي علينا القيام به ليبحثوا عن مستقبلهم في تونس ولتقوية التنمية هنا في تونس لأننا بصدد خسارة كفاءاتنا، بلادنا يوجد بها من أكبر مخزونات الفسفاط في العالم وهذا نعتبره من أكبر الأشياء التي يمكن أن نخلق بها الثروة ويجب أن تخلق الثروة وأن يعود الإنتاج كما كان سابقا ويجب مضاعفة الإنتاج. هل لدينا جامعات تعنى بالفسفاط مثلا؟ يجب أن تكون هناك جامعة كاملة تخرج مهندسين وتقنين من هذه الجامعة.

لدينا الزيتون هل تعلم بأننا لا نصنع آلة لعصر زيت الزيتونة؟ من المفروض أن يكون هؤلاء المهندسين موجودين ويجب أن يكون لدينا جامعات يتخرج منها المهندسين الذين على الأقل يقومون بصنع آلة لعصر الزيتون في بلد تعد ثالث دولة مصدر لزيت الزيتون ومنتج لزيت الزيتون في العالم، لماذا لا يكون لدينا جامعة فيها بحوث علمية ويكون فيها مختصين في كل ما تنتجه البلاد كالحلفاء والأعشاب الطبية والطاقات المتجددة وفي الآثار؟ يجب أن تكون لدينا جامعات تنتج دكاترة، لدينا 40 ألف موقع أثري في تونس ولدينا نقص فادح في الحقيقة في هذه الاختصاصات.

من المفروض أن الجامعة التونسية تنتبه للاقتصاد الوطني وتكون داعمة له أين يكون هناك اختصاصات لا أن يتم بعثهم للعمل في فرنسا أو في ألمانيا أي نصدر خيرنا لغيرنا، يجب مراجعة لخارطة التكوين الجامعي حسب الحاجات الجهوية أيضا.

في موضوع ثاني، موضوع الأساتذة الجامعيين الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني، قرار صادر عن المدير العام للتعليم العالي في الحقيقة يجب مراجعته لأن هذا الشيء يؤثر على المصلحة العامة للبلاد وهذا يضعف من فرص انتداب الجامعيين التونسيين دوليا، إذا كان الأستاذ الجامعي الجهة التي تنتدبه لا يكون لديه استقرار يعمل بضع سنوات فقط وبعد ذلك يتم إرجاعه إلى تونس، لن يأخذ منا أي بلد أساتذة جامعيين هذا يقلص من وجود التونسيين في الجامعات الأجنبية وله تداعيات مالية أيضا على ميزانية الدولة لأنه عندما يعود إلى تونس يجب أن يتم دفع أجرته أيضا وأكيد له انعكاسات اجتماعية واقتصادية وعلمية أيضا على إطاراتنا، نرجو أن يتم التراجع عن هذا القرار أو على الأقل تتم مراجعته.

في موضوع أخير، بالنسبة إلى الترسيم بجداول هيئة المهندسين المعمارين بالبلاد التونسية أي أن اليوم هناك جامعات خاصة يتخرج منها المهندسين والوزارة تقدم شهادة المعادلة وهيئة المهندسين المعمارين ترفض ترسيمهم بجداولها، هذا موضوع خطير جدا ويضرب مصداقية الهندسة في البلاد ويضرب مصداقية وزارة التعليم العالي التي تعطي المعادلة، ما معنى أن وزارة التعليم العالي تسند المعادلة والهيئة لا تقبل به في جداولها؟ نرجو مراجعة هذا وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور،

تحية للشعب الكادح العظيم،

تحية لضحايا منظومة الفساد وللمناضلين من الدكاترة الباحثين وللكفاءات التونسية المنسية.

اليوم هي جلسة حوارية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكان من المفروض أن تكون جلسة مساءلة، لأن وزارة التعليم العالي

هي وزارة صناعة العقل، وزارة الذكاء والإبداع والابتكار، ولكن للأسف الشديد أمام التفشي الكبير لمظاهر الفساد داخل هذه الوزارة وفي مستوياتها المركزية والجهوية خاصة وأمام تستر الوزارة وتعمد التستر على كل أشكال الفساد خاصة في مستوى لجان الانتداب والترقية ورغم مئات الشكاوى التي بلغت لسيادة رئيس الدولة لكن الوزارة لم تحرك ساكنا وتعمد السيد الوزير التستر على لجان الفساد في الانتداب والترقية، بل أكثر من ذلك فإنه يتحمل المسؤولية بأنه متستر على الفساد في مستوياتها وأيضا المديرون العامون تستروا أيضا على الفساد ولم يتخذوا إجراءات ضد لجان الانتداب والترقية نرى فقط هرسلة وضغط ضد لجان الانتداب أو لمناظرة التوجيه الجامعي الخاصة بطلبة علوم التربية والرياضة في الجامعات الداخلية.

نرى الوزير فقط يتوجه نحو الجامعات الداخلية لمزيد هرسلتها ولمزيد إقصائها وغلقها، عندما تحدثنا عن سبع مؤسسات جامعية على وجه الكراء وعندما تحدثنا عن 16 مبيتا خاصا على وجه الكراء في جهة قفصة لم تتحرك الوزارة وإنما تسترت ولم تتدخل للبناءات والتجهيزات.

سيدي رئيس الدولة، وزارة التعليم العالي هي وزارة لبناء العقل وبناء الفكر وبناء الإبداع، بمثل هؤلاء المسؤولين وبمثل هؤلاء الوزراء لا يمكن مكافحة الفساد.

سيدي الوزير، أنتم مطالبون بإعادة النظر في كل ملفات الفساد التي أحلناها لكم، السيد رئيس الدولة، نرجوك التدخل العاجل للقضاء على منظومة الفساد التي تمت رسكلتها ضمن وزارة التعليم العالي في العديد من المستويات.

السيد الوزير، كنا طالبناك بمراجعة الكتاب العامين للجامعات، هنالك العديد من الكتاب الجامعيين العامين: كاتب عام جامعة قفصة، صفاقس، جندوبة إلى غير ذلك، هنالك كاتب عام أكثر من 15 سنة، ما معنى 15 سنة ضمن منظومة سابقة لفظتها منظومة 25 جويلية؟ هل يعقل أن تتواصل هذه المهازل؟ أنتم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم وعلى السيد رئيس الدولة أن يتدخل فورا لإيقاف هذه المهازل التي تحدث ضمن وزارة التعليم العالي لأن الفساد مستشري من الأعلى إلى الأسفل ومطالب بأن يتدخل سيادة رئيس الدولة لأننا نهنا السيد الوزير ولم يحرك ساكنا في جميع المستويات ووصلت التشكيات بالمئات إلى السيد رئيس الدولة ويتحمل في ذلك المسؤولية السيد المدير العام للتعليم العالي ورئيس الديوان لأنهم كانوا على علم بذلك.

السيد الوزير، ربما اختصاص الهندسة لا علم له بملفات البحث العلمي وكان من المفروض التعامل أكثر بجدية وبصرامة. لماذا نرى الوزارة اليوم تسارع بإيقاف مناظرة لإعادة التوجيه الجامعي بعد خروج النتائج النهائية في علوم التربية والرياضة؟ لم نراها تسارع في إيقاف مناظرة الفساد والانتداب في مستوياته المختلفة، فقط من أجل هرسلة وظلم الطلبة لأنهم أبناء الكادحين، أبناء المهمشين، لن نسمح بمواصلة هذه المهازل ضمن وزارة التعليم العالي، على السيد رئيس الدولة أن يتدخل ولا بد لرئاسة الحكومة أن تكون حاسمة وصارمة في مثل هذه الإجراءات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف الطرشون.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير التعليم العالي وبأعضاده الميامين،

سيدي الوزير، اسمحوا أن أخاطب فيكم لا المسؤول عن إدارة شؤون التعليم العالي وإنما أخاطب فيكم المسؤول كوزير عن السياسة العامة للدولة وإنفاذ السياسة العامة للدولة وننتظر منك في هذا الصدد بخصوص النقاط التي سأثيرها قرارات أدرك جيدا أنها يمكن أن تكون استثنائية وأكاد أقول ثورية في علاقة خاصة- وهذا المجال الذي سأتحدث فيه- بالتصرف في الموارد البشرية لوزارتكم.

سيدي الوزير، اليوم نحن في لحظة فارقة في تاريخ تونس بعد الحسم في مسألة التشغيل الهش وكل أشكاله وطالبنا بأن كل الوزارات تعيد النظر في أشكال التشغيل لمواردها البشرية وإصلاح هذه الوضعيات بشكل حاسم وفق ما يقتضيه القانون.

أريد تذكيرك سيدي الوزير، أن لديكم من منظوريكم الأساتذة العرضيون العاملون بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، هل يعقل أن نوظف شخصا لمدة 14 سنة ونضعه تحت عنوان إسداء الخدمات أو تحت عنوان عمل موسمي؟ هو يعمل 11 شهر ويتم تجديد العقد عشر مرات وأكثر، هذا لا يمكن أن يتواصل.

سيدي الوزير، نفس الشيء الأساتذة المتعاقدون بمدارس الدكتوراه والمخابر ووحدات البحث هؤلاء يطالبون بالإدماج صلب وزارة التعليم العالي ولا يمكن أن تبقى وضعية التشغيل الهش التي يعانون منها، بعضهم تحصل على أربع سنوات تغطية اجتماعية وبعد ذلك انقطع هذا وبعد ذلك تم إعطاؤه معرف وحيد إلى آخره لا يمكنني أن أدخل في تفاصيل لضيق الوقت ولكثرة الملفات.

كذلك سيدي الوزير الفاضل، الأعوان والعملة العرضيون والمتعاقدون في ديوان الخدمات الجامعية، هذه الدواوين أو هذا الديوان يقول لدينا نقص في الموارد البشرية، ولكن في نفس الوقت هؤلاء العمال وهؤلاء الأعوان البعض منهم يفصل والبعض الآخر بقي معلقا إلى هذه اللحظة وهم يطالبون بدمجهم صلب الوزارة.

سيدي الوزير، أهيب بك بأن يتم النظر في هذه الملفات المتعلقة بأشكال التشغيل الهش وهذه مسؤولية في علاقة بسياسة الدولة العامة التي ذكرت بأنه لم يعد هناك مجال أن موظفا تحت العلم التونسي يهان أو يقع استغلاله بطريقة "camouflé" نتيجة تراكمات أشخاص آخرين كانوا -أقولها بكل وضوح- جبناء لأنهم خضعوا لخيارات ولضغوطات صندوق النقد الدولي وقالوا لن نقوم بالتوظيف وكذا ولكن اضطرونا إلى مثل هذه الأشكال في التوظيف بينما جاء في ثورة 25 جويلية بأن الإنسان التونسي لا يهان والعامل لابد أن يأخذ كل حقوقه وأن يدمج في الوزارة ما دامت في حاجة إليه.

سيدي الوزير، هناك نقطة أخرى، عندما نقول إدماج فإن هذا لا يهم وزارة التعليم العالي فقط نظرا لما نلاحظه اليوم من تجاوزات في علاقة بتطبيق قانون الشغل وهو مسألة الإدماج بكل وضوح، لا نريد إدماجا صوريا وشكليا، مئات الأعوان تم إدماجهم إدماجا شكليا مهينا مخالفا للقانون تحت غطاء تطبيق الأمر الرئاسي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

بداية نشكركم على الجهود التي تبذلونها لكن ننتظر سرعة الإنجاز، نحن لدينا مشكل في حكومتنا وفي إدارتنا تتمثل في سرعة الإنجاز، لا نشكك في النوايا النوايا حسنة، لكن هناك بطء في الإنجاز والوقت قاطع لذلك الإنجاز.

اطلعت على إحصائيات سنة 2023-2024، لا يوجد تحيين جديد، آخر تحيين نجد فيه أن أكثر من 41 ألف متخرج في سنة 2023 بين تعليم عمومي وتعليم خاص لكن عندما نرى التفاصيل نجد أنه لا يوجد ربط المتخرجين بسوق الشغل ونحن دائما نلح على هذا ونقول أنه لابد من إعادة النظر في عملية التوجيه، عندما أجد اليوم 4425 متخرجا من شعبة الآداب، هل الدولة مستعدة لتشغيل هؤلاء؟ أي عندما نريد مقاومة المعطلين على العمل فإن البداية تبدأ بالتوجيه الجامعي وربطه بسوق الشغل.

إن التحفيز هنا لابد من إبرام عقود شراكة مع الشركات الخاصة أرى توجهاتي، أشرك معي "UTICA" نرى متطلباتهم وبعث إستراتيجية لخمس سنوات قادمة لأعرف أين سيذهب خريجي جامعاتي، اليوم أجد أن الطب البيطري يعد قطاعا واعدا حاليا في بلد فلاحي أجد 57 متخرجا في اختصاص الطب البيطري أي بمعدل 2 فاصل في كل جهة وهذا نعتبره ضعيف جدا.

نحن نعول أيضا على الانتصاب الخاص، نشجع خريجينا على الانتصاب الخاص وبالتالي إدراج مادة مثلما تم إدخال الإنجليزية في عدة اختصاصات نود أيضا إدخال مادة إدارة الأعمال، لماذا لا تكون موجودة كمادة ليصبح خريجي التربية جاهزين للذهاب للانتصاب الخاص؟ لا نعول على الوظيفة العمومية، الوظيفة العمومية لم تعد قادرة على الاستيعاب وما أراه في التوجيه الجامعي يدفع للعمل في الوظيفة العمومية، يجب ربط تشغيل الشركات الخاصة وخاصة "startup" وبالتالي يجب مراجعة كاملة لهذا وأيضا تكوين لجنة مشتركة مع وزارة التربية وهذا يكون في البداية سيأتي إلى هنا وزير التربية كفانا مما هو موجود علوم تجريبية ومن الرياضيات وغير ذلك هناك مجالات أخرى فقد تطورت العلوم.

أيضا مؤسسات التعليم الخاص وتحدثنا في هذا السيد الوزير حتى بخصوص تكوين الإطار شبه الطبي والتمريض فهذه سوق واعدة كبرى كذلك لدينا الطلبة الأجانب، في الحقيقة نسب الطلبة الأجانب ضعيف، نحن لا نقوم باستقطاب للدراسة بالخارج يستنزفون العملة الصعبة ولكن عندما نجد نسبة 3,11 من الطلبة الأجانب فقط الذين يتمدرسون لدينا هذا يعني أنه لا يتم استقطاب الطلبة الأجانب ونحن نعلم ما يدر علينا هذا من عملة صعبة عل الأقل هذا سيعوض لنا الناس الذين سيذهبون للدراسة في رومانيا وفي أوكرانيا وهنا بخصوص التسهيل في المعادلات لأننا رأينا ما حصل السنة الفارطة مع الناس الذين درسوا في أوكرانيا.

أخيرا، من خلال التوجيه الجامعي الذي أنا دائما ألح عليه نعمل على استقرار التلاميذ في جهاتهم لأن استقرار التلاميذ يخفف كثيرا العبء على ديوان الخدمات الجامعية ويخفف العبء على العائلات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، اليوم نحن كمجلس نواب الشعب بخصوص موضوع انتداب الأطباء المعطلين عن العمل وفتح ملف الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية العاملين بنظام الساعة وملف عقود إسداء الخدمات التابعة لوزارة التعليم العالي سيدي الوزير، نرجو أن يتم فتح هذه الملفات ويجب إيجاد حلول لهؤلاء الناس لأنه من غير المعقول اليوم أن نجد أشخاصا درسوا وتعبوا ونحن نعرف مجهود أوليائهم وآبائهم ليدرسوا وليتحصلوا اليوم على شهائد جامعية، لدينا دكاترة باحثين معطلين عن العمل. سيدي الرئيس، الرجاء النظر في هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

سيدي الوزير، مدينة زاوية سوسة من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، بها أربع مؤسسات تعليم عالي: المعهد العالي للدراسات التكنولوجية "ISET"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المعهد العالي للنقل واللوجستية، كلية الاقتصاد والتصرف ومطعمين جامعية في مثال العمرانية. السيد الوزير كل هذه المؤسسات كلها تابعة بلدية زاوية سوسة وبالتالي أي طالب يدرس في هذه المؤسسات ويتخرج زاوية سوسة يقول لك تابع حي الرياض تتبع بلدية زاوية سوسة لكن هذه المؤسسات سيدي الوزير أي شخص يدرس هناك لا يعرف بأنها تتبع زاوية سوسة يظنون أنها تتبع حي الرياض أو تابعة لسوسة أو غيرها.

اليوم من حق هذه المدينة نحن لم نقل بأنه يجب أن نسمي كل مؤسسة باسم مدينة زاوية سوسة، بل اتفقنا سيدي الوزير وكان لدينا حتى مراسلات سابقة في هذا الموضوع، اتفقنا على تسمية هذه المؤسسات بالمركب الجامعي بزاوية سوسة، لذلك أظن أنه من حق هذه المدينة على غرار عديد المدن الأخرى بالولايات التي يطلق عليها هذه التسميات وقد اتفقنا أيضا على أن يقع تسييج هذه الكليات ليتم حفظها لأن هناك العديد من البراكجات والأوضاع الأمنية بالنسبة إلى الطلبة في هذه المؤسسات بالرغم من المجهودات في الحقيقة التي نثمنها المجهودات الأمنية الموجودة في المنطقة ولكن تبقى دائما هذه المجهودات غير كافية ولما لا يقع تسييج هذه المؤسسات والسيد الوزير إن كنا سنذهب إلى المجلس الجهوي للولاية بخصوص كلفة التسييج فإن المجلس الجهوي لولاية سوسة لا تتوفر لديه الإمكانيات فـ 12 مليار لولاية كاملة لا يمكن أن تفعل شيء لذلك إن كان بالإمكان التنسيق مع السيد وزير التجهيز بخصوص مصاريف التسييج.

كذلك السيد الوزير فإن الطرقات المحيطة بهذه الكليات مهترئة لذلك أطلب منكم القيام حتى بزيارة للاطلاع على هذه الأوضاع فبين الحفرة والحفرة توجد حفرة لذلك اليوم حتى إمكانيات زاوية سوسة لا تكفي لأن المجال شاسع ولا يمكن للبلدية تعبيد كل الطرقات خاصة وأن هناك العديد من الأحياء يتم بناؤها الآن لذلك نرجو تحسين وضعية البنية التحتية.

كذلك السيد الوزير أمام هذا المركب الجامعي الموجود في زاوية سوسة توجد بمثابة الحديقة الصغيرة، هذه الحديقة التي هي مصدر براكاجات وأشياء من هذا القبيل، لماذا لا تصبح مسلكا صحيا للطلبة؟ لأنه يمكن للكليات أن تنسق مع البلدية ومع الكلية ومع التجهيز للقيام بمسلك صحي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر بن عمر.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

السيد الوزير، أتمنى أن تكون مخرجات جلستنا اليوم عملية وألا تكون جلسة "فرغ قلبك" ثم نخرج، أنت استمعت إلينا ونحن فرغنا قلوبنا وفي الأخير لا يوجد أي شيء، نحن لدينا ثقة في شخصكم وحتى وجودك معنا في رحاب المجلس إن دل على شيء فهو يدل على ثقتنا فيك وأتمنى أن تكون مخرجات هذا الحوار مخرجات عملية وبناءة.

لدي بعض الملاحظات وهذه الملاحظات ساقها بعض الزملاء وهناك ملاحظات أخرى أريد أن أسوقها لك.

الطلب الأول السيد الوزير، الرجاء إعادة النظر في عديد الشعب المدرجة ضمن التوجيه الجامعي لأن عديد الشعب الموجودة في الدليل الجامعي لم تعد تواكب سوق الشغل وعديد التلاميذ الذين ينجحون في مناظرة البكالوريا ويتم اختيارهم على شعب يبنون أحلام كبيرة عليها وفي الأخير بعد تخرجهم لا يجدون أي عمل يقبل بهم وبشهائدهم تلك، هنا السيد الوزير الرجاء إعادة النظر في هذه الشعب لأنه كما تعلم هناك تطور في طلبات سوق الشغل.

النقطة الثانية سيدي الوزير، بخصوص أصحاب عقود اسداء الخدمات بمؤسسات التعليم والبحث العلمي من غير المعقول في دولة وفي وزارة تحترم القانون وقد تم عرض قانون بهم المناولة والتشغيل الهش ويوجد بوزارتكم العديد من هذه الحالات سأذكر بعض الحالات الموجودة في جامعة المنستير، هناك عقود السيد الوزير 12 و13 سنة يتم تجديدها كل سنة ومسدي هذه الخدمات لا توجد لديهم أي تغطية اجتماعية فهم يقومون بعمل إداري جبار في المخابر وأنت تعرف ما معنى المخابر ومخاطره بالرغم من هذا لا يتمتعون بأي تغطية وقد طرحنا هذا في مناقشتنا مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية وأجاب بأنه سيقع النظر في هذه الحالات حالة بحالة، نريد أن نعرف من سيادتكم أين وصلت وضعيتهم؟

النقطة الأخرى وهذه النقطة ذكرها عديد الزملاء بخصوص الدكاترة المعطلين عن العمل والدكاترة الموظفين بدون مستوى، السيد الوزير إن كنا نريد أن نرى جودة في التعليم علينا بإعطاء هؤلاء الدكاترة كل الاحترام، صحيح ستقول لي بأن الوضعية متشعبة وستقول لي تراكمات لكن السيد رئيس الجمهورية في فيفري أعلن قرار بخصوص 5 آلاف دكتور، نريد أن نعرف أين وصل هذا الموضوع؟ لأنه إن لم يتم توفير لهذه المجموعة ظروف عمل تتطابق مع المجهود الجبار الذي يقومون به أو يتم وضعهم في منصب تشغيل دكتور مع كامل احتراماتي يدرس في مدرسة إعدادية، ما الإضافة التي سيقدمها والعكس بالعكس تجد أن أستاذا يدرس بالجامعة ما الإضافة التي سيقدمها نحن هنا لا نقدح في أي أحد ولكن يجب وضع كل شخص في المكان المناسب، لذلك أرجو السيد الوزير الاستجابة لهذا وحلحلة هذه الإشكاليات ومشكور.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

أريد في البداية أن أعبر عن استبشار أهالي جندوبة بإحداث المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة للسنة الجامعية القادمة 2025-2026 وإن شاء الله هذا المكسب سيكون خطوة نحو إحداث كلية الطب بجندوبة وإحداث مدارس علمية على غرار مدرسة عليا للمهندسين الفلاحيين باعتبار الطابع الفلاحي للجهة وإحداث مدارس دكتوراه في بعض الاختصاصات كما تطالب الجهة بإحداث شعبة العربية بجامعة جندوبة.

أيضا أود أن أشير لسيادتكم النقص الحاصل في أساتذة التعليم العالي سواء للتدريس أو لتأطير طلبة الدكتوراه، نطالب من هذا المنبر وزارتكم بإعادة النظر في معايير القبول بالسكن الجامعي وإلغاء القاعدة التي تمنع قبول أبناء جندوبة من السكن بحجة قرب المسافة والكل يعرف الطابع الريفي للجهة وصعوبة التنقل مما يحرم أبناء جندوبة من الحصة الأولى التي تبدأ الثامنة والنصف لأنهم لا يلتحقون بالجامعة في الوقت المحدد ويضيعون على أنفسهم حصة كاملة.

كما أشير إلى مشكل المنح الجامعية والقروض والضغط الكبير المسلط على المطعم الجامعي بجندوبة مما جعل الطلبة ينتظرون لأكثر من ساعة ونصف لتناول وجباتهم وأيضا يحرمهم ذلك من حصة مسائية لطول الانتظار.

أشير أيضا إلى عدم ذكر الاختصاص في دكتوراه تعليمية المواد، دفعة 2024-2025، الصادر عن جامعة تونس الافتراضية وتقديم شهادة لهم لا تحمل شعار الجمهورية التونسية، هذه شهادة دكتوراه سيدي الوزير- أظهر السيد النائب شهادة- لا تحمل شعار الجمهورية التونسية لأول مرة غريبة وأيضا لا تحمل الاختصاص، مكتوب هنا: المادة تعليمية المواد والبيداغوجيا، هذه ليست مادة، هذا مجال المادة تكون فيزياء، عربية، هذا صادر عن الجامعة ويتصلون بالسيدة المديرة ولا إجابة، من الغريب أن هذا يحدث في تونس في أفريل 2025، السنة الفارطة من نفس الجامعة الاختصاص يذكر وشعار الجمهورية التونسية يذكر، فالرجاء السيد الوزير النظر في هذا الموضوع.

أيضا موضوع حرمان شعبة طلبة التربية والتعليم من حقهم في التربص الميداني في المدارس الابتدائية للسنة الدراسية الحالية مما حرمهم من تكوين ميداني ضروري يحتاجون إليه عند مباشرتهم لعملهم في المدارس الابتدائية.

أيضا ضرورة تفعيل الدكتوراه في السلم الوظيفي وإعطاء الأولوية للأطباء في الانتداب وتسوية وضعية المعطلين.

موضوع آخر، ضرورة إيجاد حل للسكن الخاص بالأساتذة الجامعيين لضمان ديمومة التدريس والبحث والتأطير.

أطالب أيضا بمراجعة دليل التوجيه الجامعي، هناك شعب لا تتماشى مع سوق الشغل وأصبحت تخرج عاطلين عن العمل يصبحون عبئا على أهاليهم وعلى الدولة، الإصلاح التربوي قادم لكن يجب مراجعة دليل التوجيه الجامعي في أقرب وقت مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد الناصر الشنوفي.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير التعليم العالي والإطارات المرافقة له في هذه الجلسة الحوارية.

السيد الوزير، الحوار مع وزارة التعليم العالي أكيد يحمل في ذاته قطاعا أكاديميا، قطاعا بحثيا وقطاعا يعد الناشئة في آخر مراحل تكوينهم التعليمي ومن خلالك سيدي الوزير، لابد أن نحيي ونحن في نهاية السنة الدراسية كل العاملين من إطارات مشرفة وأساتذة، عاملين وإداريين على المجهود في كل مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية التونسية.

السيد الوزير، مناقشة محاور في إطار وزارة التعليم العالي أكيد يطرح مدى ملاءمة خريجي الجامعة التونسية اليوم وسوق الشغل وما يطرح التساؤل الأعمق من هذا هو مدى جودة التكوين في الجامعة التونسية، هل هناك بحوث ودراسات وتقييمات لمدى الجودة التي تتحقق لقدرات خريجي أبنائنا من الجامعات التونسية؟ أي لابد من إعداد دراسات بحثية علمية أي الحديث من هنا ومن هناك، ولكن الدراسات أكيد ستعطينا وستجعلنا ربما نعد العدة لتجديد لإصلاح لثورة ربما نقول على مستوى الجامعة التونسية.

ومن هنا السيد الوزير ربما هذا يجعلني أطرح وأنا من الدائرة الانتخابية الفحص بئر مشارقة ولاية زغوان وأكيد أن الولاية حظيت بمؤسسات جامعية ولكن يمكن أن أطرح ربما رجاء أو تساؤلا: لماذا لم تقر الوزارة ببعث معهد عالي للتخصصات الفنية والتقنية خاصة وأن دائرة الفحص بئر مشارقة فقط دون الحديث عن ولاية زغوان، هناك خمس مناطق صناعية أي مؤسسات صناعية كبرى من مختلف المجالات التقنية، لماذا لم يواكب البحث العلمي المشهد الصناعي في المجال الترابي على الأقل في المناطق الذي أكدت عليها الفحص وبئر مشارقة؟ خمس مناطق صناعية، لا أقول لابد من التفكير وإنما نوجه لك الدعوة السيد الوزير بأن نقيم ونقرب يعني الواقع الصناعي والواقع الإنتاجي من البحث العلمي على مستوى الجامعة حتى نحقق ربما هدفين في عملية واحدة.

النقطة الثالثة سيدي الوزير، لابد من الإشارة إلى أنه على الأقل في العاصمة هناك مشكل النقل بالنسبة إلى طلبتنا، مشكل النقل لابد من إعطاء هذا المشكل الأولوية ليس من قبل الوزارة فقط.

النقطة الرابعة سيدي الوزير، كنت قد توجهت بسؤال كتابي إلى الوزارة في الحقيقة في أوت 2024 حول دار المعلمين العليا، بخصوص النظام الأساسي السيد الوزير في هاته المؤسسة العريقة، الإجابة كانت أن الوزارة تعمل على مراجعة جميع النصوص...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب السيد بو بكر بن يحي.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبالوفد المرافق له،

كل ما يحدث في العالم اليوم من تغيرات جيوسياسية ورأس مال عبر القارات والدول والسيطرة على مواقع القرار والتحكم هو تحت قيادة الذكاء الاصطناعي والتقدم العلمي والتكنولوجي، فمن استثمر في هذا المجال تقدم وتطور ومن تخلى عنه تأخر وتقهقر. فما هي استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحديد موقع تونس في هذا العالم المتحرك؟

سيدي الوزير، ملف الدكاترة المعطلين عن العمل هو من الملفات المهمة المطروحة اليوم والذين يؤكدون في طرحهم على حقهم في الإدماج المباشر في سلك التدريس في الجامعات التونسية ومباشرة البحث العلمي في المخابر ومراكز البحث ونحن ندعم حقهم في الشغل باعتباره حقا دستوريا، فهل لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خارطة طريق واضحة وعاجلة لتسوية هذا الملف باعتباره ملفا حارقا وفارقا؟

السيد الوزير، على المستوى الجهوي في إطار دعم المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقبلي لاستمراره والمحافظة على أقسامه وأمام النقص الفادح في عدد المدرسين المرسمين والذي يمكن أن يسبب غلق أحد الأقسام على غرار قسم العلوم الاقتصادية والتصرف نطلب منكم تسوية وضعية الأساتذة العرضيين والمتعاقدين العاملين بالمعهد وتمكينهم من حقوقهم القانونية والإدارية بما يتماشى ومجهوداتهم المبذولة في خدمة المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة كوجهة غير مرغوب فيها أو ليست وجهة لاستقرار للأساتذة المرسمين خارج المنطقة.

ثانيا، يعتبر التكوين الجامعي في علوم الصحراء عموما والفلاحة الصحراوية بالخصوص مجالا واعدا وفريدا لم يلق اهتماما يذكر في منظومة التعليم العالي الوطني والدولي، لذلك نطالب كمهتمين بهذا المجال وكأهل اختصاص من دكاترة وخبراء وباحثين ومثقفين من ولاية قبلي بإحداث مؤسسة جامعية لهذا الغرض يطلق عليها اسم "المعهد العالي لعلوم الصحراء بقبلي" والتي ستكون نموذجا مشعا وطنيا وإفريقيا وحتى دوليا في مجال علوم الصحراء عموما.

ومن أهدافها تكوين كفاءات وطنية في مجال الفلاحة الصحراوية وعلوم الصحراء والقيام ببحوث ودراسات نوعية في مجالات التخصص والترفيع في نسق التنمية وتحسين القدرة التشغيلية بولايات الجنوب.

أيضا المعهد العالي لعلوم الصحراء بقبلي سيدرس تسع اختصاصات هندسية في مجاله حسب الدراسات المعدة للغرض والتي سنعيد إرسالها إليكم في أقرب وقت.

كما نؤكد على توفر البنية التحتية العالية الجودة بطاقة استيعاب الكبيرة لدى المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقبلي والتي يمكن الانطلاق منها إلى حين توفر البنية التحتية الخاصة.

هذا المشروع ينسجم تماما مع رؤية الدولة وتوجهاتها نحو الجنوب والصحراء ضمن العدالة بين المناطق والجهات وذلك من خلال إحداث ديوان تنمية الجنوب والصحراء والذي سيكون داعما

حقيقيا وفعليا لهذا المشروع باعتباره مشروعا تنمويا وطنيا نموذجيا.

كما أنه سيكون في حاجة أكيدة للتخصصات التي ستدرس بالمعهد العالي لعلوم الصحراء بقبلي والذي لا يمكن أن يكون إلا في ولاية قبلي باعتبارها بوابة الصحراء التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط، المقعد رقم 10.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بكامل الزملاء والإدارة ومستشاري الرئيس،

أود أن أبدأ بقول الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: " يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"صدق الله العظيم.

في البداية أود أن أذكر بأن العلم يبني بيوتا لا عماد لها والجهل يخرب بيوت العز والشرف.

سيدي الوزير، السادة الزملاء، العلم قد لا يشتري السيارات الفاخرة ولا الشقق الواسعة لكنه حتما يرفع من همة المرء ومن قيمته الاجتماعية والإنسانية. المال يذهب ويعود، اليوم تملكه وغدا قد لا تملكه، أما من يمتلك علما وشهادة فبيده سلاح يواجه به الحياة ويمكنه من الوقوف على قدميه مهما تغيرت عليه الظروف ليس كاميرا هاتف وهذه رسالة نعلم جيدا إلى من ستصل، اتقوا الله في الشباب وفي المراهقين الذين يتابعونكم ويتأثرون بكم.

ننتقل الآن إلى الموضوع الجوهري يا سيدي الوزير، الدكاترة المعطلين عن العمل من المخجل أن نراهم اليوم في وقفة احتجاجية أمام مجلس نواب الشعب، شباب باشروا دراستهم في سن الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة وبقي على سن التقاعد خمس أو ست سنوات وهو لم ينتدب بعد، شباب قدموا في درجات حرارة تفوق 45 درجة في وقت تحذر الأرصاد الجوية من الخروج وهم يخرجون فقط لإيصال صوتهم، فما بالك بكيفية عيشهم؟

اليوم السيد الوزير، أنا أناشدك أن تكتب التاريخ مع السيد رئيس الجمهورية في القطع مع البطالة وفي منع المناولة والتشغيل الهش ولماذا التشغيل الهش؟ لأنني سأتحدث عن وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

اليوم زملائي تحدثوا عنهم ولكنني سأعرض المسألة من زاوية أخرى السيد الوزير، هؤلاء السادة التقوا بالسيد مدير الديوان السيد مراد الأسود والسيدة مديرة الإدارة العامة السيدة يمنى الرباعي وفي الاجتماع أكدت بالحرف الواحد على تسوية الوضعية وإدماجهم في أماكن العمل التي بصدد العمل فيها بصفة عرضية، ولكن ماذا كانت الإجابة؟ أكدت أنها تعاني من نقص فادح وقالت بالحرف الواحد: "تريدون أن نقوم بتسوية الوضعية؟ يجب أن تحضروا لنا أمرا من السيد رئيس الجمهورية" وأضافت "أنتم ترفضون التناظر لكن سيتم ادماجكم احضروا أمرا رئاسيا سوف نقوم بتطبيقه."

لدي هنا المراسلات والتواريخ، مؤسف جدا أن نرى 19 مراسلة آخرها مراسلة بتاريخ 15، نسخة من تذكير مراسلة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 24 مارس 2025، وتذكير من مراسلة السيد رئيس الجمهورية التونسية بتاريخ 24 مارس 2025، ونسخة من وصل مكتب الاستقبال برئاسة الجمهورية بتاريخ 9 أفريل 2025.

نحن سنتحدث عن الملف الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية وهناك معطيات حذفت والأكيد أنه أحيل على التحقيق.

السيد الوزير، هؤلاء الأشخاص يعملون بدون تغطية اجتماعية ودون أي حقوق يعملون بنظام الساعة لكنهم يشتغلون أكثر من 20 ساعة أسبوعيا بين الدروس والأشغال التطبيقية والأشغال النظرية.

السيد الوزير، هؤلاء يتقاضون في سنة ما يعادل ما يتقاضاه الأستاذ القار في شهر واحد فقط، هؤلاء نظموا وقفة احتجاجية خارج المجلس وهم في انتظار لفتة كريمة منك وهذا من أشكال التشغيل الهش.

اليوم، يجب أن نكون في قطار السيد رئيس الجمهورية الذي أعلن صراحة منع المناولة والقطع النهائي مع التشغيل الهش فما بالك بكفاءاتنا؟ إنهم أساتذة وليسوا عمال حضائر أو فئة عشوائية...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع،

أجدد الترحيب بالسيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة الفريق المرافق له اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب،

أوجه الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن نقرة، له أربع دقائق والمقعد رقم 9، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

التوجهات السياسية لبلادنا اليوم تتمثل في القضاء كما ذكر العديد من الزملاء على المناولة وعقود العمل الهشة ومن طالت بطالتهم والحفاظ على كرامة العامل، هذا يتجلى من خلال تنقيح مجلة الشغل لكن اليوم مازلنا نعاني من عديد الوضعيات وسأعرض عليكم ثلاث وضعيات:

حرفيي المعاهد العليا للفنون والحرف وأخص بالذكر جامعة القيروان أجور متدنية انعدام التغطية الاجتماعية اسناد مهام مخالفة لما هو منصوص عليه في العقود.

إدماج الإطارات وعملة المبيتات الجامعية ضمن إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين المنظمة التونسية للتربية والأسرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أعوان وإطارات خبرة تتراوح بين 10 إلى21 سنة، هناك قائمات مرفقة السيد الوزير يمكنني مدّكم بها.

اليوم في كل مرة يغلق مبيت جامعي نقول لهم لا مكان لكم، هؤلاء يمارسون عملهم ويجب الحفاظ على كرامتهم وقد توجهوا إلى الوزارة عديد المرات وهذا توجه من رئيس الجمهورية.

نقطة أخرى في غاية الأهمية ذكرها العديد من الزملاء وهي موضوع الدكاترة الباحثين وإدماجهم في سلك التدريس والبحث، اليوم موجودون أمام مجلس نواب الشعب في ظروف لا يقبلها أحد حتى لعدوه فما بالك نخبة بلادنا، اليوم موجودون في ظروف يتطلبون عناية خاصة بهم، ملف متابعة من السيد رئيس الجمهورية، ولكن لا نعلم لماذا نسمع كلاما ونرى تطبيقا مغايرا من السلطة التنفيذية.

رجاء السيد الوزير، هذه ثلاث نقاط من بين عديد النقاط الأخرى، إن شاء الله تكون محل اهتمام ونتلقى إجابة واضحة وصريحة منكم اليوم، الإجابة ليست لنا فقط، بل هي للشعب الذي ينتظرنا ونحن موجودون هنا لخدمتهم والسعي إلى توفير كل ظروف العيش الكريم.

التعليم العالي في ولاية القيروان السيد الوزير وما أدراك ما ولاية القيروان المنارة العلمية والمدينة الجامعية بامتياز. هناك تدهور وتدهور كبير، منذ زيارتك الأخيرة السيد الوزير التي تزامنت للأسف مع وفاة الطالب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته نذكره مرة أخرى وكان هناك وعود في تحقيق على الأقل ما هو ممكن من طرفكم مباشرة لي ولكن للأسف الشديد إلى حد الآن الوضع كما هو ولم يتحسن حتى لا نقول أنه تراجع.

أبدأ على الأقل بنقطة إيجابية وهي إحداث المعهد العالي لعلوم التمريض بالقيروان، مقره موجود لكنه يتطلب صيانة وإن شاء الله يكون محل اهتمام من طرفكم لأننا نريده أن ينطلق في العمل بداية من هذه السنة ولو بطاقة استيعاب صغيرة بحوالي 60. لقد كان هذا حلما وتحقق والقيروان تستحقه وأنتم مشكورين عليه، ولكن لا بد من العناية وتوفير الإمكانيات المادية للعناية به.

السيد الوزير، مرة أخرى هذه قائمة كنت قد ذكرتها حتى مع الوزير السابق تتعلق بالمنشآت القديمة التي لم يتم إنجازها إلى اليوم. نحن اليوم في زمن تكنولوجيات الاتصالات الحديثة والذكاء الاصطناعي وما زلنا نتحدث عن بناية مبرمجة منذ سنة 2009 تخص مثلا إحداث وبناء مقر المدرسة الوطنية للمهندسين بالقيروان الذي لا نفهم إلى الآن سبب تعطل إنجازه.

أيضا بناء مقر المعهد العالي للدراسات القانونية والسياسية بالقيروان، يقال أن إنجازه سيكون في جامعة رقادة، تقولون أنه لا يوجد طاقة استيعاب، لقد تم فتحنا في ولايات أخرى وسعينا وتم توفير طاقة الاستيعاب فالقيروان أيضا تستحق ذلك.

السيد الوزير، هذا الجدول فيه الكثير، ولكن الوقت لا يكفي، السيد الوزير لا بد اليوم سياسيا وأنتم على رأس وزارة مهمة جدا في صناعة الذكاء، تحمّل مسؤوليتكم أمام الجميع كما يجب العمل بجد لخدمة مصلحة القيروان وتونس...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد الدين السديري، له أربع دقائق والمقعد 98 تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق لك،

أود أن أتوجه لكم بالشكر لما لمسناه في شخصك وإدارتك من تجاوب مع أعضاء مجلس نواب الشعب وهذا لمسته شخصيا في إطار المتابعة والتفاعل وأغتنم هذه الفرصة لأبدي ببعض الملاحظات والتساؤلات التي تمس قطاع التعليم العالي أولا والبحث العلمي ثانيا انطلاقا من الواقع المعيش بولايتي ولاية الكاف.

أولا، ما هو مصير القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين؟ وهل سيقع تفعيله خلال هذه السنة الإدارية سنة 2025 باعتبار أن تقسيم الرتب لا يتوافق مع التقسيمات في بقية الجامعات.

ثانيا، ضرورة تفعيل الدكتوراه في السلم الوظيفي وإعطاء الأولوية في الانتداب للمتحصلين عليها وتسوية وضعية المعطلين.

ثالثا، ضرورة إلغاء مناظرات الترقية الجامعية والاعتماد على الأقدمية كمعيار أساسي في الانتداب.

رابعا، ضرورة اعتماد خطة مدروسة لإعادة الروح للرياضات الجامعية حتى تكون دافعا في تأطير الشباب وفي اكتشاف رياضيي النخبة.

أما على المستوى الجهوي، فإنه وجب السعي إلى تنويع وتطوير الاختصاصات بالمعاهد العليا بالكاف تخفيفا في تكلفة الدراسة وتطويرا للمعارف ومواكبة لحاجيات السوق اجتماعيا واقتصاديا.

ثانيا، ضرورة إحداث الشهادة الوطنية للمهندس في اختصاص الإعلامية.

ثالثا، بحكم وجود الكاف الإقليم الأول واعتبارا لعدم وجود كلية طب كباقي الأقاليم، فإنه من العدالة إيجاد قطب تعليمي ككلية للطب أو كلية للعلوم لتوفير أكثر فرص لطلبة الجهات والاستشراف علاقة بينية مع الشقيقة الجزائر بما يعود بالفائدة على تطوير المنظومة الصحية وتعصير الخدمات التنموية بالجهة.

رابعا، ما هي مآلات المعهد الأعلى للتكنولوجيا والعلوم بالكاف؟ خاصة وأن العديد من المراحل المطلوبة لاستيفاء هذا المنجز وقع إنهاؤها والإشكال مرتبط أساسا بالصبغة العقارية التي تمثل عائقا في إنجاز هذا المشروع.

أما في البحث العلمي فالواجب يدعونا إلى أن تكون منظومة البحث العلمي متلائمة مع خصوصيات ولايات الإقليم الأول وخاصة في المجالات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي والصناعي.

وفي الختام وجب توفير الضمانات من حيث تكافؤ الفرص بين الطلبة وذلك بفتح بحث تحقيقي في الشهادات المزورة حماية لسمعة البلاد والمحافظة على هيبتها فالعدل هو الضامن لتطور العمران وازدهار الدولة.

وأخيرا وجب مزيد العناية بالطلبة المتمدرسين بالكاف من حيث الإعاشة ومن حيث الإقامة بالمبيتات الجامعية وشكرا على الانتباه.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بثينة الغانمي، لها أربع دقائق والمقعد رقم 75، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

طبعا إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي هو قطاع على غاية من الأهمية لما له من تأثير على الاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة وهو يسهم في خلق الأدمغة وخلق قيمة مضافة عالية يرتقي بالمستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للطالب، لذلك السيد الوزير، فإن جودة التعليم العالي والبحث العلمي تستوجب خطة وطنية مستحدثة ومراجعة تقوم على عدة نقاط أولها ضرورة مراجعة "منظومة أمد" وإعادة النظر في جدواها حيث تغلب عليها المراقبة المستمرة عوض غلبة التكوين، كما أن هذه المنظومة قد خلقت قطيعة بين الطالب وشعبته لأن شهادته لا تضمن له الشغل مما يولد ما يشبه الميز بين الشعب.

السيد الوزير، لا بد من العودة إلى الأستاذية وإلى نظام الامتحانات السنوية ضمانا لجودة التعلمات والتكوين فيها وجعل الشهادات مصعدا اجتماعيا فضلا عن ضرورة مراجعة نظام التوجيه الذي أثبتت التجربة والواقع أنه دون جدوى.

لا بد من تخيير شعب تتوافق مع روح العصر وسرعة تغيره شأن التكنولوجيات الذكية في تفاعل مع اللغات، مع ضرورة إعادة النظر في بعض الشعب السيد الوزير التي لم تعد مواكبة للعصر وفي علاقة بتكوين الأساتذة بيداغوجيا وعلميا.

لا بد من الانخراط الفعلي في توظيف التكنولوجيات الحديثة لخدمة الباحثين وربط ذلك بالتكوين والتشغيل.

السيد الوزير، ننتظر خطة محكمة وتوجيه أنشطة الدروس والبحوث العلمية وتقييدها بإشراف رؤساء الأقسام بالجامعات وأيضا برقابة وزارتكم.

السيد الوزير، لا مناص من ربط الجامعة بمحيطها وبخصوصية جهتها، شأن جهة باجة التي تفتقر إلى مهندسات تعنى بالفلاحة والتنمية، فأين حظ مدرسة المهندسين بالجهة؟ وهو طبعا وعد قديم لفه النسيان.

أين مطلب الجهة في قطب تكنولوجي، لما هذا التعامل مع الجهة والحال أنه ليس هناك كلية أصلا في جهة باجة؟ الرجاء النظر في هذا والعمل على إرساء هذا القطب التكنولوجي.

لما لا ترسى جامعات ذات اختصاصات طبية أو اختصاصات علوم التمريض؟

في علاقة بالدكاترة المعطلين عن العمل، لا نستطيع ألا نعلق على هذا، ننتظر خلق توازن وأقول هذا جيدا ننتظر خلق توازن بين التشغيل وجودة التكوين والتعلمات حتى نحافظ على المراتب التي كانت عليها تونس مسبقا.

السيد الوزير، عرضت عليكم سؤالا كتابيا ووردني الرد بتاريخ 20 جوان وقيل لي أن ملف الدكاترة بصدد التسوية وهناك منصة بعنوان "منصتي" تماشيا مع توجهات السيد الرئيس، نرجو التسريع وإيجاد حل لهؤلاء الدكاترة ونرجو أن تذكر الآليات التي ستعتد بها لضمان الشفافية والعدالة بين الجميع.

ملف الأساتذة العرضيين في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية السيد الوزير أين وصل؟ ما هي أهم التطورات في علاقته به؟ وكيف ستتم عملية التسوية خاصة أن هؤلاء الأساتذة لهم دور هام يتمثل في تأمين حصص الدروس والأشغال المسيرة وأيضا الأشغال التطبيقية وإعداد الامتحانات والمراقبة والإصلاح وضبط الأعداد وغيرها؟ يعني يقومون بمجهودات تذكر فتشكر، لذلك لا بد من تسوية وضعيتهم وأيضا كنت قد راسلتكم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محسن هرمي، له أربع دقائق والمقعد رقم 160.

السيد محسن هرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبكافة الوفد المرافق لسيادته،

السيد الوزير، أثمن قرار بعث المدرسة العليا لحقوق وتقنيات الصحة بولاية جندوبة وهذا مولود جديد ينضاف إلى ولاية جندوبة وإن شاء الله المقاعد المخصصة للتوجيه إلى هذه المؤسسة تكون محل رغبة الطلبة الذين يرغبون في التوجه إلى هذه المؤسسة.

السيد الوزير، بعض الإشكاليات والاقتراحات التي تخص قطاع التعليم العالي بولاية جندوبة وهي:

أولا، ألم يحن الوقت لتفعيل حق أبناء الشمال الغربي في بعث كلية الطب خاصة وأن المستشفى منذ تأسيسه على أساس جامعي وبمثاله الهندسي يوجد مقسم مخصص لبناء كلية الطب بجانبه؟

ثانيا، حل مشكلة السكن الخاص بالأساتذة لضمان ديمومة التدريس والبحث والتأطير.

ثالثا وبكل تأكيد على هذه النقطة أرجو منكم إنهاء التمييز الجغرافي وإعادة النظر في معايير القبول في السكن الجامعي خاصة بالنسبة إلى الطلبة من أبناء ولاية جندوبة حيث أن نسبة كبيرة من طلبة ولاية جندوبة يواجهون صعوبات كبيرة حيث أن مقر إقامتهم يبعد أكثر من ساعتين تنقل يوميا مما يجعل التنقل اليومي أمرا مستحيلا. مع العلم السيد الوزير أن هذه النسبة من الطلبة تقيم بالمبيتات أثناء دراستهم بالإعدادي والثانوي وهو إشكال حقيقي مع كل عودة جامعية لأبناء الولاية.

رابعا، توسيع المكتبة الجامعية مع إحداث مكتبات عصرية بها مصادر ومراجع رقمية وإلكترونية.

خامسا، ضرورة تحديث مباني جامعة جندوبة وصيانتها بصفة دورية لتكون أكثر أمانا وراحة للطلبة والأساتذة مع تجهيز القاعات بالوسائل التكنولوجية.

سادسا، نقص في أساتذة التعليم العالي لتأطير طلبة الدكتوراه.

سابعا، تأطير طلبة شعبة التربية والتعليم العالي والحرص على تمكينهم من إجراء التربص الميداني بالمدارس الابتدائية خاصة وأنهم أول حلقة في مسار التعليم والمفروض الأسس السليمة للتعليم تنطلق من هذه المرحلة الابتدائية.

ثامنا، مشكلة المنح والقروض الجامعية فإن حظي ملف الطالب بالقبول يفعل التمتع بالقسط الأول من المنحة أو القرض في نهاية السداسي الأول، فالرجاء إعادة النظر في هذه المواعيد خاصة وأن هناك من الطلبة من في حاجة إلى ذلك منذ بداية السنة الجامعية. مع الشكر على حسن الإصغاء السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير، لها أربع دقائق والمقعد عدد 117. تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيس،

سلام على قلوب ضيوفنا الكرام، سلام على قلوب الفكر النيابي الجديد،

سأبدأ بنقطة خريجي الجامعات بولاية نابل، هل يمكن للسيد الوزير أن يقدم لنا إحصائيات بعدد الطلبة وهل هناك خطة أو فرص منحهم، فرص لإدماجهم المهني؟

أنا نائبة أريد أن أفهم ملف اسداء الخدمات في مراكز البحوث التابعة لوزارة التعليم العالي، كيف تم إدخالهم إلى مراكز البحوث وإذا لديهم حق في تسوية وضعيتهم يعني هل توجد إمكانية لهذه التسوية؟ نريد أن نفهم هذا الملف وهل يصنف كعقود هشة للشغل؟

أدعو السيد وزير التعليم العالي إلى مزيد التنسيق مع السيد وزير الشباب والرياضة فيما يخص التوجيه إلى شعبة الرياضة، أنت تعرف السيد الوزير أن أكثر من 11 ألف عاطل عن العمل في مجال الرياضة والتربية البدنية مع أنه موجود ما يقارب 2661 شغور موجود. الشغور موجود في مدارسنا الإعدادية وفي المدارس الابتدائية وفي المعاهد.

سأتحدث عن وضعية المعهد العالي للتربية والرياضة بقفصة، هذا المعهد منذ سنة 2006 يتكلف على المجموعة الوطنية 77 ألف دينار كمعلوم كراء، في ميزانية الرياضة وضعنا له ميزانية للبناءات، ولكن إلى حد اليوم 7 جويلية لا يوجد شيء على أرض الواقع.

السيد الوزير، من غير المعقول أن يدرس الطلبة في عمارة طابق أول وطابق ثاني والتطبيقي يدرسون في ملاعب أحياء تابعة للبلديات، كيف يمكن هنا أن نتحدث عن اطارات خريجي تربية بدنية؟

كما أنه لا يوجد في نفس المعهد مدير أو كاتب عام أو مدير دراسات أو مدير تربصات مع أنني على علم بأنكم عينتم مديرا للمعهد الأعلى بقفصة والآن الملف موجود في مستوى وزارة الرياضة. اليوم بات من المؤكد أن هذا المعهد يحتاج إلى مدير خاصة وأن هناك خريجين يرغبون في الحصول على الشهادات في وضع مماثل كيف يمكن للطلبة أن يتحصلوا على شهاداتهم؟

في 27 جوان 2025 تم الإعلان عن قائمة نهائية للناجحين 141 طالب في مناظرة إعادة التوجيه الجامعي شعبة التربية والتعليم والآن هناك اعتصام في نفس الوقت متزامن مع الجلسة يعني رافضون لهذا التحيين الذي جاء فجأة بعد الصدور النهائي للنتائج النهائية، لا أتصور أن طاقة الاستيعاب تعلة لإلغاء نتائج مناظرة كاملة أو أن ديوان الخدمات الجامعية لم يقدم خطة استباقية لتقديم حلول لهؤلاء الطلبة.

نقطة المدربين السيد الوزير، المدربين الرياضيين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات، له أربع دقائق والمقعد 43، تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، أخاطبكم الآن باعتباركم تمثلون الحكومة وأقول سيدي أن الدولة التي لا تلزم مؤسساتها ومواطنها باحترام القانون تفقد هيبتها. لا يمكن أن يصدر قانون يعدل مجلة الشغل ويلغي العقود محدودة المدة ويلغي المناولة ونجد مؤسسات تابعة للدولة ما زالت لديها عقود محدودة المدة، عقود هشة، هذا أمر غير مقبول.

القانون ألغى المناولة وديوان الطيران المدني للمطارات ينهي عقود تقريبا 85 عونا بحجة أن القانون لا يطبق عليهم، القانون جاء لإنصاف هؤلاء وتمكينهم من حقوقهم وليس لقطع أرزاقهم وهذه مؤسسة تابعة للدولة، يجب أن يطبق عليها القوانين وتلتزم بتطبيق القانون قبل أن نطبقه على المؤسسات الخاصة.

نتحدث عن عقود اسداء الخدمات، هي كذلك مؤسسات تابعة للدولة وعقود أداء الخدمات عقود محدودة المدة والقانون يفرض أن يكون العقد غير محدود المدة "CDI" وليس "CDD".

نتحدث عن عمال الحضائر، صدر قانون لإدماج بين 45 سنة و55 سنة من 2020 وفي فصل في قانون الميزانية 2024 يدمج هذه الفئة من عمال الحضائر مع الفئة الأخرى في تسوية الوضعيات على أساس 6000 وضعية في كل سنة وهذا لم يطبق إلى حد الآن.

نتحدث أيضا عن قانون المالية 2024 وقلنا أنه تم إحداث الصندوق الوطني للإصلاح التربوي، إلى حد الآن لم يقع تفعيل هذا الصندوق لأكثر من سنة.

نحن في حركة الشعب استبشرت خيرا بدسترة المجلس الأعلى للتربية على أساس أن يكون مفتاح الإصلاح التربوي ونحن أيضا في كتلة الخط الوطني السيادي استبشرنا بالمرسوم الرئاسي الذي صدر في السنة الماضية أثناء العطلة البرلمانية لتنظيم عمل المجلس الأعلى للتربية، ولكن إلى حد الآن لم يقع تفعيل هذه المؤسسة والحال أن كل ما يتعلق بالإصلاح التربوي ننتظره من هذه المؤسسة. إذا متى سيتم تفعيل هذه المؤسسة وسيتم النظر فيها في الإصلاح التربوي العميق والشامل؟

بالنسبة إلى هذه المؤسسة، أقول سيدي لا يمكن لهذه المؤسسة أن تؤدي الدور الريادي والثوري إذا لم يكن فيها مراصد، مرصد للعملية التربوية والهنات والنقائص التي فيها ومرصد للتطورات العلمية الصادرة الآن في العالم ومرصد للتطورات البيداغوجية، أي الأداء التربوي في المؤسسات وكيف يمكن أن نفعل ذلك على مستوى مؤسساتنا التربوية؟ هذا ما ننتظره في أقرب الآجال.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري، له أربع دقائق والمقعد 91. تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ركيزة أساسية في مبدأ العدالة والتنمية لكن بعد اجتماع مجلس الجامعات سنعبر عن استيائنا الشديد باسم ولاية قابس وجامعة قابس على مواصلة التهميش والإقصاء وعدم اتخاذ القرارات لجامعة قابس وأتمنى أن السيد رئيس جامعة قابس قد قدم المطلوب للدفاع لتطوير جامعة قابس ومطالب أهالي ولاية قابس والتي عبرنا عنها خلال زيارتكم السيد الوزير.

السيد الوزير، هذه حقوق جهوية وأكاديمية وإنسانية وأول حق لولاية قابس هو كلية الطب وقدمنا لك الحلول على المستوى الجهوي، كلية العلوم في ولاية قابس بطاقة الاستيعاب 3000 والآن فيها 1800 طالب يعني نستطيع بحلول وإرادة حقيقية أن ننجز كلية الطب في كلية العلوم حاليا بـ 1200 طالب وهذا حق للجنوب والجنوب الشرقي.

السيد الوزير، إحداث المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بقابس وهو لا يرتب أعباء على ميزانية الدولة وهذه مراسلة من مندوب الصحة بولاية قابس بتاريخ 17 ماي 2023، يؤكد أن

الفضاءات موجودة يعني مجلس الجامعات ولا حتى قرار لجامعة ولاية قابس.

هذا بالإضافة للمطالب، إدراج اختصاص خبرة المحاسبة في "ISG" لا نستطيع أن نعطي قرارا بسيطا، إضافة المعهد العالي للدراسات الفلاحية المعمقة وهذا مطلب معتمدية الحامة ومطالب ولاية قابس.

معهد الدراسات القانونية، نستطيع أن نأخذ قرارات السيد الوزير، يكفينا من الوعود هذه حقوق أكاديمية. معهد الدراسات القانونية نستطيع تطويره، يبدأ كلية الحقوق والعلوم الإنسانية نستطيع في مجلس الجامعات أن نتخذ قرارات لتطوير جامعة ولاية قابس وليس أن نرى القرارات ولا نجد أي قرار لجامعة قابس.

السيد الوزير، "multimedia" وأنت عاينت الوضعية، هل من المعقول أن ننجز مشروعا بـ 15 مليار ونواصل في الكراء؟ قلنا انطلاق الدراسات الفورية يمكننا القيام بصالة كبيرة ثم ننجز البناية ونواصل في الكراء؟ وهذا إهدار للمال العام.

السيد الوزير، نمضي إلى ملف الدكاترة المعطلين وفضيحة الأوامر الترتيبية، أريد أن أشير وأعرج على مسألة، عندما كانت القوانين والنصوص للنصوص كانت الأوامر الترتيبية تصدر بسرعة وعندما أصبح القانون للشعب والفئات المهمشة والحقوق، الأوامر الترتيبية تبقى سنة وسبعة أشهر مثل الحضائر من قانون المالية 2024.

الدكاترة من العار أن نرى نخبة تونس في الشمس ينتظرون القرارات والأدهى والأمر أن هذين الملفين هما تدخل مباشر من السيد رئيس الجمهورية، ماذا نريد أن نبين؟ ألا تصدر الأوامر الترتيبية؟ المشكلة في الإدارة والسيد الوزير كعضو حكومة التسريع في إخراج النصوص الترتيبية.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية وعد بتسوية عمال الحضائر البالغين 45 إلى 55 سنة في أسبوع ومر شهرين في انتظار نص ترتيبي في قانون المالية 2024. شكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف، لها أربع دقائق والمقعد 218، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا رئيسة،

أرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

التحية والتقدير للجميع،

العلم نور والجهل ظلام والعلم مثل الشمعة تنير أينما وجدت.

السيد الوزير، أردت أن أشكركم كثيرا على مجهوداتكم الكبيرة التي تقومون بها لإنجاح السنة الدراسية وتحسين وضعية التعليم العالي في تونس، بارك الله فيكم وإن شاء الله دائما في تألق وتقدم، لكن الكمال لله السيد الوزير، اسمح لي بعد إذنكم أن أبلغ أصوات آلاف الطلبة والأساتذة الذين يعيشون وضعا صعبا حاليا في الجامعة التونسية.

أولا البطالة، الطالب اليوم يجد نفسه بعد مقاعد الدراسة إلى مقاعد المقاهي والعمل الهش، بعد أن استثمرت فيه العائلة نجده في وضعية مزرية. كذلك وضعية الدكاترة العاطلين عن العمل الذين اليوم يقومون بوقفة احتجاجية في ظروف مناخية صعبة جدا فرجاء السيد الوزير لفتة لهم فهم نخبة المجتمع.

مسألة أخرى السيد الوزير، وضعية السكن الجامعي والنقل الجامعي والخدمات الجامعية، التلميذ يواجه عذابا كبيرا الآن ويجب أن يتلقى العلم في ظروف طيبة. النسبة لي يجب أن نبقى الاستقرار ولا نرسلهم بعيدا.

السيد الوزير، البحث العلمي يعاني من ضعف في التمويل وضعف في التجهيزات وتعطيلات إدارية وبدون بحث علمي لا يمكن أن يكون لنا مكانة في الجامعات العالمية.

أيضا السيد الوزير، عدم الاعتماد على التكوين الجامعي في الذكاء الاصطناعي "l'intelligence artificielle" العالم تطور فلا بد من الاعتماد على التكوين ومواكبة التطور مع "les start-uppeurs et freelancers et l'entreprenariat" في التعليم.

السيد الوزير، حسب رأيي ثلاث سنوات بعد البكالوريا قليلة حقيقة يعني لا ينضج التلميذ إذ يتخرج بعد ثلاث سنوات وأنا أراه ضعيفا. رجائي نغير نريد أن يتخرج تلميذا مثقفا، تلميذا يكون قاطرة للتنمية وقاطرة للثقافة وقاطرة للتحضر، لا نريد تلميذا يحمل الشهادة فقط.

قانون عقود الشغل ومنع العقود محددة المدة السيد الوزير، إذن متى ستفتح المناظرة للسنة الدراسية الجديدة؟

التوجيه الجامعي السيد الوزير، يجب إعادة مراجعة دليل التوجيه ومواكبة تطورات سوق الشغل والتطورات العالمية.

شيء آخر السيد الوزير، من أساتذة التعليم العالي هناك غياب النزاهة في لجان الانتداب والترقيات في التعليم العالي، هناك المحاباة والمعارف والملفات المفصلة على القياس من دون شفافية فالرجاء النظر في هذا.

وكذلك عدم تغيير رؤساء المخابر، هذه أيضا نقطة من الأساتذة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني، له أربع دقائق والمقعد عدد 154، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا، يهمني إثارة النقاط التالية في هذه الجلسة الحوارية مع السيد وزير التعليم العالي وسأتدرج فيها من العام إلى الخاص:

أولا، في إطار الحرب على المنظومة العمومية التي بدأت منذ عشرات السنين وبلغت درجاتها القصوى في السنوات الأخيرة بعد تفتيت الدولة وإنهاكها وتحويلها إلى غنيمة يتم تقسيم مؤسساتها بين الأحزاب وأصحاب المال، ما هي الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها لاستعادة الدور الحقيقي لوزارة التعليم العالي؟ هل تابعتم مثلا بعض الاختصاصات العلمية التي ما زالت تدرس رغم عدم جدواها في سوق الشغل؟ هل تساءلتم عن أهمية البحث العلمي إذا لم ينشغل بمسائل تحسن من حياة المواطن وتحل معضلات قطاعية في الصحة وفي النقل وفي الفلاحة وغيرها من المسائل أخرى؟

أكثر من ذلك، هل فكرت وزارة التعليم العالي في آفاق الاختصاصات التي تدرس في جامعاتها بعد الانتشار السريع لمجالات الذكاء الاصطناعي والذي سيؤثر على بريق بعض الاختصاصات المميزة للجامعات التونسية؟

ثانيا، التحديد الجديد للأقاليم الجمهورية التونسية: هل تم تحيين المؤسسات الجامعية والاختصاصات التي تدرس بمقتضاه؟ أليس من واجب وزارتكم اليوم تحيين مؤسساتها وفقه كإعادة النظر مثلا في التوزيع الحالي لدواوين الخدمات الجامعية؟

إن التحديد الجديد للأقاليم ليس تزيدا ولا انسياقا وراء مسألة شكلية، بل إنه يندرج في صميم تجسيد مبدأ العدالة بين مختلف جهات الجمهورية ومن العبث ألا يتم رسم الخريطة التعليمية الجامعية بمقتضاه كأن تتم الاستجابة المباشرة والفورية للمطلب الملح والتاريخي الذي دافعت عنه ولاية قابس في أحقيتها بكلية الطب بصفتها الولاية الأكثر تضررا من الجريمة البيئية التي تمارس على أرضها إلى اليوم والتي أفضت إلى انتشار أمراض لا عد ولا حصر لها وبصفتها أيضا ولاية من ولايات الإقليم الخامس.

ثالثا، أستغرب عدم الاستجابة لمطلب إحداث المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بقابس رغم أن هذا المطلب قد تم توجيهه إليكم من قبل جامعة قابس في 13 ماي 2023 ومجلس الجامعات المنعقد مؤخرا، لم يدرج هذا المطلب في قائمة المواضيع التي تم النظر فيها، فلماذا لم يتم إدراجه؟ هل ثمَّة دور للتغيير في رئاسة الجامعة؟ أتساءل طبعا.

رابعا، وضعية المبيتات الجامعية والاهتمام بها من قبل وزارتكم والجهات الإدارية المختصة يطرح أكثر من سؤال: هل يعقل أن يتم التنقيص من طاقة استيعاب بعض المبيتات لمجرد عدم صيانتها؟ هل يعقل أن يتم غلق غرف في مبيتات جامعية لمجرد عدم وجود قفل أو تعطل في شبكة الكهرباء أو الماء؟ ماذا تفعل إدارة المبيتات الجامعية طيلة فصل الصيف؟ ما هي استعداداتكم؟ هل لديكم علم بأن الكثير من أبناء الشعب المفقر والذي يزاول دراسته بعيدا عن مركز إقامته يتوقف عن الدراسة ويكون ضحية لممارسات غير إنسانية كالاستغلال وغيره؟ لماذا لا تجعلون التمتع بالمبيتات الجامعية حقا لكل طالب يتابع دراسته؟

خامسا، وضعية الملحقين في الجامعة التونسية: هل من الوجيه علميا بعد اكتسابهم لخبرات بيداغوجية كبيرة وهل من الوجيه أخلاقيا بعد تقديمهم لتضحيات عديدة أثناء مباشرتهم للتدريس التخلي عنهم؟

سادسا، ملف الدكاترة المعطلين عن العمل يمثل صفعة في وجه الجامعة التونسية وفي وجه الدولة التونسية وعليكم تسوية وضعيتهم في أقرب الآجال السيد الوزير.

سابعا وأخيرا، تقدمت إليكم بمطلب في 2 جوان 2025 يتعلق بإحداث معهد عالي لعلوم الفلاحة مقره مركز التكوين المهني الفلاحي بالزركين من معتمدية مارث ولاية قابس ونرجو أن تتم الموافقة على هذا المطلب نظرا لما له من أهمية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإطار المرافق،

في البداية أريد أن أتقدم لكم السيد الوزير بالتهاني على نجاح السنة الجامعية، من المهم جدا أن يدرس طلبتنا في ظروف مريحة ليحققوا مبتغاهم.

السيد الوزير، أنت تعلم بأن الفصل 46 من الدستور ينص على أن "العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف" كنت الآن مع الدكاترة المعطلين عن العمل والموجودين في ظروف سيئة للغاية أمام مجلس نواب الشعب وبالفعل يحز في نفس الإنسان أنه يرى بعد سنوات الكد والجد والتعب وبعد رسم أهداف وطموحات وفي الأخير يجد نفسه بين المقاهي وبين الأكشاك ومن بينهم شخص أعرف عن قرب يعمل في " lavage " بصراحة أمر مؤسف، متى السيد الوزير سيتم وضع خارطة طريق واضحة لملف الدكاترة الباحثين والمعطلين عن العمل ومتى سيتم وضع روزنامة واضحة لانتدابهم استثنائيا عملا بالأمر الرئاسي وبالإصلاحات الرئاسية؟ هؤلاء لديهم عديد العوائق التي تجعلهم يندمجون. السيد الوزير، أولا، لا يعرفون عدد الشغورات الحقيقية في مختلف الجامعات ولا يعرفون التخصصات العلمية والبيانات التفصيلية للمنصة الإلكترونية، لذلك نرجو السيد الوزير أن تكون الأمور في هذا الخصوص واضحة وشفافة.

متى سيتم تجميد التمديد للأساتذة الباحثين القارين الذين بلغوا سن التقاعد؟ كفى اترك الفرصة لغيرك، اترك الشباب يعمل لماذا متمسك بأيديك ورجليك وبأسنانك وتريد أن تعمل بعد السن القانوني؟

كذلك الإلحاق يجب الحد من الإلحاق يجب أن يعود الأستاذ إلى وزارة التربية، اترك الفرصة لغيرك.

إنهاء العمل بالعقود الهشة والساعات العرضية ويعمل ساعات ليلتقط بعض الأموال، ولكن في النهاية هو عمل هش.

كذلك وهذا خطير وخطير جدا السيد الوزير، فتح تحقيق في الانتهاكات التي قامت بها بعض- أقول بعض وأنا أنزه البقية- لجان الانتداب في المناظرات الأخيرة والمقدمة في شأنها شكاوى إدارية من قبل الدكاترة وأنت ابن الإدارة وأدرى بهذا الشيء ونحن نعول عليك.

السيد الوزير، هناك مشروع القانون الأساسي الخاص بالأسلاك الإدارية لحاملي شهادة الدكتوراه، أين وصلت الوزارة في هذا الملف؟

أذهب إلى وضعية أخرى السيد الوزير، وضعية المتعاقدين بمراكز البحث ومدارس الدكتوراه، تقريبا 246 متعاقدا بكامل تراب الجمهورية والوزارة تقول 150 لا أدري أي منهما هو العدد الصحيح، هؤلاء متى سيتم تسوية وضعيتهم؟ رئاسة الحكومة تقول هذه آلية تندرج ضمن توفير موارد بشرية استجابة لاحتياجات واختصاصات لمدة ظرفية ولا تتعلق بتسديد شغورات بمراكز عمل دائمة، هؤلاء السيد الوزير منهم من يعمل منذ عشر سنوات ومنهم من يعمل منذ ثماني سنوات أغلبهم يعملون بين ثماني وعشر سنوات يعملون في

المخابر وفي مراكز البحث، لماذا إلى حد الآن لم يتم تسوية وضعيتهم وقد استثناهم المنشور عدد 7 لسنة 2023؟ السيد الوزير، الرجاء العمل على إدماج هؤلاء لأن عددهم قليل وليس كثيرا.

السيد الوزير، هناك وضعية سأذكرها لك، وضعية عامل أحيل على التقاعد، ولكن بقي مهمشا بين "CNRPS" وبين الوزارة منذ عشر سنوات والوزارة في قائمة المحجوزات والشهادة في الخدمات تمنحه الثلاث سنوات الأخيرة و"CNRPS"...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم كمال فرّاح، له أربع دقائق، تفضل.

السيد كمال فرّاح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

أستغل هذه الفرصة لأثمن دور الوزارة وعملهم الدؤوب من أجل إنجاح السنة الجامعية 2024-2025.

في الحقيقة منذ أن تمت برمجة لقاء مع السيد وزير التعليم العالي، تهاطلت علينا مجموعة من المطالب والاستفسارات، سأحاول أن أختصرها بطريقة برقية:

النقطة الأولى: متى سيتم تفعيل المجلس الأعلى للتربية؟ مؤسسة هامة لها دور كبير وكبير جدا في تسيير وفي وضع السياسات التربوية في تونس، متى سيقع تفعيل المجلس؟

النقطة الثانية: مخرجات الاستشارة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2023 وبداية 2024 وإلى الآن ننتظر المخرجات وفي الحقيقة هذا تسبب في تعطيل العديد من مقترحات مشاريع القوانين سواء في التربية أو في التعليم العالي وآخرها مشروع إصلاح التعليم العالي الخاص.

النقطة الموالية تهم مسألة دمج بعض المؤسسات التربوية الجامعية وهنا نتحدث على دار المعلمين العليا، المعهد التحضيري للدراسات، مدرسة الأدبية والعلوم الإنسانية ومدرسة تونس في التاريخ والأنثروبولوجيا. في الحقيقة ما يجعلني أتحدث في هذه المسألة هي دار المعلمين العليا هي مؤسسة هامة وهامّة جدا ولها تاريخ كبير ولديها إشعاع كبير جدا، ولكن قدرتها على استيعاب الطلبة ضعيف جدا الأعداد قليلة جدا وهذا ما يجعل ربما التفكير في دمج بعض المؤسسات الجامعية في تمشي مع مطالب وإجراءات وأفكار السيد الرئيس خاصة وأن هناك لجانا اشتغلت على هذه المسألة وأنهت أعمالها ونحن ننتظر المخرجات.

النقطة الموالية وهي النقطة الرابعة تخص مطالب الدكاترة المعطلين عن العمل والدكاترة الموظفين دون مستوى شهاداتهم هم موجودين أمام مجلس النواب وقدموا مجموعة من المطالب. في الحقيقة ما استرعى انتباهي هو نقطة تتعلق بالمطالبة بفتح تحقيق في الانتهاكات التي قامت بها لجان الانتداب في المناظرات الأخيرة المقدمة في شأنها شكاوى إدارية من قبل الدكاترة وهنا ربما سأتحدث عن مناظرة انتداب أساتذة مساعدين في التاريخ وكذلك مناظرة انتداب أساتذة محاضرين في المالية والمحاسبة وهناك مطالبة بفتح تحقيق في هذه المسائل.

النقطة الموالية: تتعلق بالرياضة المدرسية والجامعية ونحن نعلم أنها تمر بأزمة وهي ربما في علاقة بوزارة الشباب والرياضة لقد زارتني مجموعة من الطلبة وقدموا رؤية في الحقيقة اطلعت عليها بترو وهي رؤية ممتازة في هذا الكتيب والغاية من ذلك هي تعزيز وتطوير الرياضة المدرسية والجامعية لما لها من دور أساسي في تنمية الناشئة وخلق الطالب المتوازن.

النقطة الأخيرة وأختم بها، في الحقيقة لدي ملف تعطيل مناقشة رسالة دكتوراه في اللغة والأدب العربي وسأقدمه لمعاليكم سيدي الوزير لترون ما هو صالح في هذه المسألة.

مع تجديد شكري واحترامي وتقديري لشخصكم ولكافة مؤسسة التعليم العالي وبكل مديريها والعاملين بها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، له أربع دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وكامل الوفد المرافق،

سأنطلق بتشخيص ودراسة توزع المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا على المجال الجغرافي التونسي وسأنطلق من الأرقام والمؤشرات التي تصدر عن المعهد الوطني للإحصاء والتي بالتأكيد يتم اعتمادها في بعث مثل هذه المؤسسات بأنواعها لإيماننا بأن هذه المؤسسات الجامعية مهمتها لم تكن فقط تعليمية أكاديمية، بل أيضا تنموية.

الإحصائيات التي يقدمها والتي يصدرها المعهد الوطني للإحصاء هي بالتأكيد مهمة ومهمة جدا للاعتماد عليها في مخططات التنمية وفي أي مشروع تريد الدولة القيام به بصفة مباشرة أو تشجيع القطاع الخاص لبعث هكذا مشاريع. هذه الأرقام وهذه النسب التي يقدمها المعهد الوطني للإحصاء يمكن أن تحمل قراءتين في علاقة بما كنت تحدثت عنه وأنا أعتقد أنكم تذهبون في القراءة الخاطئة وهي مواصلة سياسة سابقة من قبيل الاعتماد على تراجع السكان والنمو الديموغرافي وتراجع عدة مؤشرات، وهنا نتحدث عن المناطق الداخلية وعلى ضوء هذا يتم تحديد الاعتمادات المخصصة لبعث المشاريع بأنواعها بهذه الجهات ولهذا السبب قلنا بأن هذا التمشي هو مواصلة لسياسات سابقة أكدت فشلها عوضا أن نبحث عن الأسباب التي كانت وراء تراجع الأرقام والنسب التي يمكن اعتمادها وعلى ضوئها ترسم مخططات التنمية وهنا ساهمتم بل وسعيتم إلى مزيد تفقير هذه الجهات وحث المواطنين على مغادرتها وبالعكس رأينا نتائج وانعكاسات ذلك.

جهويا سيدي الوزير، طلب يتمثل في إحداث معهد عالٍ للدراسات الجيولوجية بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين نظرا للمخزون الذي تزخر به الجهة من آثار متنوعة وأكبر دليل على ذلك المشروع الذي قد يرى النور قريبا وهو الحديقة الجيولوجية بمنطقة الظاهر وهنا يمكن التنسيق مع وزارة الصناعة والمناجم وأيضا مع المعهد الوطني للتراث.

جهويا أيضا سيدي الوزير، مشروع في علاقة بينكم وبين وزارة الصحة وهو كلية الطب بمدنين وكنت أكدت بخصوصية هذا المشروع أثناء زيارتك إلى الولاية خلال شهر ماي الفارط بأنه في إطار السياسة الجديدة وقرارات السيد رئيس الجمهورية، أكدتم على

ضرورة إدماجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030، ويتم اقتراحه للنقاش ويقع تبنيه في المجالس المحلية والجهوية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأنا متأكد أن زملاءنا في الغرفة الثانية متمسكون بهذا الطلب.

يبدو أن هذا المشروع أخذ الوقت الكافي ولا نريد أن يبقى محل التندر في الولاية والجهة بصفة عامة تتوفر فيها كل الإمكانيات والمؤشرات التي يمكن أن تكون مؤسسة جامعية ذات إشعاع إقليمي وأيضا محلي ودولي على الجارة ليبيا وأيضا على الفضاء الإفريقي.

أختم ببعض النقاط التي لابد أن تكون من أولوياتكم وهي الإسراع بتسوية وضعية الأساتذة العرضيين العاملين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بنظام الساعة في إطار مواصلة القضاء على التشغيل الهش ومنع المناولة وتمتع هؤلاء بحقوقهم.

نقطة أخيرة تهم ملف الدكاترة العاطلين أو المعطلين عن العمل، صحيح ثمّة إجراءات تشتركون فيها مع وزارات أخرى ولكن بطؤها أصبح يثير القلق في ملف يفترض أن يكون على طاولة أولوياتكم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف، له أربع دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

استنادا إلى المبادئ العامة للدستور وخاصة منها رفع الفوارق التنموية بين الجهات نقترح في إطار إنصاف المناطق الجزيرية إحداث معهد عالي للدراسات البحرية والإيكولوجية بجزر قرقنة يعنى بتطوير البحث العلمي والابتكار في المجالات البحرية والبيئية ويمكن أن تكون اختصاصاته كالتالي:

أولا، الصيد البحري المستدام وإدارة الموارد البحرية.

ثانيا، البيئة البحرية والتغيرات المناخية.

ثالثا، الطاقات المتجددة في الجزر والمناطق المعزولة.

رابعا، السياحة البيئية والثقافية.

الموضوع الثاني الذي أريد أن أتحدث فيه هو موضوع حارق وعاجل ويستدعي التدخل الفوري، هذا الموضوع هو عدم امتثال القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة والذي من المفروض أن يبدأ العمل به منذ أن تم نشره بالرائد الرسمي يوم 23 ماي 2025 لكن عقلية التحايل على القانون والإفلات من العقاب لم تمكن هذا القانون بأن يجد طريقه للتطبيق في العديد من الشركات وعلى رأسهم شركة بيرنكو البترولية حيث بالرغم من الفصل 28 جديد واضح للعيان بالنسبة لأعوان الحراسة والذي لديه 78 عونا في شركة بيرنكو بجزر قرقنة من أجل إدماجهم قدمت الشركة شروطا تعجيزية للعمال فالبطاقة عدد 2 الجميع يعلم بأنه لا يمكن إعطاؤها لكل المواطنين وشهادة التي تثبت خبرتهم المهنية من ناحية عمال الحراسة عملوا بشركة بيرينكو كشركة مستفيدة وهي تعرف أدائهم جيدا ومن ناحية أخرى شركة المناولة رفضت إدلائهم بهذه الشهادة.

بالإضافة إلى هذا أنهم لم يتقاضوا أجرة شهر جوان مع العلم أنه وقع التداول في معتمدية قرقنة يوم 1 جويلية 2025 بين السلطة المحلية والممثلين القانونيين لشركة المناولة "tigre Security" هذه الشركة قانونيا لم يعد لها أي صفة بداية من يوم 23 ماي 2025 وشركة بيرينكو من أجل صرف أجور العمال لشهر جوان وجويلية أوت عن طريق شركة "tigre Security" وعندما لم يتم تمرير هذا المقترح اقترحوا عليهم بأنه سيتم دفع أجورهم في شهر جوان نقدا يعني تحت الطاولة مع الأسف بتواطؤ من متفقد الشغل الجهوي بصفاقس.

وبالنسبة للثلاثة سائقين الذين يعملون لفائدة بيرينكو عن طريق نفس شركة المناولة والذين يقودون أيضا سيارة بيرينكو بإذن من الديوانة والإداريين الاثنين اللذان يقومان بالعمل الإداري هؤلاء الخمسة غيبتهم شركة بيرينكو تماما فيما يخص إعداد ملف الإدماج بالرغم من أن هؤلاء يعملون دون توقف منذ قرابة 11 سنة، هذه الممارسات ليست على شركة بيرينكو لأن الشيء من مأتاه لا يستغرب فهذه الشركة عرفت بسوء سمعتها على مستوى عالمي حيث أن مكتب الجرائم المالية والضرائب الفرنسي فتح منذ مدة تحقيقات أولية بسبب شبهات الفساد لهذه الشركة في عدة دول إفريقية وفي حقل الفرانيق بقبلي قامت الشركة باستخدام التكسير الهيدروليكي الذي يسبب مخاطر بيئية وصحية جدية.

وفي جزر قرقنة رغم التلوث البيئي التي تتسبب فيه أثناء استخراجها للغاز الطبيعي لم تقم الشركة منذ انتصابها سنة 2018 بدفع المعلوم المستوجب على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهني ما يعرف بـ "TCL" لفائدة بلدية قرقنة ومن مدة أثناء توسيع أشغالها لم تحترم الشركة عند إقامة السياج عرض الطريق رغم ابتلاعها في تلك الجهة لعشرات الهكتارات حيث لا يكاد يتجاوز عرض الطريق سبعة أمتار رغم أنه على هذا الطريق اكتظاظ كبير في الموسم الصيفي باعتبار أنه يؤدي إلى شاطئ المصطافين في القرابة، وهنا أتساءل أين البلدية؟

وأخيرا، باعتبار أن الشركة التونسية للخدمات البترولية "ETAPE" هي شركة لبيرينكو وأنها مؤسسة عمومية، المطلوب من الدولة التدخل من أجل تطبيق القانون وإدماج هؤلاء الأعوان 83 عونا في شركة بيرينكو بكل سلاسة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم وكل الطاقم المرافق،

أقف أمامكم اليوم لا فقط كنائب شعب، بل كصوت من الأصوات التي لم تعد تصدق السيد الوزير لا الوعود ولا البيانات ولا عبارات "قيد الإنجاز" و"جاري التنسيق".

حديثي اليوم عن مشروع الجامعة الألمانية بمعتمدية مرناق، حلم ولد رسميا سنة 2020 كعنوان كبير لشراكة تونسية ألمانية في مجال التعليم العالي. في جويلية 2023 كنت طرحت سؤالا كتابيا للوزارة حول مآل هذا المشروع، فجاء الرد مطمئنا شكليا ليؤكد أن

كل شيء يسير حسب الخطة و"وفق خارطة الطريق" و"لقاءات ثنائية مع الجانب الألماني".

انتظرت سنة أخرى سيدي الوزير وأعدت نفس السؤال في نوفمبر 2024 اليوم أنتظر الإجابة بنفس اللغة وبنفس العبارات بنفس الغموض مباشرة بعد تعيينك سيدي الوزير، كنت قد صرحت لي هنا وقلت لي بالحرف الواحد سنعمل على هذا المشروع وسنطلع على الملف ونحن كلنا ثقة فيكم سيدي الوزير واليوم نحن في جويلية 2025 ومازلت أطرح نفس السؤال: أين الجامعة؟ أين المشروع؟ أين حجر الأساس؟ أين الحقيقة السيد الوزير؟ 30 هكتارا من الأراضي الفلاحية في معتمدية مرناق تم تجميدها على أمل إنجاز هذا المشروع، أراضي كانت تنتج وتشغل وتطعم واليوم تحولت إلى مساحة صامتة مهجورة تحت عنوان: "في انتظار الجامعة".

السيد الوزير، إذا كان المشروع قد سقط أو لم يعد أولوية أو تعطل بشكل نهائي نريد أن تقولوا لنا الحقيقة المسؤولية السياسية والأخلاقية تفرض علينا وعليكم أن نصارح الناس لا أن نواصل في تدوين الخطابات التطمينية، الحقيقة التي لا يمكننا التغاضي عنها السيد الوزير هي أننا أمام أزمة ثقة حقيقية بين المواطن والدولة وأحد أبرز أسبابها هذا النوع من المشاريع تعلن باحتفالية وتدفن بصمت سيدي الوزير، من هنا يجب أن ننتقل من مرحلة الوعود إلى مرحلة الفعل ومن منطق الكلام إلى منطق الإنجاز ولأننا أيضا لا نكتفي فقط بالتشخيص فإننا نطرح بوضوح وبجرأة جملة من المقترحات العملية التي تمثل مدخلًا حقيقيا لإصلاح منظومة التعليم العالي في تونس.

أولا سيدي الوزير، يجب تثبيت قاعدة انتدابات النجباء من الطلبة والدكاترة المتفوقين الذين تكرمهم الدولة يوم التخرج ويجب أن توظفهم الدولة يوم التخرج مباشرة هم استثمار الدولة الحقيقي رأس المال البشري الذي لا يعوض تكريمهم لا يجب أن يكون بالصورة وبالشهادة فقط، بل بمكانهم الطبيعي في مراكز البحث وفي الإدارة وفي مؤسسات الدولة السيد الوزير، لو نقوم بانتداب هؤلاء الناس، اليوم جل الإدارات في الوظيفة العمومية كل siteتدخل إليه السيد الوزير، موقع الوزارات يظهر لو يتم انتداب هؤلاء الناس - خاصة إن أحسنا اختيار الناس الذين يتم انتدابهم- لما وجدنا هذا العجز من سنة 2016 لنخرج مضمون على الأنترنت.

ثانيا، إحداث أقطاب جامعية جهوية متخصصة: يجب أن تعكس كل جامعة خصوصيات محيطها الاجتماعي والاقتصادي فمرناق مثلا سيدي الوزير يمكن أن تتحول لقطب للفلاحة الذكية والبيوت التكنولوجية، إلى آخره.

يتم ربط الجامعة بواقع الجهة ولا ننسخ نسخا لا يخدم أحدا بعث صندوق وطني للبحث والابتكار الجهوي، هذا الصندوق يمول بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ويوجه نحو مشاريع بحوث تعالج المشاكل الحقيقية كالمياه والفقر والطاقة والصحة والفلاحة والبيئة، إلى آخره.

لماذا لا يكون للطالب الحق في إنشاء شركات ناشئة داخل الجامعات السيد الوزير اليوم وتكون فضاء ابتكار حاضنات تمويل أولى داخل الجامعة ومرافقة قانونية نحرر العقل التونسي من قيود التلقين ونفتح له باب الإنتاج والابتكار.

يجب أن تكون الجامعة التونسية مرتبطة باتفاقيات فعلية مع جامعات أجنبية ونحن نعرف اليوم قيمة السوق الصيني السيد الوزير والجامعات الصينية.

السيد الوزير، إن ما يجري اليوم ليس مجرد تعطيل مشروع، بل هو ضرب لثقة المواطن في الدولة وفي وعودها وفي جدوى انتظاره...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنية بن المبروك، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سنية بن المبروك

شكرا، نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

السيد الوزير، لدي العديد من الملاحظات والتوصيات سأسوقها باختصار في علاقة بملف الدكاترة، ملف الدراسات الهندسية، وملف التوجيه الجامعي.

بخصوص ملف الدكاترة، يجب توضيح مسألة جوهرية جدا وهي أن الحق في العمل هو حق مضمون بالدستور في إطار الدولة الاجتماعية وهنا لا بد من التذكير بأن كل انتداب له قواعده وشروطه ومبادئه العامة وأهمها الشفافية والمساواة أمام المرفق العام والكفاءة.

بالنسبة لانتداب المدرسين في التعليم العالي، في هذه الحالة هناك شروط خصوصية أهمها المؤهلات العلمية والبيداغوجية للمترشح، المترشح سيدي الوزير يجب أن يكون قادرا على ضمان تكوين علمي وبيداغوجي محين يستند إلى آخر الوسائل المبتكرة في مجال التدريس ونحن وإن كنا نتفهم جيدا طول فترة انتظار أصحاب شهائد الدكتوراه فإنه في كل الحالات لا يمكن الانحراف عن القاعدة وعن مبادئ الانتداب في الوظيفة العمومية وهنا لا يجب أن ننسى أن سلك التعليم يكوّن الأجيال يكوّن مواطن تونس الغد ويعد للمستقبل.

بخصوص الدراسات الهندسية، سيدي الوزير، بلغ إلى علمنا أن النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالدراسات الهندسية قد تم استكمالها ومن المنتظر أن يتم عرضها على مجلس الوزراء في الفترة القادمة هذا خبر سار لأن هذا الملف الهام والحساس بقي يراوح مكانه لسنوات عديدة، إن التوصل إلى الحسم فيه هو نتيجة إرادة سياسية وعمل جبار لجميع الهياكل واللجان المتدخلة وهذا يعتبر إنجازا ينضاف إلى الحركية التي تشهدها الوزارة منذ مدة فشكرا للسيد الوزير ولجميع الساهرين على هذا الملف وأرجو أن يتم الحسم فيه في الآجال القريبة القادمة.

بالنسبة لملف التوجيه الجامعي، دعوة إلى مزيد التعمق ولما لا تحيين الشعب وذلك بالاستغناء عن الشعب التي لم تعد لها حاجة في مستوى سوق الشغل وفي المقابل العزم على إحداث شعب جديدة تلبي الحاجيات الوطنية وكذلك رغبات وتطلعات الطلبة على أساس حاجيات الاقتصاد من ناحية وطلبات اقتصاديات العالم من ناحية ثانية والتي تلجأ في عديد الميادين إلى الطاقات البشرية والخبرات وأصحاب الشهادات التونسية لما يعرفون به من تميز في التكوين والتمكن من ناحية العلم والمعرفة التي استلهموها في ربوع الجامعة التونسية الوطنية بالأساس وكذلك في القطاع الخاص.

سيدي الوزير، بالرغم من انقسام الأجيال المتوفرة حاليا والضغوطات في مستوى الموارد البشرية والبرامج والفضاءات والإمكانيات اللوجستية، فإني أدعوكم إلى مسايرة الاكراهات التي

يتطلبها الوضع والإذن الحاجة باعتبار المصلحة العليا إلى إحداث شعب جديدة تتماشى والطلبات المستحدثة وخاصة في قطاعات الهندسة والطب والمسالك شبه الطبية والاتصالات.

هناك العديد من المؤسسات الجامعية التي تشهد اكتظاظا في مستوى عدد الطلبة في حين أن مؤسسات أخرى فقدت أكثر من نصف طلبتها إن لم نقل ثلثي طلبتها وهذا الاختلال لم يعد له مبرر، كما أن المالية العمومية وضغوطات الميزانية لم تعد قادرة على تمويل هذه الوضعية.

نلفت نظركم سيدي الوزير إلى إمكانية إرساء منظومة تدمج بين عدد من الشعب المتجانسة بنفس المؤسسات الجامعية بحيث يتم الاستعمال الأوجه للفضاءات والموارد البشرية والإدارية بصفة مجدية وفعالة وفي هذا السياق، أذكر مثال كلية الآداب التي تعد حالياً ما بين 1500 و2000 طالب في حين أن طاقتها الاستيعابية وبنيتها التحتية واللوجستية تمكن في ظروف عادية من استيعاب على الأقل ما يفوق 8000 طالبا.

وفي الأخير سيدي الوزير، هذا تقرير سأمدكم به يتعلق بمؤسسة ترجع بالنظر لوزارتكم تتضمن شبهة فساد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وبكل الإطارات المرافقة.

سيدي الوزير، أول أسئلتي هي أين التقرير الخاص بوزارتكم المتعلق بمراجعة الانتدابات والتعيينات المشبوهة والشهائد المزورة، في التقرير النهائي، ما هو ترتيب وزارتكم؟

السؤال الثاني، طالبة تنجح بمعدل 18 في امتحان البكالوريا تدخل كلية الطب، تعمل في السنة الأولى "dérogation" لأسباب نفسية واجتماعية وغيرها، ما مصير هؤلاء الطلبة بعد ذلك؟ أي هناك في الوزارة من يقوم بمتابعة مسارات الطلبة العلمية وكيف تتعامل الوزارة مع هذه الوضعيات وهل هناك خطة لإعطاء الطلبة هؤلاء أنفسهم المتميزين الحاصلين على معدل 18 في البكالوريا فرصا أخرى للنجاح؟

أسأل عن ولاية سليانة، هل لديها تعليم عالي سيدي الوزير؟ إن كان لديها تعليم عالي فيما يتمثل وما هي آفاقه؟

أطلب منكم سيدي الوزير التدقيق في تعامل الوزارة وزارتكم مع طلبة التعليم العالي الخاص الذين يتعرضون لمظالم من قبل الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي الخاص والإدارة أيضا وجدنا أن وزارتكم تخجل من مساءلة ومن تتبع مؤسسات التعليم العالي الخاص هذه ولا تهتم بما يحدث للطلبة. لمن سيشتكي الطالب في هذا الوقت سيدي الوزير؟

ثالثا، الأستاذة العرضيين السيد الوزير، ملفهم الذي وصل للسيد رئيس الجمهورية وأعطى أوامره وهم ينتظرون لتتم إجابتهم، متى ستجيبونهم؟

رابعا، وضعية طالب السنة الثانية ماجستير بحث في اللسانيات الفرنسية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس تعرض إلى مظلمة وصلتكم شكايته وهو ينتظر إجراءاتكم.

السيد الوزير، على أحد مواقع التواصل الاجتماعي تعرضت إلى تدوينة عن جندوبة، هذا محتواها:

نداء استغاثة لكل من يهمه الأمر،

نحن محتجزون منذ سنوات، السيد رئيس الجامعة رافض النقل منذ ثلاث سنوات، يرفض أن يعطينا حقنا في التأطير، يرفض السماح بالقيام باستدعاء المحاضرين لندوات علمية، المجلس العلمي تحت تصرفه والله ما نتعرض له وما نعيشه فيه يندى له الجبين.

أصبحت أخجل من الحديث عن هذا ولكن أيضا الساكت عن الحق شيطان أخرس، نحن رهائن لديه ونحن بصدد دفع ثمن حقنا الانتخابي له وقد اطلعنا أيضا على بيان اتحاد الشغل المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي.

سيدي الوزير، نعلمكم أنكم تتلقون العديد من الشكاوي من شتى فئات المجتمع وخاصة من الأساتذة الجامعيين في علاقة بتصرفات بعض رؤساء الجامعات فمنهم من قام بشطب اسم أحد أعضاء المجلس العلمي للمنتخبين بإحدى المؤسسات العلمية ألا وهي جندوبة وقام بتعويضه بشخص آخر غير منتخب. رؤساء الجامعات ليسوا الجهة الرسمية المخولة بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية، أنتم السيد المخولين بذلك.

سيدي الوزير، من يقوم بهذه الممارسات هو شخص محمي من داخل الجامعة ومن داخل الوزارة أيضا، يستعمل بعض الأساتذة والطلبة لبث خطاب الكراهية ضد أساتذة آخرين، هناك أطراف ثبت تورطهم في قضية التآمر ضد الدولة هم الذين يستغلهم السيد رئيس الجامعة لضرب الأساتذة والجامعيين بالتهديد والتخويف، بل بافتعال قضايا التحرش وغيره وهذا ما يحيلنا على صنف من أصناف المسؤولين في الجامعة التونسية المتشبثين بالكرسي والساعين إلى خلق إدارة موازية سيدي الوزير في مساعي إما للسيطرة على مفاصلها أو على الموظفين التابعين لها أو لتعطيل عمل مصالحها والأخطر من كل هذا هو رئيس الجامعة الذي يرفض تطبيق مراسلات وزير التعليم العالي كسلطة إشراف.

ختاما سيدي الوزير، ما هي تدابيركم ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني في رحاب بعض الجامعات التونسية، موقف الدولة التونسية نحن نرفض التطبيع، لكن في الجامعات هناك أمر آخر السيد الوزير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم طارق المهدي، له أربع دقائق تفضل.

السيد طارق المهدي

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بكافة كوادر الوزارة في مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، في الحقيقة بعد إحداث المنصة وتحديد الشغورات في كافة الجامعات والاختصاصات وبدء المصادقة في مجلس نواب الشعب على قانون يقطع نهائيا مع العقود الهشة ومنع المناولة وهنا نتحدث عن العقود الهشة لأساتذة التعليم العالي. وفي خضم تفعيل القرار الرئاسي حول تشغيل أصحاب الشهائد العليا وبالأخص شهادة الدكتوراه.

سيدي الوزير، هناك عدد غير قليل من الأساتذة الجامعيين المتعاقدين والذين قضى بعضهم أكثر من عشر سنوات في التدريس في مختلف الجامعات التونسية ومنهم من قضى حتى 14 سنة بالتدريس في الجامعة وقد تخرج على أيديهم عدد كبير من الأجيال الذين تخرجوا من الجامعات التونسية هؤلاء الناس عملوا سيدي الوزير سنوات طويلة بعقود محددة المدة وقد تكررت عديد المرات وأصبح هناك أشخاص لديهم أكثر من عقد من الزمن يدرسون وعليهم إجراء مناظرة ليعملوا كأساتذة في وزارتكم الموقرة نحن لا نقول بأننا ضد المناظرات ولكن كما ذكرت لديكم أساتذة لديهم تجربة طويلة فقد عملوا سنوات طوال يجدون أنفسهم بعد العمل طوال هذه السنوات وبعد حصولهم على كل هذه الخبرة في التدريس يجدون أنفسهم مقصين عن العمل بعد أن ارتأت لجنة مناظرة الأساتذة المساعدين في التعليم العالي أنهم غير مؤهلين للتدريس لمجرد إجراءهم لاختبار شفاهي لهؤلاء الأستاذة الذين كما قلنا قضوا سنوات عديدة في التدريس وذلك بتعنت اللجنة سيدة نفسها وبعد ذلك يتم انتداب بعض المترشحين في هذه المناظرة بخبرة بيداغوجية قليلة لم تتجاوز السنة وهذا ليس إشكالا يمكن أن يكون هؤلاء des élites ويستحقون ذلك المنصب ولكننا هنا نتحدث عن الذين درسوا لسنوات طوال وبمجرد اختبار أمام لجنة بعد كل هذه السنوات أحيانا يجدون أنفسهم أمام التلاميذ الذين درسوهم التلاميذ نجحوا في الاختبار والذين درسوهم لم ينجحوا يجب أن يكون هناك استثناءات لهؤلاء الناس.

الإشكال كما ذكرنا إقصاء أستاذة متحصلين على شهادة الدكتوراه بخبرة طويلة في البحث والتدريس مقابل ذلك أيضا يتم انتداب أساتذة ملحقين من وزارة التربية في الحقيقة هذا يفتح مجالا للتأويل حول مدى الرقي بمنظومة التدريس والبحث العلمي.

السيد الوزير، هنا كما ذكرنا لسنا ضد المناظرات والانتدابات، لكن يجب أن يكون هناك استثناء لهؤلاء الدكاترة ذوي الخبرة علما وأن هناك ميزانية مرصودة للساعات الإضافية لنفس الأساتذة القارين تقدر في الحقيقة بعشرات المليارات-هذا حسب الميزانية الموجودة- وبالإمكان إدماج هؤلاء الأشخاص وبالإمكان إدماج عدد كبير من هؤلاء الدكاترة، دائما نقول لفتة لهؤلاء الأشخاص أبناؤك درسوا سنوات طويلة في الجامعة ثم تم تنحيتهم لمجرد اختبار من اللجنة وكلنا نعلم بأن التعلة اللجنة سيدة نفسها، هؤلاء الأشخاص يجدون أنفسهم اليوم بعد أن كانوا يدرسون ويكونون أجيالا يجدون أنفسهم لا يعملون السيد الوزير والسادة الحضور الرجاء إيلاء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي، له أربع دقائق، تفضل.

الكلمة للسيدة فاطمة المسدي، لها أربع دقائق.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار زارعي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الوزير، نحن وصلنا في حيرة من أمرنا هناك تتحدث على عبد الستار زارعي وكأنه معارض لرئيس جمهورية أو لهذا المسار. نحن أبناء المسار من أجل تونس وشعبها فقط ولا غير ولا دون، نحن مع رئيس الجمهورية ما دام أنه وطني وصادق مع هذا الشعب، ولكن هنالك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها سيدي المحترم، شعارات رئيس الجمهورية في واد وسياسة الحكومة في واد هل تعلمون ماذا تفعل حكومتكم؟ وكأنها تصنع المشاكل لدينا حكومة عبارة على معمل صنع مشاكل والدليل لديك الأساتذة العرضيين هنا السيد الوزير، هم موجودين هنا في مجلس النواب والمشاكل في تونس لا تحصى ولا تعد.

نحن عندما نقول هذا الكلام وعندما ننبه رئيس جمهورية ورئاسة الحكومة، هل يعني هذا أننا معارضين؟ يا سيدي إن كنا معارضين في الحق ومن أجل تونس ومن أجل شعبها فنعم المعارضة ولكن لا أقول هذا نحن من المفروض أن نكون في خندق واحد وفي سفينة واحدة السيد الوزير ليست الفائدة في أنك تقول نعم برأسك بارك الله فيك هذا دليل على أنك تريد حل المشاكل ولكن لا فائدة من أن تقول لي نعم وبعد ذلك لا يتم حل أي مشكل، لدينا العديد من المشاكل في هذه البلاد لا تحصى ولا تعد، عليكم بحل المشاكل تقريبا الأساتذة العرضيين دون الدخول في التفاصيل ربحا للوقت تعرف المشكل الذي لديهم بالتحديد وبماذا طالبوك بالضبط، عليك بحل هذا المشكل السيد الوزير.

وأعود وأوجه نداء آخر إلى رئاسة الحكومة وإلى رئيس الجمهورية حول موضوع الحضائر لا يوجد لدي الرقم الصحيح لكن ما أنا متأكد منه إن لم يكن أكثر أو أقل بقليل من 1200 تم طردهم بعد 14 و15 سنة عمل السيدة الرئيسة وبعد يا رسول الله، بهذه الطريقة حكومتنا وسياستها، أصبحنا وكأننا نصنع الإرهاب تم طرد 1200 بدعوى ماذا؟ البحث الأمني، بدعوى بطاقة عدد 2، هذه البطاقة جاءت بخبر بن علي، يا أخي ما دخل السياسة في العمل؟

إذا كان إرهابيا يأتون لنا نحن كأعضاء مجلس نواب وكنواب شعب أعطونا الدليل بأن هذا الشخص إرهابي أو أن هذا لا يصلح بأن يكون في الإدارة ولكن لا أن يتم طرده بدون أي سبب شرعي تذبح أشخاص عملوا لمدة 14 أو 15 سنة عمل هذا صنع للإرهاب بذاته ولتحترم هذه الحكومة نفسها، وعلى الحكومة تطبيق شعارات رئيس الجمهورية وشعارات مجلس النواب وشعارات كل وطني، هذا عيب، نحن بصدد جر البلاد للهاوية لا قدر الله اللهم اشهد.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

اليوم أود أن أطرح موضوعا استراتيجيا يخص المستقبل ألا وهو الرقمنة والذكاء الاصطناعي. تونس بكل صراحة متأخرة في هذا المجال في الوقت الذي سبقتنا فيه دول أخرى بخطوات كبيرة على مستوى التكوين والبحث العلمي وإدماج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

السيد الوزير، لماذا لا نمتلك رؤية وطنية واضحة لتدريس الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الجامعات؟ لماذا تبقى القرارات إن

وجدت محدودة وفي عدد قليل من المؤسسات أغلبها متمركز في العاصمة أو في المناطق الساحلية؟ ولماذا لا يجد الطلبة في الجهات الداخلية مثل الكاف وجندوبة والقصرين وغيرها أي فرصة للتعلم أو التكوين في اختصاصات الرقمنة أو الذكاء الاصطناعي؟ هل تعتبر الوزارة أن الجهات الداخلية أقل أولوية في الثورة الرقمية؟ هل لديكم مشروع لتعميم الشعب والاختصاصات المرتبطة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي؟ وما هو دور الوزارة في تحيين البرامج والتكوينات لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة عالميا؟ هل هناك نية حقيقية لإدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي في برامج التكوين الجامعي والتطبيقي في جميع الجهات دون تمييز كما رفعتم شعار العدالة بين الجهات أم أنها مجرد شعارات ترفع.

ثم أمر إلى الموضوع الثاني، بعد قرار الوزارة بإيقاف التدريس في اختصاص البيوتكنولوجيا الطبية منذ سنة 2018، نعيش اليوم نقصا حادا في الإطارات شبه الطبية والسبب هو هجرة الخريجين وعدم تعويضهم. نطالب بإعادة فتح هذا الاختصاص في الجامعات العمومية مع تمكين الجامعات الخاصة أيضا من تدريسه لإنقاذ المنظومة الصحية.

ثم أمر على مستوى جهوي، ولاية الكاف السيد الوزير، أود أن أطرح اليوم النموذج الصارخ لتعطيل المشاريع العمومية والتهميش المتواصل لهذه الجهة في علاقة بالبنية الجامعية.

سيدي الوزير، أولا مشروع بناء مقر المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف هو مشروع معطل لأكثر من عامين يتنقل بين 4 وزارات: التعليم العالي أملاك الدولة التجهيز والفلاحة، رغم أن إدارة المعهد قدمت كل الوثائق إلا أن الملف ما يزال عالقا في تغيير الصبغة. هل يعقل أن يبقى المشروع معطلا لسنتين بسبب تغيير صبغة؟ هل ذنب هذا المشروع أنه ولد في منطقة داخلية مهمشة ومنسية " محقورة" أم أنها المركزية المقيتة؟ لماذا يتعطل مشروع عمومي يخدم مئات الطلبة بهذا الشكل؟ أين التنسيق الحكومي والوزاري؟ أين اللجان الوطنية لحلحلة المشاريع المعطلة؟ أين العدالة بين الجهات؟ أين الإرادة الحقيقية؟ لم نر شيئا من هذا.

هذا تعطيل ممنهج للتعليم العالي في الداخل، هل يعقل أن يدرس المهندسون وطلبة المسرح والموسيقى في نفس المؤسسة وفي نفس الفضاء؟

ثانيا، المعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف، أشغال التهيئة متوقفة منذ ديسمبر 2024 وللسنة الثالثة على التوالي 3 مؤسسات جامعية تعيش مساكنة في نفس الفضاء وهو وضع غير مقبول لا تربويا ولا إداريا، العودة الجامعية 2025 بالكاف تكاد تكون مستحيلة في ظل هذا الوضع، فهل هناك آجال واضحة لاستئناف الأشغال؟ وهل وزارتكم تتابع فعليا هذا الملف؟ أم أنكم تركتموه يراوح مكانه بين اللجنة الجهوية للصفقات العمومية والمقاول والهيئة الوطنية للصفقات العمومية؟

ثالثا، الوضع الكارثي للمبيت الجامعي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بديس بالحاج علي، أربع دقائق والمقعد عدد 36 تفضل.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

السيد الوزير، سأتطرق في مداخلتي إلى نقطتين: نقطة حينية وأخرى استراتيجية.

النقطة الأولى هي رسالة من منظوريكم أبلغها لكم بكل أمانة وتتعلق بموضوع إنصاف الدكاترة الموظفين إما بالانتداب أو بإدراج شهادة الدكتوراه في سلم الوظيفة العمومية حيث يتم الاستعداد لتشغيل الدكاترة المعطلين تماما عن العمل وكما هو معلوم هناك مساعٍ حثيثة لانتدابهم، ولكن يتم تناسي فئة أخرى كبيرة من الدكاترة الذين يشتغلون دون مستوى شهاداتهم في وزارات مختلفة ودون تقدير لجهودهم في العلم والمعرفة مما ولد لديهم إحساسا بالظلم واختلال العدالة الاجتماعية وانعدام المساواة خاصة من حيث عدد ساعات العمل والمنح والمنع من التغيب للمشاركة في الندوات العلمية وكذلك في التأجير نظرا إلى عدم إدراج شهادة الدكتوراه في سلم الوظيفة العمومية كما يحرمون من التدريس في الجامعات مما سبب لهم حيفا اجتماعيا ومهنيا كبيران حيث أن العديد منهم تجاوز سن الخمسين وعلى مشارف التقاعد وهو متحصل على الدكتوراه منذ عشر سنوات أو أكثر.

سيدي الوزير، أنتم الوزارة التي تمنح أعلى مراتب التحصيل العلمي والشهائد العليا وأعلاها الدكتوراه ورغم ذلك فإن منظوريكم من الدكاترة الموظفين يشتغلون دون مستوى شهائدهم العلمية وكأن الوزارة لا تعترف بالشهادات التي تسندها لنخبتها. السيد الوزير، إذا كانت هناك تسوية اليوم فيجب أن تكون شاملة لا تستثني أحدا وتشمل الدكتور المعطل والدكتور الموظف، بل من باب أولى وأحرى أن تبدأ بإنصاف أولئك الذين أفنوا أعمارهم في خدمة بلادهم في مستوى مهني أقل من مستواهم العلمي.

النقطة الثانية وهي نقطة استراتيجية كنت قد اقترحتها على سيادتكم منذ السنة الفارطة وحتى في قانون المالية الأخير وهي بخصوص مراجعة خارطة التعليم العالي خاصة في البلاد التونسية. نعلم أن الدولة منذ الاستقلال توخت منهجا مركزيا حيث أن المؤسسات الجامعية الكبرى كلها متمركزة في العاصمة ثم في فترة ما في الساحل والوسط في حين اكتفى الجنوب ببضع مؤسسات جامعية متفرقة لا تمثل قطبا تكنولوجيا أو قطبا تعليميا يمكن من استيعاب الجنوب الشرقي أو الجنوب عامة ويخفف كما ذكرنا سابقا من الضغط على العاصمة ومن مشكل السكن الجامعي ومن الاختناق المروري والنقل الطلابي وأيضا من مشاكل ارتفاع أسعار الكراء على الطلبة الذي يرهق في الحقيقة الطالب والعائلات.

وهنا السيد الوزير، كنت قد قدمت لكم مطلبا لإحداث قطبا جامعيا، قطبا تكنولوجيا أو مركبا جامعيا شاملا يشمل كل الاختصاصات الأكثر طلبا غير المتوفرة بالجنوب التونسي وبجزيرة جرب ولماذا بجزيرة جربة بالذات سيدي الوزير؟ لأننا نعلم أن جزيرة جربة هي جزيرة جاذبة للسكان ويحلو فيها العيش للطالب وللأستاذ، أيضا كما أنها وكما هو معلوم لديكم ترتكز أساسا على النشاط السياحي الذي يكون أساسا في فصل الصيف أي في الموسم السياحي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة هالة جاب الله، لها أربع دقائق والمقعد عدد 67 تفضلي.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رياض بلال، له أربع دقائق والمقعد عدد 145 تفضل.

السيد رياض بلال

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالإخوة المرافقين،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا في انخراط المؤسسات الجامعية في مسارات الإشهاد والاعتماد وبهذه المناسبة ألف مبروك وهنيئا لكل منتسبي كلية طب الأسنان وكلية الصيدلة وكلية الطب والمدرسة الوطنية للمهندسين والمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير بمناسبة حصولهم على ISO 9001 و21001 ISO وتبعا لهذه النجاحات ومواكبة لما يشهده العالم من تطورات في التكنولوجيات الحديثة لماذا لا يقع إحداث مخبر بحث في التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير؟

سيدي الوزير، في ظل النقائص التي قامت استراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بتشخيصها حان الوقت لبعث المعهد العالي للتجارة والمحاسبة بالمنستير داخل القطب التكنولوجي التنموي وبذلك يساهم من ضمن مكونات القطب في دفع عجلة التنمية الشاملة علما أنه وقع رصد الاعتمادات سنة 2006 ووقع ترسيمها مرة أخرى سنة 2021 والأرض متوفرة والبرنامج الوظيفي جاهز ومخطط الإنجاز لا يحتاج إلى اعتمادات إضافية.

كما أقترح بعث المعهد الأعلى للفلاحة أو للعلوم الفلاحية بمعتمدية طبلبة المدينة الفلاحية بامتياز برا وبحرا مع العلم أن الأرض يمكن توفيرها لكي يتحقق هذا الإنجاز المتماشي مع خاصيات المنطقة، هذه المؤسسة الجامعية سيدي الوزير، تعتبر حلما من أحلام أهالي طبلبة وأرجو أن نحققه معا.

كذلك حان الوقت لإنشاء مركز دولي جامعي للطلبة الأجانب بالمنستير نظرا إلى تجربة وزارة التعليم العالي الرائدة في احتضان الطلبة الأجانب وتأطيرهم علميا وثقافيا واجتماعيا مع الإحاطة بهم من الناحية الإدارية والاستفادة من مردوديتهم الاقتصادية والعلمية على البلاد.

السيد الوزير، بالنسبة إلى حاملي شهادة الدكتوراه نعتبر أن وزارة التعليم العالي ليست المسؤولة الوحيدة عن عملية الإدماج، بل يجب أن تشمل كل الوزارات بدون استثناء، على كل وزارة أن تشرع في انتداب حاملي شهادة الدكتوراه الأقرب إلى مجال تخصصها في خطط تليق بمستواهم كخبراء ومستشارين فنيين ومخططي السياسات العامة والاستراتيجية أو البحث والتحليل واتخاذ القرار أو التكوين وتأطير التنمية البشرية والإدارية.

حاملي شهادة الدكتوراه ثروة وطنية متكاملة يجب أن تستفيد منها كل هياكل الدولة دون استثناء لرفع مستوى التخطيط الإداري وتعصير منهجية اتخاذ القرار داخل الوزارات والمؤسسات العمومية.

مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود، له أربع دقائق والمقعد عدد 115 تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا، تحية افتخار واعتزاز بالجامعة التونسية كصرح وطني هام فبقدر ما نفتخر ونعتز به بقدر ما نطالب بأن يساير التطور العلمي وتطور المعرفة حتى تحافظ الجامعة التونسية على مستواها أو ترتقي به بين الجامعات. مثلما نثمن هذا لا نقبل أن يظل الدكاترة الباحثين في حالة بطالة لسنوات وأماكنهم موجودة داخل الجامعة التونسية ويتمتع بها من هو أقل منهم مستوى وأقل معرفة علمية.

كذلك بالنسبة إلى كل أصناف خريجي الجامعة التونسية، لا بد من الدولة ومن الوزارة أن لا تكتفي بتخريج دفعات من خريجي الجامعة التونسية ثم يتركون في حالة بطالة، لا بد أن يكون هناك تصور للربط مع سوق الشغل واستيعاب كل هذه الكفاءات التي أنفقت عليها الدولة أموالا طائلة.

السيد الوزير، في علاقة بجامعة قابس تعلمون أن قابس تحتوي على أكبر مركب صناعي للصناعات الخطرة، لذلك نطالب بأن يكون هناك مركز بحث وأن تنفتح الجامعة في علاقة بالبحوث المتعلقة بالتلوث الصناعي بقابس والأضرار التي تنجر عنه وبالتالي لا بد من إحداث أو إنشاء مركز بحث خاص بالصناعات الكيميائية وبالتلوث الصناعي الموجود بقابس ومدى مساهمة الجامعة وانعكاس تواجدها في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة والخطيرة جدا.

السيد الوزير، خلال زيارتك الأخيرة إلى ولاية قابس والتي لم أواكبها نظرا إلى التزامات مهنية ولكن تعلم أن أهم مطلب في قابس هو إحداث كلية طب وهو مطلب مشروع وقد كان تفاعل سيادتكم معقولا في إطار أن يقع إعداد ملف والتشاور مع وزارة الصحة. صحيح في المستوى الفني لا بد من إعداد ملف، لكن في مستوى المشروعية والشرعية فإن هذا الملف جاهز منذ خمسين عاما وهي مشروعية النكبة البيئية التي تعيشها جهة قابس، مشروعية التلوث الصناعي التي نعيشها على امتداد خمسين عاما، مشروعية التلوث البحري، مشروعية التلوث الهوائي، مشروعية تدمير خليج قابس، مشروعية آلاف الأمراض السرطانية والأمراض المستحدثة والنادرة التي تصيب كل سكان الجهة، كل ذلك يشكل مشروعية وشرعية شعبية أخلاقية إنسانية ودستورية. ألا يكفي كل هذا لأن يشكل ملف ويعطي الأولوية لجهة قابس في التمتع بكلية طب ولو من باب جبر الضرر ومن باب التزام الدولة في حد معين تجاه شعبها الذي دمرته سياسات وخيارات خاطئة وقع تنصيبها في الجهة دون الالتفات إلى الكوارث ودون تحمل مسؤولية لما انجر على تنصيبها للمركب الكيميائي التونسي في جهة قابس ودون القيام بمسؤولياتها تجاه سكان هاته الجهة المنكوبة على امتداد نصف قرن؟

هل كل هذا لا يعطي مشروعية وشرعية على أن تتمتع جهة قابس بكلية طب بعد كل هاته السنوات وبعد كل هاته المعاناة وبعد كل هذه المصائب التي نزلت على سكانها وعلى هذه الجهة برا وبحرا وجوا وأهم عنصر دمر الإنسان وهو يمثل العمود الفقري والثروة الحقيقية لهذه البلاد؟ إن هؤلاء الناس يعيشون معاناة كبيرة وكفانا

من الوعود ومن التسويف الذي مورس علينا لامتداد عشرية بأكملها، وعودا زائفة لم يحقق منها أي شيء.

إن إمكانية إحداث كلية طب هو مطلب شرعي والدولة قادرة على تنفيذه، الموارد موجودة لولا الفساد وسوء التصرف المستشري وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة نجلاء اللحياني، لها أربع دقائق والمقعد عدد 65 تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

حين يقصى خريج الهندسة من عمادته رغم اعتراف الدولة بشهادته وحين تتحوّل شهادة الدكتوراه من رمزٍ للتفوق إلى تذكرة للبطالة ندرك أن خللا عميقا يضرب الجامعة التونسية في صميمها.

سأتناول في مداخلتي نقطتين مترابطتين:

النقطة الأولى تتعلق بوضعية خريجي كليات الهندسة الخاصة الذين يمنعون إلى اليوم من الترسيم في عمادة المهندسين التونسيين رغم أن الدولة عبر وزارة التعليم العالي صادقت على شهاداتهم العلمية.

النقطة الثانية تتعلق بأساس هذه الأزمة وهو واقع التعليم العالي وتحديدا مسارات الماجستير والدكتوراه التي تعاني من اختلال وظيفي عميق.

السيد الوزير، سأتحدث اليوم عن مئات من خريجي وخريجات كليات الهندسة المعمارية من الجامعات الخاصة التونسية الذين واجهوا منذ نوفمبر 2020 ظلما بسبب قرار من هيئة المهندسين المعماريين يمنع تسجيلهم رغم حصولهم على شهادات معترف بها من الدولة التونسية.

السيد الوزير، الاتفاقية محل الخلاف التي تستعمل اليوم كذريعة لإقصاء هؤلاء الشبان هي اتفاقية وقعت منذ سنة 2016 بين الهيئة وبعض الجامعات الخاصة ورغم أنها لا تتحمل أي طابع إلزامي قانوني فقد تحولت إلى أداة لفرض شروط غير منصوص عليها حتى في القانون.

السيد الوزير، هذه الشروط تعد تعديا صريحا على صلاحيات وزارتكم لأنها تتجاوز مقتضيات القانون عدد 46 لسنة 1974 المنظم للمهنة والقانون عدد 19 لسنة 2008 المتعلق بالتعليم العالي الخاص.

تقييم جودة التكوين هو من اختصاص وزارتكم فقط، فكيف نسمح اليوم "l'ordre des architectes" بتوظيف النظام الداخلي لفرض شروط خارجة عن النصوص التشريعية؟ نود أن نفهم ذلك خاصة وأن هناك أحكاما قضائية واضحة وصريحة بإلغاء تطبيق هذه الاتفاقية وهو الحكم عدد 21392 لسنة 2021 والحكم عدد 215600 لسنة 2023.

السيد الوزير، ما نراه اليوم هو تناقض صارخ بين الشعارات الكبرى التي نتحدث عنها اليوم والواقع المؤلم، كيف نتحدث عن البناء والتشييد والمشاريع الوطنية والتنمية بينما نقصي من يمتلك أدوات البناء والمعرفة؟ كيف نبشر بمستقبل عمراني حديث ونحن نسلم أبناءنا للبطالة أو للهجرة؟

وضعية الخريجين غير المسجلين في الهيئة وعددهم بين 600 و800 خريجا يعانون اليوم تجميدا إداريا وضياعا لست سنوات من الدراسة وتضحيات أسرية. إذا كانت الذريعة أن التعليم الخاص ضعيف الجودة وهنا أود إجابة على سؤالي هذا، لماذا اليوم الأساتذة الجامعيين وحتى أعضاء هيئة المهندسين يدرسون في هذه الجامعات الخاصة؟

نحن نحتاج اليوم إلى جرأة سياسية وأكاديمية تعيد التوازن للجامعة وتضع التكوين في خدمة الوطن لا في خدمة البطالة، إن التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي ندرك جيدا أنها متعددة هيكلية وإدارية، ولكن يجب أن نعود إلى منطق الكيف لا الكم.

سأقول لك كيف ذلك السيد الوزير....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الرايس، له أربع دقائق والمقعد عدد 13، تفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الإطار المرافق،

مداخلتي ستكون في أربع نقاط:

النقطة الأولى تتعلق بتقرير دائرة المحاسبات لسنة 2011/ 2016 هذا التقرير يبين أن هناك تسع مؤسسات خاصة تجاوز عدد الطلبة المسجلين بها العدد الأصلي الذي يجب أن يكون في الجامعة إضافة إلى عدم التثبت من مدى توفر الإطار التدريسي القار وضعف نسبة التأطير القانونية في هذه المؤسسات مما يجعل العديد من المؤسسات الجامعية تعتمد على إطار تدريس عرضي.

وهنا يحيلنا الحديث إلى التأخير الحاصل في إنجاز المناظرات لانتداب الدكاترة الجامعيين منذ سنة 2017 إذ لم تعقد مناظرات دورية لتعويض النقص الموجود في الإطار التدريسي بالجامعات بالإضافة إلى ذلك الهجرة المكثفة للأساتذة بجميع الرتب لمختلف دول الخليج وأوروبا وبلدان شرق آسيا حيث يقدر عددهم بما يقارب 2000 أستاذ جامعي أي أكثر من 50% من إجمالي المدرسين الباحثين في تونس.

أمام هذه المعطيات والمؤشرات ومع القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم العقود والذي يحدد أن تكون العقود غير محددة المدة ومع النسبة المرتفعة للتأجير بوزارة التعليم العالي فإن السؤال المطروح السيد الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة حاليا لتفادي النقص الموجود في الإطار التدريسي بالجامعات؟ وفي نفس الوقت كيف سيتم إدماج العرضيين في مختلف الجامعات والترفيع في نسبة التأطير القانونية بالمؤسسات الجامعية؟

النقطة الثانية وهو مطلب من الزملاء الأساتذة الجامعيين، أين وصل القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي؟

النقطة الثالثة تتعلق بمقاييس التأهيل الجامعي أي المرور من رتبة "maitre-assistant" إلى "maitre conférence" أي أن كل

جامعة تعتمد معايير خاصة بها، السؤال المطروح لماذا لا يتم توحيد المعايير بين جميع الجامعات في إطار المساواة ونفس المقاييس التي يتم اعتمادها لتجنب تأثير جامعة على أخرى ونفس الحظوظ بالنسبة إلى كافة الجامعيين؟

السؤال الرابع السيد الوزير، لماذا لم تتم مراجعة البرامج التكوينية وتجديد الاختصاصات منذ سنة 2020؟ في حين أن حاجة سوق الشغل متأكدة لتنويع هذه البرامج ومراجعتها وتجديد الاختصاصات وفقا لحاجيات السوق خاصة مع التقدم التكنولوجي والمعلوماتي إلى غير ذلك.

كذلك مسألة عدم فتح مجال الماجستير حيث من له الحق في متابعة الماجستير لثلاث سنوات يسمح له بسنتين فقط، لماذا لا تتم مراجعة المواضيع المتعلقة بالماجستير؟

النقطة الأخيرة السيد الوزير تتعلق بولاية نابل، "l'enfi" المدرج بجامعة العلوم الاقتصادية والتصرف له أكثر من 15 سنة ولم يتم بناؤه رغم الحاجة المتأكدة إليه إضافة إلى ذلك فإن "ISET" بها "2 mini enfi théâtre" في وضعية كارثية وقد سبق لي زيارتها وهما يستدعيان تدخلا عاجلا لتوفير الظروف الملائمة للطلبة.

ونقطة أخيرة تتعلق بطلب ملح لجهة نابل وهي تتمثل في إحداث معهد عالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بنابل خاصة أن...

السيد نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور، له أربع دقائق والمقعد عدد 113، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق له،

من المؤسف أن ولاية قبلي تعتبر الولاية الأخيرة في جاذبية الاستثمار وتتحمل الحكومات المتتالية المسؤولية في ذلك لأنها لم توفر الشروط التي تحول أو تحفز شروط الاستثمار في هذه الجهة.

السيد وزير التعليم العالي، أستغل فرصة وجودكم اليوم فقد سبق لي أن راسلتكم في مطلب أعتبره ملحا ومهما جدا لأنه سيكون دافعا لتحفيز الاستثمار في هذه الجهة وهو بعث معهد عالي للفلاحة الواحية والصحراوية وقد وضع هذا المطلب بين أدراج وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي لأنني أرى أن هذا المطلب مهم جدا للنهوض بالقطاع الأساسي والوحيد تقريبا للاستثمار في الجهة وهو قطاع التمور والفلاحة الصحراوية لأن هذه الثروة التي تشهد يوميا الكثير من الأمراض والآفات وآخرها ظهور مرض جديد وهو مرض "البق" عافانا وعافاكم الله الذي سيزيد في تدمير الصابة.

هذه نقطة أولى، الرجاء أن يقع التفاعل الإيجابي سواء بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة الفلاحة أو بأي صيغة أخرى.

نتساءل ما هو المانع الذي حال دون بعث معهد عالي لعلوم التربية؟ ما الذي يكلفه ذلك؟ نحن لم نتحدث لا عن كلية طب ولا عن هندسة ولا عن غيرها فقط معهد عالي لعلوم التربية وهو موجود في الولايات المجاورة.

ثم أتساءل ما هي الأسباب التي دفعت إلى عدم تفعيل محضنة المؤسسات التي بقيت مغلقة وغير مفعلة؟ وقد وقعت شراكة بين وزارة التعليم العالي و"ISET" ووزارة الصناعة و"API" لأن لها دورا مهما جدا في دعم المبادرة عند الشباب بصفة خاصة والمستثمرين بصفة عامة.

النقطة الأساسية بالنسبة لي في هذه الجهة هي بعث فرع لمدينة العلوم وكنت قد راسلتكم في هذا أكثر من مرة وقد وقع مع الأسف الشروع وتمت الموافقة من طرف وزارتكم وتم تخصيص المكان والفضاء وتهيئته ووقع تجهيزه بالمكيفات وبمكتبة وببعض التجهيزات، ولكن تراجعت الوزارة في كنف الظلام أقول ذلك في كنف الظلام جاءت سيارات من وزارة التعليم العالي وسحبت التجهيزات ولدي صور توثق ذلك.

تم سحب هذه التجهيزات ووقع تحويل وجهتها إلى جهات أخرى، أعتقد أنه من حق أبنائنا ومن حق هذه الجهة المقصية المهمشة التي لا تحتوي على أي مؤسسة ما عدى "ISET"، لدينا بناية فارغة ومبيت خاوي على عروشه لماذا لم يقع تثمينه وتفعيله واستغلاله على الأقل في أنشطة أخرى؟

أرى أن من حقنا كجهة أن يتم تفعيل هذا المكسب وهذا الحق الذي سيكون له إشعاع إيجابي كبير جدا على الجهة ويجعلها على الأقل جهة جاذبة للاستثمار وجهة تفعل التنمية وتمنحها قيمتها وشكرا على استماعكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة، له أربع دقائق والمقعد عدد 150 تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق لك،

السيد الوزير، سوف أتحدث عن ولاية نابل وهي ولاية بها تسع مؤسسات جامعية وتستقبل تقريبا كل سنة حوالي 12 ألف جامعي. السيد الوزير، تابعنا زياراتكم في كل الولايات للأسف إلا ولاية نابل لا نعلم لماذا؟ هل أن ولاية نابل لا تستحق الزيارة؟ لكن بعد ما ستسمعونه مني الآن أعتقد أنّكم سترون أيضا أنها تستحق.

السيد الوزير، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل انطلقت في العمل سنة 2004 ومنذ ذلك الحين والمدرج الدائري إلى غاية اليوم لا يحتوي على كراسٍ ولا يشتغل والكلية تستقبل عددا متزايدا من الطلاب كل سنة إلى أن وصلت حاليا إلى 3800 طالب دون أن تتوفر كراسٍ كافية.

المشروع كان مرصودا له 250 ألف دينار واليوم أصبحت التكلفة 900 ألف دينار. هل يعقل أن ننتظر عشرين سنة لنركب مدرجا للكلية؟

هل تعلمون أنه مر عليها 12 وزيرا ولم يفكر أي وزير في مشروع مثل هذا، فقد ظل معطلا طيلة عشرين سنة، لقد درست هناك سنة 2004 وعدت في سنة 2025 والحال على ما هو عليه.

السيد الوزير، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية، ثلاثة مدارج كرسي بكرسي وهناك أماكن فارغة وضعت فيها كراسي ذات ساقين، للأسف الحالة سيئة وسيئة للغاية. ربما تدخلنا في هذا الموضوع سابقا وقد وعدنا بأنه في سنة 2026 سيقع إصلاح ثلاثة مدارج وإن شاء الله تكونون عند وعدكم ويقع إصلاحها فعلا.

السيد الوزير، لدينا قسم تحضيري في نابل، متى سيكون لدينا كلية للمهندسين "INSAT" بنابل؟ لماذا فقط قسم تحضيري؟ لماذا يقضي سنتين ثمّ يُغادر؟ من حق نابل أن يكون لديها كلية للمهندسين.

السيد الوزير، المعهد العالي للغات انطلق في العمل سنة 2004 وإلى سنة 2025 لا يزال في وضع كراء إلى غاية أنكم دفعتم قرابة 5 مليارات ولا يتوفر به مأوى جامعي ولا يمكن لأي شخص الوقوف في ساحته ولا يوجد مطعم جامعي ولا مبيت ولا توجد أي ظروف مريحة للطالب الموجود هناك، إلى متى؟

التكلفة اليوم والملف موجود أمامكم يستوجب 17 مليارا وقد دفع منها 5 مليارات في الكراء لو أطلق المشروع منذ 2004 لكان اليوم جاهزا ويدرس .

أسلمك الملف السيد الوزير وهذا من الملفات التي تستحق تدخلا عاجلا.

هناك نقص في المبيتات الجامعية على كامل الولاية. كل سنة ونحن نصارع من أجل إيجاد أماكن للطلبة ولا توجد نظرة مستقبلية للتعليم العالي في ولاية نابل وهذا هو المنقوص اليوم.

السيد الوزير، لدينا تقريبا 7.2 مليون دينار مشاريع في طور الدراسة ولدينا مشاريع في طلبات العروض بقيمة 4 مليون دينار ومشاريع معطلة بقيمة 6 مليون دينار ومشاريع مبرمجة بقيمة 34 مليون دينار. ألا يستحق ذلك زيارة المجلس الجهوي؟ السيد الوزير، ندعوكم إلى زيارة المجلس الجهوي بولاية نابل وهذا مطلب ملح من كل نواب ولاية نابل وعددهم 11 نائبا، نطالبكم بزيارة المجلس الجهوي لنطلع معا على التعطيلات، لدي قائمة بالمشاريع أغلبها يعود إلى أكثر من عشرين سنة.

الطلبات ملحة ننتظر منكم تلبية دعوة 11 نائبا لزيارة هذه الكليات والاختتام بالمجلس الجهوي كي نجد حلولا سريعة لكل مشاكل الولاية. شكرا السيد الوزير وأعتذر فقد توترت قليلا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم اللباوي، له أربع دقائق والمقعد عدد 63 تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بوزارة التعليم العالي،

السيد الوزير، أنا من القصرين وهذه الولاية صراحة منسية منذ عهود وهذه حقيقة.

عندما نتحدث عن التعليم العالي، لا نجد سوى ثلاثة معاهد صغيرة نسيت في عهد بورقيبة وفي عهد بن علي وفي العشرية الفارطة وإلى يومنا هذا ونحن ننتظر إحداثات جديدة.

كتب على أبنائنا وعلى طلبتنا الهجرة داخل الوطن من أجل التعليم وعليه السيد الوزير، متى ستلتفت هذه الحكومة أو هذا المسار إلى هذه النقطة المنسية عموما؟

السيد الوزير، هل فكرت وزارتكم في هذه الكليات التي تصنع سنويا العاطلين عن العمل؟ سنويا تمنح الأستاذية في العربية وفي التاريخ وفي الجغرافيا لآلاف العاطلين عن العمل، فعلا أين الأمل؟ هل من برنامج لإعادة بعث الروح في هذه الكليات؟ وأظن أن الوقت قد حان لتغير أسماءها ومنتجاتها بما يتماشى مع سوق الشغل.

أعود بكم إلى القصرين، القصرين منطقة فلاحية بحتة وقطب فلاحي متطور لا نتحدث عن فلاحة بدائية، بل عن قطب فلاحي متطور جدا، أراضي شاسعة ودواوين تابعة لوزارة الفلاحة وهنا نتحدث عن ديوان الأراضي الدولية بسبيطلة والقصرين ومركز تكوين مهني تابع لوزارة الفلاحة يعرف بمطعمه ومبيته وقاعاته يعني كل الظروف وكل المعايير تشجع على بعث معهد عالي للدراسات الفلاحية بالقصرين بما أن هذه الجهة أصبحت قطبا فلاحيا ولكم سديد النظر في هذه النقطة.

سيدي الوزير، العديد من التشكيات والأكيد أنها بلغتكم على مستوى الوزارة حول المناظرات " concours maitre-assistant" حيث كثرت ظاهرة التشكيات وليست من شخص واحد أو اثنين أو ثلاثة يشتكون من اللجان وأنا أستحي أن أتدخل في شأنكم، ولكننا ندعوكم إلى التركيز على هذه النقطة، لماذا؟ لأن هناك تشكيات من عديد الأطراف حول شبهات الفساد حول هذه المناظرات ومنهم من قال أنكم دعوتم إلى إرسال معايير تقييم المترشحين قبل المناظرة، ولكن الوزارة لم ترسل ذلك إلى غير ذلك.

السيد الوزير، ندعوكم إلى التركيز على هذه النقطة عسى أن ننهي هذا الإشكال.

السيد الوزير، مرة أخرى القصرين مقراتها الموجودة قادرة على احتضان إحداثات جديدة مثل مدرسة المهندسين و " cycle préparatoire" و" INSAT" وبإمكانها احداث "cycle préparatoire" جديد ولم لا الشروع في مثل هذه النقطة خاصة أن الفضاء موجود بطبيعة الحال مع توسعة المبيت حتى نتمكن فعلا من إحداث هذه المدرسة الصغرى؟

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا،

زملائي الأفاضل،

السيد الوزير والطاقم المرافق،

نأذن برفع الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر. شكرا.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال وخمس وثلاثين دقيقة)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نستأنف الجلسة، أجد ترحابي بالسيد الوزير، مرحبا بكم معالي الوزير،

مرحبا بمساعديكم وبطاقمكم وبمرافقيكم في رحاب مجلس النواب،

إذن القائمة: النائب المحترم السيد محمد علي، الأستاذ النوري جريدي، الأستاذ بدر الدين القمودي، السيد لطفي الهمامي، السيد

رشدي الرويسي، السيد محمد ضو، على زغدود، ياسر القراري والسيد عبد الجليل الهاني.

هذه القائمة الأولية.

الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ محمد علي، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا مساء الخير السيد الرئيس،

السيد الوزير ومرافقيه،

سأتحدث فقط على هوجات في علاقة بجهة قفصة في طلبات إن ترونها ممكنة ومستعجلة:

المشكل الأولى الذي تمت إثارته هو مشكل معضلة المشاريع المعطلة والكراءات، لدينا 8 مؤسسات على 18 مؤسسة كلها على وجه الكراء وطبعا هذا يثقل كاهل وزارة التعليم العالي ماديا ربما هذا راجع لبعض الإشكاليات: أولا هناك مشاريع معطلة سأركز قليلا على الإسراع في دفع أقساط مستحقات المقاولين لاستكمال المشاريع للمعهد العالي للفنون وللمعهد التحضيري للدراسات الهندسية، هذه المشاريع تعطلت نظرا إلى عدم توفر الاعتمادات ولا لأي سبب آخر والإسراع في طلب العروض لإسناد الأشغال للمعهد العالي للرياضة وللمعهد العالي للدراسات التطبيقية بتوزر.

ثم الحرص مع وزارة التجهيز مع تحميل المسؤولية بخصوص المعهد العالي لإدارة المؤسسات والمدرسة الوطنية للمهندسين والمعهد العالي للعلوم التطبيقية و"INSAT" وهذا المعهد مهدد بالسقوط وهذا نتيجة تقارير أعدها خبراء منطقة زروق وأنا أعرف هذه المنطقة جيدا لأنني من هذه المنطقة، هناك ماء متسرب تحت الجدران وهذا يدعونا إلى التسريع في إنجاز مشروع بناء "INSAT".

سيدي الوزير، هذه المعالجات تأخرت ولهذا السبب نسمع الكثير من الضجيج حول هذه الوضعية لأنه تقريبا السادة الوزراء المتعاقبين تعرضوا لنفس الإشكاليات وذهبوا إلى قفصة وتحدثنا معهم ولكن مع الأسف نجدد أن نفس النتائج تتكرر في كل سنة إن شاء الله معكم أنتم يتم اتخاذ الإجراءات بسرعة وفي أقرب الآجال لنتمكن من حل هذا المشكل.

السيد الوزير، هناك تأخر على مستوى تهيئة مقر هذا المكسب بالطبع ألا وهو المعهد العالي لعلوم التقنية ولعلوم ولتقنيات الصحة، نرجو العناية به أكثر لتوفير أولا الاختصاصات البيداغوجية والاختصاصات التقنية والإجازة أيضا وإن كانت هناك إمكانية توفير حافلة لنقل الطلبة نحو المستشفيات ونحو المستوصفات في الدروس التطبيقية.

السيد الوزير، الخدمات الجامعية أظن أن هناك مشروعا ومن المؤكد أنكم على علم بهذا وهذا المشروع يتمثل في بناء المبيت الجامعي الجديد الذي تأخر بعض الشيء بطاقة استيعاب بـ 600 سرير وهذا كاف ليعطي جاذبية أكثر لوضعية الحياة الجامعية هناك ويمكن أن يصبح عنصر استقطاب لطلبة بقية الجهات للدراسة في الجهة.

السيد الوزير، في آخر مجلس للجامعات صادقتم على قرار يقر بأن كل قسم يكون فيه أقل من 20 طالب يتم غلقه بما في ذلك الجامعات الداخلية دون مراعاة التميز الإيجابي الذي كان موجود سابقا، كان لدينا عشرة في الجامعات الداخلية في الجامعات القريبة من المركز، الرجاء العودة إلى ذلك حتى لا نقع في نفس إشكال السنة الماضية والمتمثل في غلق بعض الاختصاصات وما انجر عنه من مشاكل.

السيد الوزير، مسألة تخص المراسلات في علاقة بالمراسلات الإدارية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة، تفضل.

السيد مسعود قريرة

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

بداية أشير أنه في إطار استمرارية الدولة بغض النظر عمن حكم ومن يحكم ومن سيحكم مستقبلا فإن منطقة مدنين تطالب الدولة بالإيفاء بوعودها في كلية الطب بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، الدولة ملزمة بذلك إن ألغينا التزاماتنا نرجو أن يتم إلغاء الديون التي اقترضتها النهضة والتي تثقل كاهلنا والتي مازالت البلاد تعاني من ورائها إلى حد الآن، كما أننا نفي بالتزاماتنا مع الخارج يجب أن نفي أيضا بالتزاماتنا مع مواطنينا.

النقطة الثانية، زرتم السيد الوزير جرجيس وأنتم تعلمون أنها خالية من أي مؤسسة تربوية وقدم لنا وعد بدراسة إمكانية بعث معهد أعلى للمهندسين، أريد أن أعرف أين وصلت الدراسة في هذا الموضوع ونحن بصدد إعداد مخطط 2026-2030؟

نقطة أخرى، التونسيون يبيعون عنزا ونعجة ليدرسوا أبنائهم الذين ينجحون ويتحصلون على معدل 18 و19 في البكالوريا والدولة ترسلهم لألمانيا ولفرنسا، إلى متى ستتواصل هذه المسألة وكم يبلغ عدد العائدين من هؤلاء إلى تونس وهم من بين المتميزين الذين يتحصلون على شهائدهم؟

كذلك بعض الأساتذة الجامعيين يطالبون سيدي الوزير ببعث شعبة للخط العربي بمعاهد الفنون الجميلة، نرجو دراسة هذا الموضوع وإن كانت بالفعل هذه الشعبة يجب بعثها.

سيدي الوزير، احترام التدرج المعرفي حق للأستاذ الجامعي، هناك أساتذة دخلوا "maitre-assistant" في "géomatique" وبعد ذلك قاموا بـ "thèse" في "système d'information géographique" وهو "fait partie de géomatique" وعندما سجلوا في التأهيل رفضتم تسجيلهم في "géomatique" وهذا أمر غير معقول وقد سألت الخبراء في هذا الخصوص أجابوا بأن شهادتهم تخول لهم الترسيم في "géomatique" وكانت تعلة الوزارة لا توجد "commission"، هذه ليست مسؤولية الأستاذ، هذه مسؤوليتكم عليكم أن تتحملوا مسؤولياتكم.

نقطة أخرى سيدي الوزير، رأفة بطلبتنا الذين يقومون بتربصات عندما تنتهي السنة الجامعية يتم غلق المطعم والمبيت يغلق، وثيقة النقل في المؤسسات العمومية تحذف ونقول لهم يجب أن تقوموا بتربصات وعليكم أن تنجحوا، سأعطيكم مثال الطلبة الصهاينة في الجامعة الملكية في بروكسيل تم إسنادهم طائرات عسكرية ليعودوا فيها يوم السبت ويوم الأحد لتل أبيب، ليتعود على المسافات البعيدة وليشعر بالوطنية ويقول بلادي خصصت لي طائرات بالمليارات لأعود يوم السبت ويوم الأحد بينما في تونس لا نوفر للطالب مطعما ليأكل فيه في فصل الصيف لأن لديه تربص وجاء من جربة أو من بني خداش ليدرس في تونس العاصمة.

مسألة أخرى السيد الوزير، نعلم جيدا أن البحث العلمي مكلف وأن إمكاناتنا الوطنية محدودة، فما هي خطتكم للانفتاح على جيراننا وإخواننا في إطار عملقة مؤسسات البحث العلمي لأن البحث العلمي يتطلب أموالا وبعد ذلك نتائج البحث العلمي وتوظيفها يتطلب مؤسسات اقتصادية كبرى فليست الفائدة أن أقوم ببحث علمي وأتركه في الدرج هناك يجب توفير مؤسسة اقتصادية ولذلك لا بأس من التفكير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ مسعود.

إذن الكلمة الآن للأستاذ النائب المحترم النوري جريدي، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق له،

محوران الأول يخص وزارة التعليم العالي في النقاط التالية: ما هي خطة الوزارة في معالجة تردي الخدمات الجامعية في مختلف مؤسسات التعليم العالي في قفصة على مستوى الإعاشة والإقامة والنقل وافتقار هذه المؤسسات إلى اختصاصات أكاديمية مهمة؟ وكذلك تعطل مشاريع التعليم العالي في قفصة وهي مشاريع بالمليارات يراد من خلال تعطلها التنكيل بأهالينا الذين حرموا من الماء والنقل والصحة ويحرمون من تعليم عالي يليق بهم لتتواصل سياسات التهجير، هاجر من أجل الشغل، هاجر من أجل الصحة، هاجر من أجل العلم.

وضع المبيتات الجامعية الخاصة وشبهات الفساد وتضارب المصالح على الدولة توفير المبيتات، مجانية التعليم في تونس أصبحت مجرد شعار، أين مجانية التعليم والولي مذبوح من الروضة إلى المدرسة إلى المعهد إلى الكلية؟ يذبح عندما يرى أبنائه عاطلين عن العمل ومرضى.

نجدد المطالبة السيد وزير التعليم العالي بإحداث معهد عالي للفلاحة بالسند، هذا المطلب الذي لن نتنازل عن المطالبة به في إطار إنصافنا ورد وزارة الفلاحة المخجل يجب أن يراجع.

موضوع الدكاترة المعطلين عن العمل، إلى متى تتواصل معاناتهم والرئيس أمر بانتداب 5000 دكتور منهم؟

كما يرجى أيضا من وزارتكم المحافظة على طاقة استيعاب شعبة تكوين المعلمين ودعمها في قفصة، هذا بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي لأن الدولة التي لا بحث علمي لها هي دولة بلا مستقبل وهذا ما يثبته التاريخ.

المحور الثاني: رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية، زار الرئيس المؤتمن بعض ولايات الوطن وحين زار حينا قال لنا: هاتوا شكواكم بصدق في العلن ولا تخافوا أحدا فقد مضى ذاك الزمن فقال صاحبي حسن: يا سيدي أين الرغيف واللبن؟ أين تأمين السكن؟ وأين توفير المهن؟ وأين من يوفر الماء للفقير دونما ثمن؟ يا سيدي لم نر من ذلك شيئا أبدا، فقال الرئيس في حزن: أحرق ربي جسدي، أكل هذا حاصل في بلدي؟ شكرا على صدقك في تنبيهنا يا ولدي، سوف ترى الخير غدا.

وبعد عام زارنا ومرة ثانية قال لنا: هاتوا شكاواكم بصدق في العلن ولا تخافوا أحدا فقد مضى ذاك الزمن، لم يشك الناس، فقمت معلنا: يا سيدي أين الرغيف واللبن وأين تأمين السكن وأين توفير المهن وأين من يوفر الدواء للفقير دونما ثمن؟ معذرة يا سيدي أين صاحبي حسن؟ معذرة يا سيادة رئيس الجمهورية التونسية، أين ولاية قفصة؟ أين القطار وبالخير والسند من عدالة الوطن؟ أين المناطق الداخلية من ثروات الوطن؟ يجب أن تنتهي مهزلة إقصاء المناطق الداخلية عمدا واعتداء وعدوانا لأن التاريخ لا يرحم يا سيادة رئيس الجمهورية، عليكم جميعا أن تستوعبوا الدروس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ بدر الدين قمودي، تفضل.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

سأتناول بداية بعض القضايا العامة التي تهم وزارة التعليم العالي لأتحدث بعد ذلك عن مشاغل الجهة في مجال اهتمامكم.

أولا، في علاقة بالتوجيه الجامعي فقد تخلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنوات عن النسخة الورقية لدليل التوجيه الجامعي والنسخة الورقية تضم كل الشعب وكانت الأسرة تتحلق حولها للتباحث في الخيارات، اليوم على جهاز الهاتف يبقى يتصفح، ولكن لا أتصور أن الفائدة هي نفسها وأظن أن الكلفة لا تتجاوز 70 ألف دينار في علاقة بالطباعة والتلاميذ مستعدين أن يدفعوا ثمن النسخة الورقية.

النقطة الثانية موضوع التنفيل الجغرافي، تم التخلي عن تطبيق آلية التنفيل الجغرافي بالنسبة إلى شعب الطب والأقسام التحضيرية للدراسات الهندسية وشعبة التربية والتعليم لضمان تكافؤ الفرص، ولكن تم الإبقاء عليها في شعب مرموقة أخرى مثل "IHEC" بقرطاج ومعهد الإعلامية بالمنار بما أغلق الباب أمام تلاميذ الدواخل لولوجها، لدي معطيات تؤكد أن هذه المؤسسة الأخيرة والمعروفة بتشغيليتها العالية لم يدخلها السنة الفارطة سوى تلاميذ تونس الكبرى.

بالنسبة إلى لمعاهد الفرنسية وصلنا في تونس إلى حوالي عشرة معاهد فرنسية مؤشر عليها من قبل وزارة التعليم العالي، للتاريخ هذه تركة خلبوس والشاهد ويتمتع الحاصلون فيها على بكالوريا بمقاعد ثمينة في أربعة من جامعاتنا التونسية مقتطعة منطقة الاستيعاب الأصلية المفتوحة أمام حاملي البكالوريا التونسية، إلى متى هذا التمييز السلبي؟

نقطة في علاقة بالطلبة المسجلين في شهادة الدكتوراه، هناك من تحصل على شهادة الدكتوراه ولم تطأ قدماه الجمهورية التونسية إلا عند مناقشة الأطروحة وهذا غير معقول وغير قانوني ويضرب في الصميم مصداقية الشهائد التونسية وهنا أتحدث عن الأجانب، أقترح أن يكون لكل مؤطر طالب واحد عندما ينتهي تأطيره لذلك الطالب يمر إلى طالب ثاني على أقصى تقدير حتى نحد من مجال الفساد والسمسرة في علاقة بنيل شهادة الدكتوراه خاصة بالنسبة إلى الأجانب.

قانون الانتحال العلمي حيث نسمع اليوم بالعديد والعديد من مشاكل الانتحال العلمي أو التدليس من بعض الباحثين وفي العديد من الاختصاصات قصد الحصول على الشهادة الوطنية مما يحد

من مصداقيتها في بعض الأحيان في غياب تام للردع مما من شأنه تشجيع بعضهم إلى اللجوء لهذه الأساليب، يجب وضع نص قانوني واضح يحد من هذا التلاعب وقد أحاطكم السيد الوزير علما بملف لا زلت أنتظر نتائج التحقيق في شأنه.

أمر إلى الشأن الجهوي، كلية العلوم والتقنيات والتوجيه الجامعي، تعتبر كلية العلوم والتقنيات المؤسسة الوحيدة والمكسب الوحيد منذ الثورة في جهة سيدي بوزيد ولكن هاته الكلية تعاني الأمرين نتيجة التلاعب بموضوع التوجيه، منذ خمس سنوات بدأ عدد الطلبة في الانخفاض بشكل غير مبرر رغم الحملات التحسيسية المنتظمة ونحن نفسر هذا التراجع إلى ما يرق إلى شبهة التلاعب في منظومة التوجيه الجامعي إذ تحرم الكلية من طاقة استيعابها لسنوات من 2021 إلى سنة 2024 وسأمدكم ببعض الأرقام:

-شعبة الإجازة في الفيزياء يتم توجيه لها 76 يمروا في الأخير 17،

- الإجازة في علوم الأحياء والمحيط 75 في الأخير يبقى طالب وحيد،

والإجازة في التكنولوجيات الغذائية والمحيط 77 يتم توجيههم في مرحلة أولى ويبقى منهم 10.

أظن أن هناك استهداف لهذه الكلية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم لطفي الهمامي، تفضل.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، متى يتم تهيئة المطعم الجامعي بالعمران الأعلى؟ ومتى سيتم تهيئة مبيت رأس الطابية؟

السيد الوزير، هناك عدة محاور هامة يمكن العمل عليها للنهوض بجودة التعليم العالي بتونس منها:

- مراجعة المضامين البيداغوجية مراجعة شاملة ودورية،

- تكريس التعليم القائمة على الكفاءات وإدماج المهارات الحياتية والمهنية في البرامج،

- رقمنة منظومة التعليم العالي،

- إرساء منصة وطنية موحدة للتعليم عن بعد،

- ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي،

- تدويل التعليم العالي وتفعيل الاتفاقيات الدولية واستقطاب الطلبة الأجانب،

- إحداث شهادات مزدوجة مع جامعات أجنبية ذات إشعاع،

- مراجعة منظومة التقييم والترقيات لضمان التحفيز والانتاجية.

سيدي الوزير، إن اعتماد هذه المحاور ضمن استراتيجية وطنية للتعليم العالي من شأنه أن يمكن تونس من استعادة موقعها كقطب علمي ومعرفي متميز ويدعم مساهمة الجامعة في التنمية والابتكار وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للأستاذ المحترم رشدي الرويسي، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة مداخلتي ستكون مقتضبة تحتوي على رجاء وثلاث نقاط:

رجاء أجيبوني عن الأسئلة إما الآن أو كتابيا إن لم يكن لكم الوقت الكافي هذا اليوم.

بالنسبة إلى النقطة الأولى حول وضعية الطلبة التونسيين الذين ترسلهم الدولة للدراسة بالخارج، لن أسأل عن "bourse" وعن المنحة المسندة للطالب، ولكنني سأتحدث عن تصنيف الجامعات التي يرسل إليها تلاميذنا المميزون بمنحة من الدولة، ما تصنيف هذه الجامعات؟ لأنه من غير المعقول أن تنفق الدولة على تلاميذ بعد أن أصبحوا متميزين تسند لهم "bourse" وترسلهم إلى الخارج ثم يتم إرسالهم إلى جامعة في أدنى الترتيب العالمي. رجاء سيدي الوزير، ما هي قائمة الجامعات التي ترسل لهم وزارة التعليم العالي نوابغ البكالوريا وتصنيف هذه الجامعات عالميا، أرجو الإجابة عن هذا السؤال.

النقطة الثانية حول الأقطاب الجامعية، في تونس يوجد بالفعل قطب جامعي للدراسات الطبية وهذا القطب موجود في الساحل يضم كلية الطب بسوسة وكلية الطب بالمنستير، هذه الجامعات تبعد عن بعضها البعض تقريبا 25 كلم أو أقل كما نجد بالمنستير أيضا كلية طب الأسنان وكلية الصيدلة بالإضافة للاختصاصات الطبية الأخرى الجامعتين متقاربتين، لن أطالب بإحداث جامعة للطب بالشمال الغربي وبسليانة ولكن الشمال الغربي من حقه أن يتحول إلى قطب للدراسات في مجال الغابات بالنظر إلى خصوصية المنطقة، لهذه الأسباب نطالب بتحول الشمال الغربي إلى قطب للدراسات الغابية: أولا الموارد الطبيعية هو أغنى منطقة في تونس من ناحية الغابات في جندوبة والكاف وباجة وفي سليانة والحاجة لمكافحة الحرائق سواء في هذه الغابات أو في المحاصيل الزراعية، إدارة الموارد المائية والغابية، التنمية المستدامة إلى آخره من الأسباب.

الوضع الحالي: توجد مدرسة وطنية للغابات بطبرقة وهي نواة متخصصة فعليا، ولكنها مؤسسة واحدة فقط وتابعة لوزارة الفلاحة وليست قطبا جامعيا متكاملا بالنوع الأكاديمي. نطالب ببعث كلية علوم الغابات والبيئة بولاية سليانة لدينا المجالات التي يمكنها احتواء مثل هذه الكلية واخترنا ولاية سليانة لأنها تتوسط جميع هذه الولايات مع خلق مسارات إجازة وماجستير ودكتوراه في إدارة الغابات، في حماية البيئة، في التهيئة الريفية المستدامة، مكافحة الحرائق والوقاية منها إلى آخره من الاختصاصات مع إنشاء مركز أبحاث غابي بيئي بالشمال الغربي.

هذه هي مطالب الشمال الغربي الذي من حقه أن يتحول إلى قطب جامعي في اختصاص من الممكن أن يفيد في التنمية في تونس.

ثانيا، نحن نتحدث عن وزارة تعليم عالي وبحث علمي، ما هي خطة الوزارة في البحث العلمي؟ ما هي خطتها في تدعيم الميزانية؟ ما هي مساهمة القطاع الخاص في البحث العلمي؟ نحن نعلم بأن القطاع الخاص له امتيازات في التعليم العالي لذا يجب أن نضع إستراتيجية متكاملة للنهوض بالبحث العلمي.

ختاما، أسأل ما هي عدد فضاءات الاختراع المسجلة لدينا في تونس وإن كانت النسبة متدنية أرجو وضع خطة عاجلة لتثمين التعليم العالي في تونس لأنه لدينا نوابغ من أفضل ما يكون لكن إلى حد الآن نحن لا نستثمر في الذكاء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات وزارة التعليم العالي،

السيد الوزير، كنتم قد أذنتم في زيارتكم الأخيرة لولاية مدنين بالشروع في بناء معهد عالي للإعلامية والذي لا يزال على وجه الكراء منذ عشرين سنة فما الذي يعطل هذا المشروع؟ والحال أن اعتماداته متوفرة إلا أن يكون الأمر متعلقا بسياسة قائمة على إقصاء مناطق دون غيرها. نسأل هل أن رصيد مدنين من النضال الوطني وشهداءها الذين قدموا أرواحهم في سبيل التحرير لا يمكنه من تنمية عادلة؟ ولماذا تحرم من حقها في تعليم عالٍ يليق بأهالينا؟

أدعوكم السيد الوزير إلى الحسم الآن واستعجاليا في الشروع في بناء هذا المعهد وأطلب منكم إحداث شعبة الهندسة علما وأن المؤسسة تقدمت بمطلب في هذا الغرض منذ مارس 2021.

ثم متى تحسم الوزارة في ملف الأساتذة العرضيين الذين طالت معاناتهم وهم يقدمون الخدمات العلمية والأكاديمية في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وكيف تفسرون سيدي تباطؤ وزارتكم في الرد على سؤالي الكتابي الذي تقدمت به في إطار الدور الرقابي منذ أكثر من شهر؟

أما بخصوص ديوان الخدمات الجامعية فإن خدماته لا ترتقي إلى الحد الأدنى من تطلعات طلبتنا في مستوى الإعاشة والإقامة والنقل، فمتى يرد الاعتبار بإجراءات عملية تحسّن قطاع التعليم العالي في مدنين في إطار تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق،

الزملاء والزميلات النواب،

أيها الشعب التونسي العظيم،

أتحدث اليوم لا كنائب فقط، بل كصوت من قاعة الدرس من مدارج الجامعة من قلب النخبة التي يراد لها أن تنكسر، نخبة البلاد التي أهملت وتركت في العراء تنهشها البيروقراطية من جهة والتآمر السياسي من جهة أخرى.

أولا ودادية أساتذة التعليم العالي، متى تتحقق العدالة للمفكرين؟ من المعيب بل من المشين أن تمر عشر سنوات كاملة على مطلب بعث ودادية لأساتذة التعليم العالي دون تجاوب فعلي من الوزارة، عشر سنوات والأساتذة ينظرون بحسرة إلى زملائهم في القطاعات الأخرى وهم يتمتعون بأبسط آليات الكرامة الاجتماعية في حين يُترك الأستاذ الجامعي في العراء ويطالب بالتفاني في البحث والتأطير دون أي غطاء اجتماعي يحميه وأسرته. هل يعقل أن تظل النخبة الفكرية لهذا الوطن التي تسوغ العقول وتبني الدولة من داخلها محرومة من ودادية تحفظ ماء وجهها؟ الواجب الوطني يفرض على وزارتكم تفعيل هذا المشروع اليوم لا غدا دون أعذار بيروقراطية أو مماطلة إدارية.

ثانيا، مهزلة التأشيرات حين يهان الأستاذ الجامعي على أبواب السفارات، كفى إذلالا للأساتذة الجامعيين في طوابير الانتظار أمام قنصليات الدول الغربية خاصة الفرنسية منها فقط لأنهم يسعون لحضور مؤتمر علمي أو ندوة علمية، كفى إذلالا لمن يرفعون اسم تونس عاليا في المنتديات العلمية، هل صار من العادي أن يعامل الأستاذ كباحث عن هجرة سرية وأن يُرفض طلبه بلا تفسير وأن يؤجل رده حتى يفوته موعد التظاهرة العلمية؟ أي مهانة هذه.

أقترح بعث هيكل وزاري خاص للتأشيرات الجامعية يكون هو الوسيط الرسمي والوحيد مع القنصليات وشركات الوساطة، لماذا لكل الوزارات هذا الهيكل إلا التعليم العالي، أليس هذا استخفافا بمقام الجامعة وبهيبة الأستاذ الجامعي؟

ثالثا، مأساة الدكاترة الموظفين، شهادة منسية وحيف مزمن تحية للدكاترة المعطلين الذين ناضلوا من أجل حقهم في العمل، لكن أين العدل حين تكرس التسوية لطرف وتنسى فئة بأكملها من الدكاترة الموظفين الذين يشقون طريقهم منذ سنوات في مؤسسات الدولة دون أن تحتسب شهاداتهم ودون أن يحترم مقامهم العلمي؟ أليس من العار أن يشتغل الدكتور كأستاذ تعليم ثانوي أو موظف إداري دون أن يعترف له لا بعلمه ولا بجهده؟ أليس من الظلم أن يقصى من التدريس الجامعي فقط لأنه تجاوز سن الانتداب رغم حصوله على الدكتوراه منذ عقد من الزمن؟ نطالب بإدماج شهادة الدكتوراه في سلم الوظيفة العمومية وتكريس مسار عادل لكل الدكاترة دون تمييز فلا قيمة لأي إصلاح إذا لم ينصف كل الكفاءات.

رابعا، جامعة قابس وبلاغ الجامعة وبالتالي نقول إذا حين تستهدف المؤسسات الوطنية بالتخريب المنهج وخاصة في البلاغ لإعادة نتائج التوجيه للتربية والتعليم وكان لي صديق وزميل سابق بالجامعة حاضرا في الاجتماع الذي تم فيه اتخاذ قرار الزيادة في عدد الناجحين في مناظرة التربية والتعليم ولم يكن هناك لا غموض ولا انحراف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة لا يمكنني أن أضيف لك دقيقة هناك قانون، ولكن أكمل فكرتك السيد علي، تفضل.

السيد علي زغدود

اجتماع رسمي السيد الوزير حضره رئيس الجامعة ونائبه ومديرة الشؤون الأكاديمية ومديرا المعهدين وخمسة أساتذة، تمت الدراسة بناء على طاقة استيعاب متوفرة وتمت الموافقة الجماعية عليه قبل صدور نتائج الاختبار الكتابي وكان بالإمكان الرجوع للوزارة في كل لحظة، ولكن لم يتم ذلك، فهل يعقل اليوم أن يحاك سيناريو الاتهام والتجييش؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري، تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

يتعلق موضوع اليوم من مداخلتي بمؤسسات التعليم العالي بولاية الكاف وتحديدا المعهد العالي للموسيقى والمسرح والمعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف.

اليوم الكاف المدينة المثقلة بالإرث الثقافي من مسرح وموسيقى وفنون، المعهد العالي للموسيقى والمسرح الذي أردناه أن يكون قاطرة للتنمية الثقافية في البلاد ككل وأن يكون منفتحا على محيطه الثقافي في الجهة وأن يعزز هذه الخصوصية الجهوية ما زال بعيدا كل البعد عن تحقيق هذا الهدف خاصة في ظل أن إرادة الحكومات المتعاقبة لم تكن في مستوى تطلعات أهالي الجهة وهذا يتجلى من خلال غلق مقر المعهد منذ سنوات باعتباره آيلا للسقوط رغم حداثة البناية وهذا في حد ذاته يمثل سؤالا كبيرا ولا نعيد البناء ونمر دون أن نتساءل ودون أن نتابع.

ثانيا، التأخير في تخصيص الاعتمادات لإعادة البناء،

ثالثا، انطلاق أشغال إعادة البناء بعد سنوات من الانتظار وتوقفها بعد أشهر فقط من انطلاقها في ديسمبر 2024،

الإفراغ التدريجي للشعب من الطلبة الموجهين تمهيدا لغلقها ثم غلق المؤسسة ككل نريد توضيحا في هذا السيد الوزير.

النقطة الثانية، المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا بالكاف، لم يكن من السهل أن نفتح هذه المؤسسة بالكاف لولا الإرادة القوية والصلبة لأبناء الجهة وخاصة السيد مدير المعهد وهو من أبناء الجهة الذي حرص على استمرارية المؤسسة وإشعاعها واستقطابها للمهندسين وتوسيع اختصاصاتها لكن هذا لا يمكن أن يتحقق عندما نجد أن مهندسينا يدرسون مضطرين في ثلاث أو في أربع قاعات رغم توفر اعتمادات القسط الأول لبناء مقر المعهد.

سيدي الوزير، الأرض متوفرة ومخصصة فمن غير المعقول أن الملف المتعلق بتغيير الصبغة ألا وهو عقار ملاصق لمجموعة من مؤسسات التعليم العالي يبقى لأكثر من سنتين عالق بين أربع وزارات: تجهيز وفلاحة وتعليم عالي وأملاك الدولة علما أني طرحت الأمر مع السيد وزير التجهيز خلال الزيارة الأخيرة وتعهد بالنظر في الأمر يضاف إلى هذا غياب كلي للمخابر في ولاية الكاف، كل هذا أين يأخذنا السيد الوزير؟

جملة هذه الإشكاليات تأخذنا أنه للسنة الثالثة على التوالي العودة الجامعية لن تكون سهلة وستكون صعبة للغاية في ظل حالة المساكنة بين ثلاث مؤسسات تعليم عالي: معهد إعلامية، معهد مهندسين ومعهد مسرح وموسيقى.

نقطة أخرى سيدي الوزير، دستور الجمهورية التونسية يقر مبدأ التوازن الجهوي إذا والتوازن الجهوي لا يمكن تحقيقه عندما نجد أن خطا داخليا كاملا يمتد من شمال تونس إلى جنوبها لا يوجد به أي كلية طب، من حقنا سيدي الوزير أن تكون لدينا كلية طب، متى ستشرع وزارتكم في التفكير الجدي في هذا وفي إرساء خارطة مؤسسات تعليم عالي عادلة؟

أعيد وأقول السيد الوزير، كلية الطب للجهات الداخلية "حق موش مزية" كما أن حق الدكاترة في الانتداب "حق مش مزية" كما أن انتداب الأساتذة العرضيين الذين أفنوا أعمارهم في إطار عقود هشة "حق موش مزية" وهذه أيضا تتنزل في توجهات رأس الوظيفة التنفيذية فلتنفذ سيدي الوزير.

سيدي الوزير، ختاما مسؤوليتكم كبيرة بحجم انتظارات أبناء شعبنا في جامعة شعبية وتعليم ديمقراطي وثقافة وطنية. شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجيل الهاني، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

في الواقع أردت أن أستغل اليوم وجودك السيد الوزير لنعود بعض السنوات إلى الوراء وآخرها سنة 2015 قرار السيد وزير التعليم العالي بتاريخ 4 ديسمبر 2015 والذي يهم شروط ومقاييس إسناد المنح للدراسة الجامعية لمواطني البلاد التونسية ومعه كذلك المنشور الذي يهم التمتع بالسكن الجامعي.

السيد الوزير، نحن نعلم أن الحد الأدنى لمدخول الأسرة التي لديها طالب وأبرز الشروط هو عدم تجاوز مدخولها السنوي 5153 دينار ونحن نعلم بأن سنة 2015 مرت عشر سنوات على التضخم وغلاء الأسعار، لذلك أصبح هذا المبلغ ضعيف وضعيف جدا، هل تعلم ماذا تعني 5 آلاف دينار في السنة؟ أي 500 أو 550 أو 600 دينار شهريا.

اليوم تكلفة الطالب سيدي الوزير إن لم يكن لديه سكن يقدر بين 500 و600 دينار على كل عائلة بمعنى إن أخذنا اليوم "SMIG" وإن تم وضعه كمعيار لإسناد المنحة الجامعية لم يعد يستجيب وبالتالي فإنه حتى العدد الموجود والذي يتمتع بين قرض ومنحة والتي تقدر بقرابة 140 أو 142 ألف لم يعد أيضا يفي بالحاجة لمتطلبات الدراسة والتنقل خاصة وكما ترى أن اليوم حركة توزيع التوجه الجامعي يمتد بين الشمال والجنوب والوسط والغرب وهذا مكلف جدا، مكلف جدا للعائلات ضعيفة الدخل، مثلا لنقل أن طالبا اليوم سيتنقل من تونس سيذهب للدراسة بقابس أو في قفصة أو حتى في الوسط كما قلنا 500 أو 600 دينار في الشهر هي أجرة أباه فلذا الرجاء السيد الوزير أخذ هذا بعين وأنا أعرف أن الميزانية الموجهة إلى التعليم العالي ليست كبيرة تقريبا 3% أو 3,8% من ميزانية الدولة يجب الترفيع فيها ويجب اليوم الترفيع حتى من الحد الأدنى ليصبح على الأقل 10 آلاف دينار ليمتع الناس بمنحة لأن 5153 دينار أصبحت ضعيفة جدا.

ثانيا، بالنسبة إلى السكن السيد الوزير، هذا من شأنه أن يخفف حتى من المصاريف على هذه العائلات لأن رب العائلة الذي يكون عاملا بمعمل أو عامل ببلدية لا يتحصل على منحة، عامل بمعمل يتحصل على 500 أو 600 دينار لا يتقاضى ابنه منحة أي أن المنحة بهذا المبلغ أو بهذا السقف لا تعطى إلا للناس المعفيين من الأداء والذين يتحصلون على منحة العائلات المعوزة أو في منح التقاعد التي هي أقل من 500 دينار، لذلك من الصعب جدا السيد

الوزير أن يستطيع شخص يدرس طفلان في الثانوي أو في التعليم العالي، لا يمكن لرب العائلة أن ينفق عليهما أجرة بـ 700 أو 800 دينار التي تمثل ربما معدل أجور العائلات الضعيفة الدخل أو حتى العائلات التي تتقاضى منحة من الدولة.

اليوم السيد الوزير، عندما قدمت لنا الميزانية قلت سنضيف 7 آلاف سرير لتحسين السكن الجامعي وسنة فقط بالنسبة إلى الذكور هذا قليل جدا إذا كان على سنتين ونصف له سنة على الأقل هذا الطالب يربح حتى معلوم الكراء لأنه كما تعلمون عندما تجوب كامل الجمهورية لا يوجد كراء أقل من 200 دينار لكراء سرير في بيت مع زملائه وفي أماكن أخرى بـ 400 وبـ 500 دينار في العاصمة سعر الكراء مرتفع ولكن حتى في الداخل عليه أن يعطي 200 دينار ليتحصل على سرير، لذلك إن لم نقم اليوم بالترفيع في عدد الأسرة ونحسن من البنية التحتية للمبيتات وميزانية الاستثمار ضعيفة جدا 380 أو 360 مليار داخل ميزانية كاملة وهذا ضعيف جدا يجب التحسين أو تخصيص اعتمادات جديدة أو حتى ندعم السكن الخاص الموجود اليوم والسكن الخاص أصبح يقوم حتى بالمضاربة وهناك ضعف على مستوى الرقابة بصراحة السيد الوزير على الأشخاص الذين لديهم مبيتات خاصة وأن العديد منها خارجة عن المراقبة فهم يكترون بالسرير فهناك طلاب عندما ذهبوا للدراسة في...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم مصطفى البوبكري، تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق من إطارات الوزارة،

تحية للزميلات والزملاء النواب المحترمين،

سيدي الوزير، أتقدم إليكم بجملة من التساؤلات والملاحظات المتعلقة بواقع التعليم العالي والبحث العلمي في تونس عموما وبجهة تطاوين خصوصا.

نبدأ جهويا، أولا سيدي الوزير مركز الامتياز في مجال الطاقات المتجددة، هذا المشروع الذي تنتظره ولاية تطاوين منذ أكثر من أربع سنوات تمت المصادقة على المشروع سنة 2021 في مجلس وزاري بعد عمل كبير من عديد الخبراء والأساتذة الجامعيين والدكاترة وأهل الاختصاص في هذا المجال وتم إدراج هذا المشروع في مشروع قانون عدد 52 لسنة 2023 ممول بهبة قدرها 5 ملايين دولار من قبل الصندوق الأخضر للمناخ.

بلغنا مؤخرا وللأسف أن هناك بعض الأطراف ترغب في إخراج هذا المشروع من تطاوين إلى جهة أخرى، نؤكد كنواب الشعب أنه عندما صادقنا على هذا المشروع عدد 52 لسنة 2023 فيه فقرة واضحة: "كما سيتولى البنك تعبئة تمويل ميسر من قبل الصندوق الأخضر للمناخ "GCF" بمبلغ 20 مليون دولار لدعم الاستثمارات الهادفة لتعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء، فضلا عن توفير هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل نفس الصندوق في شكل مساعدة فنية لتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس، لا سيما دعم إنشاء مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة في ولاية تطاوين."

نؤكد أنه حتى مجرد التفكير في نقل هذا المشروع من تطاوين إلى جهة أخرى غير مطروح لأن مجلس نواب الشعب صادق على المشروع كما هو بكل بنوده وبكل فقراته وعلى رئاسة الحكومة والوظيفة التنفيذية تطبيق ما جاء في هذا القانون وأريد أن أسأل سيدي الوزير عن الوضعية الفنية والإدارية لهذا المشروع ومتى ينطلق إنجازه فعليا على الميدان؟

ثانيا، اختصاص الهندسة المدنية بولاية تطاوين، هذا الاختصاص تم إقراره بالرائد الرسمي منذ سنوات تقريبا منذ 2014 أو 2016 مع توفير المعدات والمخابر اللازمة ومع ذلك لم يتم إلى حد الآن تفعيل انطلاق التكوين فيه وحتى في دليل التوجيه الجامعي لسنة 2025 غير موجود.

أطلب من سيادتكم توضيح أسباب هذا التعطيل وتحديد الآجال النهائية لانطلاق التدريس في هذا الاختصاص وألا يدخل في خانة لا قدّر الله ملفات الفساد المالي والإداري حيث نقوم باتخاذ قرارات وإجراءات ونوفر تجهيزات بمئات الملايين وبمليارات ثم لا يتم استغلالها وهذه نقطة استفهام كبيرة.

ثالثا، طلب بعث اختصاصات أو مسارات تكوين في مجال البترول والغاز اعتبارا لخصوصية ولاية تطاوين المرتبطة بقطاع الطاقة فإنني أطلب برمجة مسارات تكوين جامعي ذات صلة بمجال البترول والغاز بهدف الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل بالجهة.

رابعا، المطالبة بإحداث معهد علوم التمريض في تطاوين نظرا إلى حاجيات الجهة إلى الإطار شبه الطبي، أؤكد على ضرورة إحداث معهد لعلوم التمريض بتطاوين وأطلب منكم إفادتنا بموقف الوزارة من هذا المقترح وإدراجه في المخطط قريبا علما أن فضاء المعهد العالي مستغل في 50% فقط يعني لدينا المساحة اللازمة ويمكن برمجته في أسرع وقت.

النقطة الخامسة، التقليص المستمر في طاقات استيعاب شعبة علوم التربية بتطاوين، كل سنة يتم التقليص فيها، ما هي الأسباب رغم أن لدينا أساتذة ذوي كفاءة ونتائج طيبة فما هي أسباب التقليص في النسبة كل سنة؟ ما هي استراتيجية الوزارة؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم جلال الخدمي، المقعد رقم 34.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيد الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

في الحقيقة سأبدأ بملف وضعية الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، هؤلاء يعملون ضمن نيابات مسترسلة منذ 17 سنة وهم لا يتمتعون بحماية قانونية أو اجتماعية واليوم السيد الوزير هؤلاء يتنقلون من عديد الولايات في درجات حرارة تصل إلى 45 درجة وهم ينتظرون إجابتك بخصوص هذا الملف. هؤلاء يطالبون بتسوية وضعيتهم ويعملون في إطار أشكال التشغيل الهش وسياسة الدولة تسير نحو القطع مع كافة أشكال التشغيل الهش.

السيد الوزير، نرجو أن تكون إجابتك واضحة ودقيقة حتى نستمع لهؤلاء الذين تنقلوا من ولايات عديدة ويعانون الحر ويقومون بوقفة احتجاجية في انتظار سماع الإجابة منك.

النقطة الثانية، تعزيز التعاون الفني وهنا نتحدث عن تنظير الشهائد في علاقة ببقية البلدان حتى نفتح الآفاق لخريجي الجامعات.

بالنسبة إلى الشعب الجامعية حان الوقت لمراجعة هذه الشعب، فاليوم هناك ثورة كبيرة على مستوى التكنولوجيا وهناك ذكاء اصطناعي يغزو العالم والبلدان التي لن تواكب تطور الذكاء الاصطناعي أؤكد لك سيكنسها الزمن فهذا غول كبير لا بد أن نكون مواكبين له ويجب أن تكون وزارتنا فاعلة في هذا المجال.

أيضا بالنسبة إلى البحث العلمي لا بد من تخصيص اعتمادات كبيرة له لأنه في الحقيقة قطاع لا يمكن أن يتطور إلا بإيجاد آليات وسبل علمية تساعد اقتصادنا على التطور وعلى الاقلاع.

اليوم عندما نتحدث عن القطاع الفلاحي والشح المائي الذي تعاني منه الدولة في أفق 2050 ربما نتعرض إلى صعوبات كبيرة في علاقة بندرة المياه، لذلك لا بد من إيجاد حلول علمية جذرية تساعدنا على النهوض باقتصادنا في جميع القطاعات.

السيد الوزير، وبصفتك عضوا في الحكومة سأتحدث عن القانون، نحن السادة النواب في مجلس نواب الشعب تقدمنا بقانون عدد 23 وهو مقترح استثنائي لتشغيل أصحاب الشهائد العليا من الذين طالت بطالتهم، تم استدعاء الأطراف الحكومية ولم يحضر أي طرف لمناقشة فصول هذا القانون في اللجنة.

تحدث السيد رئيس الجمهورية عن مقاربة شاملة وجذرية ووطنية وليست مقاربة قطاعية تنهي مع معاناة أصحاب الشهائد العليا وهنا يتساءل أصحاب الشهائد العليا هل لكم على طاولة الحكومة هذه المقاربة لأنهم يطرحون عدة أسئلة وتساؤلات ولم يجدوا إلى حد الآن الإجابة الشافية والكافية. هؤلاء تعرضوا إلى مظلمة على امتداد سنوات وهم مؤمنون تماما بإيجاد أمل وإجابة واضحة على هذا الجدل الحاصل في علاقة بتشغيل أصحاب الشهائد العليا.

أؤكد مرة أخرى على ضرورة البحث العلمي وضرورة التوجه والاعتناء والاهتمام بالذكاء الاصطناعي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ جلال، السيد علي بوزوزية غير موجود.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم مليك كمون، المقعد رقم 188.

السيد مليك كمون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الوفد المرافق،

زميلاتي وزملائي،

أنا اليوم لن أتحدث عن الأزمات التي نعيشها في التعليم العالي لأننا جميعا نعرف الوضع. أنا اليوم سأتحدث باسم جيل كامل وعدوه بأن الدراسة هي الطريق وأن الجامعة العمومية هي التي ستفتح له باب الفرص لكن الواقع بكل أسف يقول العكس.

أتحدث باسم أبناء الجامعة العمومية ليس فقط من درسوا فيها، بل من نشأوا وكبروا فيها واكتشفوا ذواتهم داخلها وتخرجوا منها وهم مؤمنون بأن العقل والمعرفة والبحث العلمي ليسوا ترفا إنما حق ومصير.

السيد الوزير، وأنت عضو في حكومة ما بعد 25 جويلية التي تقول أنها جاءت على أنقاض نظام سياسي فاشل وتتحدث باسم إرادة الشعب، اسمح لي أن أسألك بكل وضوح هل طالب الشعب بانهيار الجامعة العمومية؟ هل طالب الشعب بأن يعامل الدكتور التونسي على أنه عبء لا ركيزة للنهضة والتطور؟ هل الشعب طالب بأن تصبح الشهادة العليا بلا قيمة في سوق الشغل؟

الجامعة العمومية للأسف تتهاوى وأزمتها ليست تقنية فقط، بل سياسية وأخلاقية بامتياز. كيف نريد تطوير البلاد في حين أن البحث العلمي ليس أولوية دولة؟ كيف نتحدث عن إصلاح بينما الميزانيات تتقلص والبرامج تتآكل والكفاءات إما تهاجر أو تسحل في بلدها؟

هذا الجيل لن يرضى بأن يكون مجرد ديكور في مشهد سياسي يبيع الأوهام، بل يريد أن يصنع السياسات ويساهم فيها.

الجامعة التونسية تهترأ ليس فقط بالبنية التحتية المتآكلة، بل بفقدان الثقة، نحن نخسر حلم العدالة المعرفية، نخسر فكرة تونس التي تصدر العقول والمعرفة، نخسر فكرة تونس التي عرفناها و"المادة الشخمة" الكلمة الشهيرة للزعيم الراحل الحبيب بورقيبة. هذا ليس مجرد وضع صعب أو مرحلة عابرة، بل هو فشل سياسي وأخلاقي لا يمكن تغطيته بالشعارات. جيل كامل يسأل اليوم ما الفائدة من الدراسة عندما يصبح الأمل حلما بعيدا وليس حقا مضمونا؟

سيدي الوزير، التعليم العالي هو قبل كل شيء قضية عدالة اجتماعية الجامعة العمومية هي آخر ما تبقى من الحلم التونسي، لكن أين مكانة الجامعة العمومية اليوم؟ كيف نريد لبحث علمي أن يزدهر في غياب مناخ للتفكير الحر والنقد البناء؟ كيف نطالب الباحث بأن يبدع ونحن نخاف من الأسئلة ونتهرب من الخوض في المسلمات؟

نكران دور الجامعة في بناء الدولة اليوم أصبح موقفا رسميا، كيف نطلب من الشباب أن يؤمن بالجامعة بينما يتنكر باسمها وينسى فضلها مثلما نسي من درسه ودرس فيها؟

عندما تقولون "الشعب يريد" أو "الشعب يقرر" حبذا لو تنصتون لأصوات أبنائه داخل الجامعة، أصوات التعب في المخابر وأصوات الأسئلة في المدرجات، عشرات الآلاف من البحوث والدراسات والمذكرات مركونة في رفوف الجامعة مدفونة باللامبالاة.

سيدي الوزير، التعليم العالي لا يحتمل المسكنات، بل يحتاج إلى قرار سياسي واضح وشجاع يقول نريد جامعة عمومية قوية عادلة ومفتوحة لكل الجهات ومتصالحة مع دورها الوطني والتنموي. هذا الجيل لا يريد الهجرة، بل يريد البقاء لكن يريد أن يبقى في بلد تمنحه سببا للبقاء وعدم الاستسلام.

سيدي الوزير، التاريخ لا يرحم ونحن سنحاسب باسم كل من آمن بالجامعة العمومية وخذل باسم كل من حلم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد خالد حكيم مبروكي المقعد رقم 59، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق له،

التحية والاحترام لزملائي الكرام لحرصهم على تبليغ صوت ناخبيهم.

في إطار حرص الوظيفة التشريعية والتنفيذية مع حرص سيادة رئيس الجمهورية في القضاء على التشغيل الهش وخاصة حاملي الشهائد العليا وإدماجهم في الحياة المهنية وجب تسوية وضعية الأساتذة العرضيين العاملين في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وهي وضعية غير مستقرة وغير محمية قانونيا حيث أن سنوات العمل لهؤلاء تراوحت بين سنة و17 سنة كنيابات مسترسلة وهم متحصلون على شهائد عليا شهادة الأستاذية والماجستير والهندسة، ولكن لم يتحصلوا على تأجير دائم أو حماية اجتماعية وقانونية.

هذه الوضعية تؤثر سلبا على حياتهم الشخصية والمهنية وهم أكثر من 300 أستاذ عرضي، ما يؤكد الحاجة الملحة لحل هذا الإشكال وضمان حقوقهم في الحماية الاجتماعية والقانونية كأعوان عموميين خاصة وأن المؤسسات الجامعية تشكو نقصا فادحا يصل إلى 50% في الأساتذة الجامعيين وبذلك يجب سد مختلف الشغورات. لذا وجب تفعيل التمييز الإيجابي ودعم اللامركزية فيما يخص هذه الشغورات بالمناطق الداخلية والحدودية.

أما على المستوى الجهوي يجب تطوير الخدمات الجامعية بمدينة سيدي بوزيد وذلك بتوفير خاصة المبيتات الجامعية للذكور ودراسة موضوعية لتركيزها. السيد الوزير، هل يمكن لمبيت جامعي أن يكون فوق مقهى؟ بالإضافة إلى إيجاد حلول جذرية لمعضلة الماء بالمبيت الجامعي ابن خلدون مما انجر عنه إعادة توجيه لجملة من الطلبة للتوجه إلى ولايات أخرى.

غياب مركز التنشيط الثقافي الجامعي، بالنسبة إلى المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسيدي بوزيد يجب إيجاد حل للمطعم الجامعي للعمل في وجبة العشاء حتى يتسنى العمل بإضافة حصة تدريس إضافية لتخفيف الضغط على المخابر وهذا يعود إلى نقص العملة.

كما يجب إيجاد حلول مع الشركة الجهوية للنقل لإضافة سفرات للطلبة، واحدة أولى في الصباح وأخرى مساء.

فيما يخص المؤسسات الجامعية في سيدي بوزيد، يوجد ثلاث مؤسسات جامعية بها عديد النقائص، نقص عدد الأساتذة يصل إلى أكثر من 50%، يجب التشجيع على التوجيه الجامعي في اختصاص الصناعات الغذائية اعتبارا لأهمية المنتجات الفلاحية والحل في تثمينها في الصناعات التحويلية.

كلية العلوم تشكو نقصا في الطلبة نظرا إلى غياب المرحلة التحضيرية للدراسات الهندسية وكذلك اختصاص الهندسة.

يجب تركيز مركز التمريض عوضا عن مركز التكوين المهني لمهن التمريض الذي تم غلقه.

إحداث قصر العلوم نظرا إلى غياب مركز من شأنه توفير مقر لعقد مختلف الندوات العلمية والثقافية والفكرية في ظل توجه الدولة لتقسيم الأقاليم خاصة وأن مدينة سيدي بوزيد تتوسط الإقليم الرابع.

أما فيما يخص كلية الطب التي لم يتم إحداثها إلى الآن رغم أنها كانت محل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ خالد، الكلمة الآن للنائبة فاطمة المسدي، المقعد رقم 164.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي،

هي جلسة حوارية مهمة جدا، لدي بعض الأسئلة التي أود طرحها على سيادتك وأتمنى أن تجيبني عليها بكل صراحة.

ما هي الأسباب لعدم نشر نتائج الاستشارة الوطنية لإصلاح التربية والتعليم إلى حد الآن؟

نود أن نعرف هل تم فعليا تحليل وتقييم البيانات والتوصيات المستخلصة منها؟ هل تم التحفظ على نتائج هذه الاستشارة بسبب تعارضها مع التوجهات الحكومية الحالية؟

وإذا كان الأمر كذلك، أليس من واجب الحكومة من باب احترام مبدأ الشفافية نشر النتائج مهما كانت مضامينها وتمكين الرأي العام من الاطلاع عليها؟

هذا بالنسبة إلى الاستشارة الوطنية لأنه هام جدا معرفة سياسة الإصلاح التي ستحدث في التعليم العالي وفي التربية وغيره وأنتم سيادتكم قمتم بقيادة هذه المسألة في الاستشارة.

اليوم لا يمكننا الحديث عن نقائص البنية التحتية الموجودة في جامعات صفاقس رغم وجود العديد والعديد من النقائص لأن هذا كله مرتبط بالإصلاحات وبالتمويلات والميزانيات فإذا عرفنا الإصلاحات عبر الاستشارة الوطنية يمكننا تحديد الميزانية للإصلاحات البنية التحتية.

لكن أود أن أتحدث عن القرارات، السيد الوزير اليوم هناك قرارات اتخذتها وزارتكم في مسألة الملحقين والالحاق، نريد أن نعرف القرارات التي صدرت بالنسبة إلى الأساتذة الملحقين؟ لما لا توجد فترة انتقالية؟ لما تم أخذ القرار برجوع أو عودة الأساتذة الملحقين في فترة وجيزة؟ لما لم تصدر بعض التوصيات التي تكون وقتية في مسألة الالتحاق لمن لديه أكثر من عشر سنوات يسبق الآخرين مع الخليج وغيره خاصة أن دول الخليج تسير نحو إعادة كل الأساتذة الملحقين الموجودين هناك؟

أريد أن أعرف كذلك القرارات التي اتخذتموها في بعض المسائل وشكرا على العديد من المسائل التي حلت لكن أريد أن أعرف أن هناك مسألة خطيرة جدا وهي مسألة أن بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص أصبحت تسند شهادات جامعية كسلعة تباع وتشترى خاصة لفائدة طلبة أجانب أغلبهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، يتم تسليمهم شهادات دون حضور فعلي أو دون تقييم وامتحانات حقيقية.

هناك من الأساتذة من توجه إليكم بشكوى وهو أستاذ من صفاقس وطرح عليكم شبهات فساد في هذه المسألة، إسناد الشهادات للأفارقة جنوب الصحراء. اليوم هذه الجريمة الأخلاقية والقانونية تهدد القيمة العلمية للشهادة التونسية وتفتح الباب أمام سيناريوهات مثل التوطين وتسوية الوضعيات تحت غطاء الدراسة. لذلك نطالب سيادتكم بتقرير رسمي حول عدد المؤسسات الخاصة

التي تستقبل طلبة أفارقة وطرق إسناد الشهادات فيها وفتح تحقيق إداري وقضائي في المؤسسات التي تثبت تلاعبها، لذلك سيدي أرجو منكم التفاعل في هذه المسألة الخطيرة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب ا لمحترم حمادي العشاري غيلاني، المقعد رقم 79.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

مرحبا بالسيدات والسادة سامي إطارات الوزارة،

في حقيقة الأمر سأتحدث في العموميات في انتظار تركيز المجلس الأعلى للتربية من جهة وباعتبار أن قضية التعليم هي قضية وطنية وقضية مجتمعية.

سأتحدث في مسألة عامة وهي إصلاح التعليم العالي والتحول من المنظومة التقليدية إلى نظام أمد ذي المراحل الثلاث ونعرف الأهداف وسيادتكم تعرفونها أكثر مني والهدف هو تطبيق السياسة التنموية الوطنية وسد الفجوة بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في علاقة بسوق الشغل، كذلك نستجيب للمعايير الدولية ومرونة حركة الطلبة داخل المسلك أو خارجه في علاقة بجامعات أخرى.

في حقيقة الأمر أردت أن أسأل نحن لدينا عشرون سنة ونحن نطبق هذا النظام فهل وقع تقييم هذا النظام؟ هل حقق الأهداف المرجوة والتي رسمناها من أجله؟ هل حقق أهدافه خاصة في علاقة بسوق الشغل؟

نعرف أننا أردنا أن نمشي ثلثين تطبيقي وثلث يبقى مسلكا أساسيا في حقيقة الأمر اختصار مدة التكوين إلى ثلاث سنوات ثم خمسة ثم ثمانية أصبح ضغطا على الطلبة مما أثر على تكويننا هذا أولا وكذلك هناك غياب شبه كلي للبحث العلمي ما عدا لا نستثني هناك انتصارات "des exploits personnels" من فريق طبي هنا ومهندس ليست ظاهرة لأن الهدف الذي رسمناه هو تشجيع وتطوير البحث العلمي.

سأطرح سؤالا هنا في السابق كانت الجامعة يتخرج منها في فترة من الفترات بعد سنة 95 عندما دخلت البطالة في علاقة بأصحاب الشهادات العليا كانت الشعب الصعبة فقط خاصة الشعب الأدبية أو الإنسانيات. اليوم نرى أن منظومة كاملة من الشهائد كلها مستها البطالة وسؤال بسيط هنا السيد الوزير كم مشروع تخرج يتم إنجازه؟ كم هي مشاريع تخرج؟ ولكن لدينا جحافل من العاطلين عن العمل، لا أحد قادر على أن ينجز مشروعا خاصا به رغم التكوين ورغم الامتيازات وما إلى ذلك، خريج جامعة يسير نحو المسألة التطبيقية، ولكننا لم نر خلقا للثروة من خلال مشاريع للانتصاب الخاص لخريجي الجامعة.

ما زالت هناك العقلية القديمة "مسمار في الحائط، أشتغل في القطاع الحكومي فقط" رغم أنه من المفترض أن يكون لديه من المؤهلات ومن التكوين ومن الأفكار ليأخذ المستقبل بيده بعد أن تحصل على شهادته وقادر على أن يساهم في خلق الثروة وخلق المشاريع وهو من يشغل وللأسف نرى كل سنة كم يتخرج من الجامعة وكم يستوعب سوق الشغل وكم يبقى وهذه ظاهرة تمس تونس.

هذا السؤال الكبير السيد الوزير، هل قمنا بتقييم كل هذه المسائل؟ وما الذي يمكن تحينه وتطويره لكي نعدّل في الأهداف لدينا ونعدل الآليات ونعدل المنهج لكي نعود إلى الأهداف الحقيقية باعتبار أن التعليم من جهة سابقا هو...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مهى عامر، المقعد رقم 105 تفضلي.

السيدة مهى عامر

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة اليوم سأتحدث في الملف الذي أتحدث فيه دائما وهو ملف الدكاترة، إلى متى ملف الدكاترة؟

قلنا منصة أنشأت المنصة ومرت على السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووقع الفرز وصارت جلسات في رئاسة الحكومة. هم يجلسون على الجمر يوميا يتصلون بي، يوميا يتحدثون معي وأنا أتواصل معكم السيد الوزير، هذا الملف يجب أن يحل خاصة أننا الآن على أبواب السنة الدراسية القادمة قريبا.

نرى أن هناك جامعات تطلب أساتذة عرضيين وهذا يتنافى مع توجه الدولة وسياسة الدولة في القطع مع التشغيل الهش.

المسألة الثانية، تواصل معي مجموعة من الشباب خريجي مدارس الهندسة المعمارية الخاصة المعترف بها من طرف وزارتكم، تم منعهم من الترسيم المهني من قبل العمادة، الحقيقة هؤلاء من سنة 2021، أريد أن أفهم كيف وزارتكم تعترف بالشهادة للمهندسين المعماريين المتخرجين من جامعات خاصة ثم تأتي العمادة وتقول لهم " ليس لكم الحق في الترسيم عندنا"؟ هنا أريد أن أتحقق من هذا الموضوع وأرى كيف يمكن أن تتعامل وزارتكم مع هذا الأمر، العمادة تعترف بشهادات أجنبية وتسمح لهم بالترسيم في حين أنها لا تسمح لهم بالشهادات المعترف بها من وزارة التعليم العالي.

أما بخصوص مخابر البحث فهي تعاني في الجامعات، لا يوجد أجهزة، لا يوجد "produit" وهناك غياب للكثير من الأشياء، نحن لدينا طلبة في الدكتوراه والماجستير يشترون على حسابهم الخاص لكي يتقدموا في بحوثهم الخاصة.

أود أن أتساءل من لديه آلة مخبر؟ تحديدا هذه الآلة ستقيم العمل البحثي في المخبر، لماذا المخبر على ملكه الخاص؟ لما لا نضع في كل جامعة المعدات والآلات التي تحتاجها؟ المخابر في الجامعة كلها على ذمة الطلبة جميعا لا أن ينفرد مخبر واحد بالمعدات التي هي من أموال الدولة، هكذا نحاول أن نساعد الطلبة لأنه أصبح ملكا خاصا.

المطاعم الجامعية المغلقة، هناك الكثير من المطاعم الجامعية مغلقة في العمران وفي باردو، لماذا أغلقت؟ هناك طلبة في الفضاءات لا بد أن نقرب لهم الخدمات؟ لماذا يأخذون الحافلة ويذهبون إلى "campus" لأخذ وجبة الفطور أو العشاء؟

النقل الخاص بالطلبة، نطلب من الوزارة أن تتواصل مع وزارة النقل، قالوا لي في تنسيق مع وزارة التعليم العالي مع الجامعات. في المنهلة لا يوجد تنسيق بخصوص النقل الجامعي للطلبة، نطلب من الوزارة أن تعطي الجامعات كلها عددا من الحافلات من وزارة النقل وتحدث هذه الخطوط للحافلات حتى نحفظ كرامة الطلبة.

تواصلت معكم سابقا بخصوص الترفيع في عدد الاختصاصات وعدد التلاميذ الذين توجهوا إلى جامعات الطب أو شبه الطبية ومع السيد وزير الصحة كنتم متجاوبين، نود أن نعرف العدد الذي تم الترفيع فيه بالنسبة إلى كليات الطب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد شعباني، المقعد رقم 156. تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

في الجزء الأول سأخاطب فيك السيد الوزير مسؤوليتك الوطنية التي تفرض عليكم كجزء من الحكومة أن تكونوا عادلين بين أبناء الشعب وبين الجهات لأنه اليوم المتصفح لخارطة توزيع الأقطاب الجامعية والكليات يرى أنها تتركز في أماكن تجد فيها قطبا جامعيا في كلية الصيدلة وكلية أسنان وكلية طب أما باقي الجهات في المناطق الداخلية فهي تحتوي على معهد عالي أو ما شابه ذلك.

ونعرف أهمية أن كل منطقة أو ولاية فيها كلية موجودة هناك، أهمية الكلية تعني إشعاعا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا فالكلية تغير عقلية كاملة للجهة وتحفز حتى التعليم الثانوي تحفزه على أن يجتهد في دراسته.

اليوم توجد مناطق داخلية كاملة تقريبا لا يوجد فيها قطب جامعي مثلا القصرين طالبنا وقدمنا ملفا في كلية علوم اقتصادية حتى الأراضي متوفرة 8 هكتارات وموجودة على ذمتكم. مثلا جهة القصرين وبوزيد وقفصة هي ذات خصائص فلاحية، اليوم توجد أشجار مثل الفستق والتفاح مع الزراعات الأخرى في القصرين فلما لا؟ لقد أصبح من الضروري أن ننشئ معهدا عاليا للفلاحة هناك ولا أقول أن هذه رغبة فقط، بل أصبحت ضرورة ملحة.

أيضا يجب على الجامعة التونسية مراجعة وتجويد المناهج ونوعية الطلبة الذين سيتخرجون، اليوم لا يجب أن تبقى الجامعة مصدرا لتكديس المعطلين. أنا أرى المعطلين والسؤال المطروح عليكم كجزء من الحكومة ماذا فعلتم من أجلهم إذا لم تشجعوا المبادرات التي يقدمها النواب لتشغيل من طالت بطالتهم؟ فما هي مبادراتكم أنتم كحكومة؟ مسؤوليتكم كحكومة ورئيس الدولة أن تجدوا حلولا لهؤلاء المعطلين.

الجزء الثاني في شكل أسئلة برقية:

السؤال الأول، ما هي آليات إدماج أو انتداب الدكاترة في وحدات البحث والتعليم والإدارة؟ وهل صحيح حقيقة إلغاء العقود والساعات الإضافية والعرضية تمهيدا لانتداب الدكاترة؟

السؤال الثاني، إدماج العرضيين العاملين في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية العاملين بنظام الساعة وذلك في إطار إنهاء أشكال التشغيل الهش وضمان الاستمرار المهني للكفاءات الوطنية. ليس من المعقول أن يعمل بعض الأشخاص 10 أو 15 سنة ثم يبلغون بعدم ترسيمهم، لا بد من إيجاد الحل.

سؤال موالي، لماذا لا يتم تنقيح شروط الترشح لدراسات الدكتوراه لتشغيل جميع الحاصلين على الشهادات بكالوريا زائد خمسة سنوات دون استثناء كما هو الحال في باقي دول الاتحاد الأوروبي وغيرها؟

سؤال موالي، عمال الحضائر في وزارتكم للتعليم العالي متى سيتم تسوية وضعياتهم؟

كذلك مراجعة منظومة أمد هل قمتم بتقييمها اليوم؟ وما هي نتائجها بعد هذه المدة ولو أننا نعلم أنها جاءت في إطار سياسة بن علي يعني للقضاء على الفكر الحر وإثارة الطلبة الجامعيين، وقع إحداث هذه المعاهد لتشتيت الحركات الطلابية النيرة التي تؤدي دورها وبالمناسبة أحيي الطلبة النوعيين وأقول اليوم أن مسؤوليتهم كبيرة ولا بد أن نسمع صوتهم والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين المقعد رقم 215، تفضل.

السيد محمد بن حسين

بسم الله،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والتكنولوجيا والوفد المرافق،

والتحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد الوزير، اليوم سأحدثك عن الثروة الحقيقية لتونس لأنه في اعتقادي الثروة الحقيقية التي تملكها الدولة التونسية ليست بترولا أو نفطا أو غازا فكل ذلك يمكن أن ينفد لكن الثروة الحقيقية لتونس هي كفاءاتها الوطنية، هم الدكاترة الذين مكانهم الطبيعي هو مراكز البحث "les boites de recherche" مكانهم الطبيعي أن يفكروا في كيفية إعادة تونس إلى مكانها الطبيعي بين الأمم، مكانهم الطبيعي أن يفكروا ويجتهدوا ويحتكوا بنظرائهم في الدول المتقدمة ليفكروا كيف نبني تونس وكيف نطورها وليس مكانهم اليوم في القصبة أو أمام مجلس النواب في حرارة 45 درجة قادمين من مختلف ولايات الجمهورية.

السيد الوزير وأنا بصدد الدخول هذا الصباح كان المشهد مؤلما جدا، نخبة النخبة بناة الأوطان مطروحين أمام مجلس النواب في حرارة تصل إلى 45 درجة وديوان الرصد الجوي منذ أسبوع وهو يحذر المواطنين من الخروج في هذا التوقيت بالذات. مطروحون أمام مجلس النواب العديد منهم تحدثت معهم خرجوا البارحة، فيهم من خرج من المهدية ومن البرادعة ومن أولاد صالح ومن الجنوب التونسي في الرابعة صباحا، بل والثالثة صباحا لا لشيء إلا لأنهم شعروا بأنهم مظلومين في هذه البلاد.

سيدي الوزير، كم عددهم؟ نحن نتحدث عن 5000 دكتور من بينهم من يعيش وضعيات هشة، منهم من لا يتمتع بأي تغطية اجتماعية ومنهم من بدأ بالفعل يدخل في مرحلة اليأس، رجاء ونحن نتحدث اليوم عن الدولة الاجتماعية من الضروري جدا أن يتدخل السيد رئيس الجمهورية في هذا الملف وبالتنسيق مع وزارة المالية ورئاسة الحكومة لحله في أقرب وقت.

أيضا مجموعة أخرى من كفاءات تونس ومن أبنائها الذين تكبدوا اليوم عناء التنقل للوصول إلى مجلس النواب والتجأوا إلى نواب شعبهم لإيصال صوتهم وكل رجائهم أن الوظيفة التنفيذية الممثلة في شخصكم وفي رئاسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية التجاوب مع ملف الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية. اليوم الأرقام تتحدث عن عدد يناهز 400 شخص وإذا صح هذا العدد السيد الوزير فأنا أناشدك من هذا الموقع بأن يتلقى هؤلاء الأشخاص الإجابة. هم الآن متواجدون أمام قبة المجلس وكل حلمهم وأملهم أن يتلقوا إجابة صادقة من طرف الدولة وتخبرهم بحل مشكل الـ 400 وضعية وأنه سيصبح لديهم انخراط في الصندوق الاجتماعي "CNSS" وعندما يمرضون سيتمكنون من العلاج وسيكون لديهم دخل شهري يضمن الحد الأدنى من كرامتهم.

سيدي الوزير، أقول ذلك لأني حقيقة لمست عديد الوضعيات وتحدثت معهم مطولا، هؤلاء الناس يتحدثون اليوم عن ملف الكرامة فالإنسان إذا لم يكن قادرا على العيش في بلده وليس لديه تغطية اجتماعية وعندما يمرض لا يمكنه العلاج أو الحصول على راتب شهري ويرى نفس الشخص الذي تلقى نفس التعليم وله نفس الشهادة يتقاضى في شهر ما يتقاضاه هو في سنة كاملة فهذا ظلم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تمم فكرتك تفضل.

السيد محمد بن حسين

السيد الوزير، في علاقة بالأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بتسوية وضعية المنتدبين دون مستواهم العلمي، عديد الوزارات امتثلت لهذا المنشور وطبقته أما وزارة التعليم العالي إلى حد الآن لم تطبق هذا المنشور. رجاء التسوية وتطبيق هذا المنشور مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم منير الكموني، المقعد رقم 216 تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه الكرام وبكافة الحضور،

السيد الوزير، تفاعلا مع ردكم عن سؤالي الكتابي حول وضعية العقود الهشة بالتعليم العالي لاحظنا أنه تم في أغلب الرد الإلقاء بالمسؤولية على رئاسة الحكومة لأن وزارتكم حسب ما ورد في الرد كاتبتموها عديد المرات وتلقت ردا كتابيا بتاريخ 2 مارس 2016 عبرت فيه عن عدم موافقتها على تسوية وضعية إسداء الخدمات لأنها اعتبرت أن مراكزهم ظرفية لا عمل دائم بالإضافة إلى أنها لم ترد على مراسلاتكم منذ جانفي 2021 بخصوص تسوية وضعية 150 متعاقدا، بالإضافة إلى أنها استثنت في المنشور عدد 7 المؤرخ في 2 مارس 2016 الأعوان المتعاقدين في إطار مشاريع بحث أو عقود إسداء خدمات من هذه التسوية.

سيدي الوزير، بصرف النظر عمن يتحمل المسؤولية فإن واقع الحال يجعلنا نتساءل اليوم ما معنى "الظرفي"؟ الظرفي يمكن أن يستمر بعض الأشهر أو سنة أو سنتين لكن العديد من هذه الوضعيات منذ سنة 2012 وهم يشتغلون بعقود تتجدد كل سنة بنفس المركز وبنفس الوظيفة. إذن حتى من الناحية الأخلاقية هؤلاء يشتغلون في ظروف غير مريحة تماما رغم خطورة المهام التي يمارسونها في مخابر البحث وغيرها أخلاقيا نحتاج إلى إيجاد حل لهؤلاء وتسوية وضعيتهم في أقرب فرصة.

سيدي الوزير، النقطة الثانية تتعلق بالدكتوراه وقد تحدث زميلي بإطناب عن هذه المسألة لكن فقط أود أن أطرح سؤالا، أين وصل برنامج "منصّتي"؟ هذه المنصة التي تتضمن أغلب قاعدة البيانات الخاصة بهؤلاء، هل هناك بريق من الأمل يمكن أن يخفف من معاناتهم؟

نقطة أخرى تتعلق بشعب التوجيه الجامعي، هل هناك نيّة لمراجعة هذه الشعب في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم؟ اليوم هل هناك نية لمراجعة هذه الشعب في ظل التغيرات الموجودة في العالم، إذ لابد من المواكبة لأن العديد من الشعب وعديد المتخرجين اليوم لا يجدون مجالا في سوق شغل.

نقطة أخرى أيضا من خلال مواكبتنا لعديد المهرجانات في الفن الشعبي، هناك من تحدث عن برنامج ربما سيحدث إحداث شعبة أو دراسة تتعلق بالشعر الشعبي، هل طرح هذا البرنامج أو هل أن هذا المشروع صحيح؟ وهل هناك نية لإحداث هذا الكرسي الجامعي؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري، المقعد رقم 213. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة إطارات الوزارة،

نقف اليوم لنسلط الضوء على واحد من أكثر الملفات الاجتماعية والوطنية أهمية، ملف طال انتظاره وتراكمت حوله سنوات من الصمت والتجاهل وهو ملف تشغيل الدكاترة الباحثين. إن الحديث عن الدكاترة لا يمكن أن يكون مجرد نقاش حول التشغيل، بل هو نقاش حول مستقبل المعرفة وحول قدرة الدولة على تثمين كفاءاتها وإعادة الاعتبار للبحث العلمي الذي يجب أن يكون قاطرة للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

نحن اليوم أمام معضلة وطنية بكل المقاييس تتجلى في واقع قرابة 7000 دكتور باحث غير منتدب يعيش أغلبهم تحت وطأة البطالة والتهميش،

إن هذا الرقم يعكس بالفعل مفارقة موجعة في بلد يؤمن بالعلم ويثمن الكفاءة، فهذه النخبة من خيرة العقول والكفاءات الوطنية لم يكن مطلبها سوى حقها الطبيعي والمشروع في أداء رسالتها العلمية والتربوية من خلال التدريس والمساهمة في البحث العلمي والإنتاج الفكري.

سيدي الوزير، رغم ما تملكه هذه الكفاءات من رصيد علمي ومعرفي ثمين فقد ظلت لسنوات على هامش السياسات العمومية تتنقل بين الاعتصامات والوعود المؤجلة في مشهد لا يليق بمكانة الباحث ولا بقيمة المعرفة وفي هذا السياق ومع اقتراب السنة الجامعية الجديدة التي لا يفصلنا عنها سوى شهرين تتعالى أصوات الدكاترة الباحثين محملة بأسئلة مشروعة وتنتظر من سيادتكم

اليوم إجابات واضحة وصريحة فهل هناك بالفعل نية لفتح باب الانتدابات قبل بداية السنة الجامعية؟ وما الذي ستقدمه الوزارة من حلول عملية خاصة لعدم صدور مناشير لفتح عقود جديدة مع نهاية السنة الجامعية؟

سيدي الوزير، ننتظر من الوزارة اليوم الكشف الدقيق عن عدد الشغورات في مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث في مختلف الاختصاصات لأن المعالجة الناجعة لهذا الملف تبدأ من الشفافية وتنتهي عند الإرادة الحقيقية في تثمين المورد البشري.

في الختام، لا يمكننا الحديث عن اقتصاد يقوم على المعرفة في ظل غياب سياسة عقلانية لتشغيل أصحابها وإن ما نطرحه اليوم ليس مجرد مطلب اجتماعي، بل نداء من أجل الانتصار لقيم المعرفة والعدالة ومن أجل مستقبل تونس التي نطمح إليها جميعا فلا تنمية دون استثمار فعلي في العقول ولا إصلاح حقيقي دون تمكين الكفاءات من أداء دورها.

سيدي الوزير، في هذا السياق نؤكد لكم أن الدكاترة الباحثين الذين طال تهميشهم يعلقون اليوم آمالا كبيرة على تسوية شاملة ومنصفة تفضي إلى إدماجهم المباشر على غرار ما حظي به المعلمون وأساتذة التعليم الثانوي وهم في ذلك يعبرون عن ثقة راسخة في السيد رئيس الجمهورية وفي صدق الإرادة السياسية لطي هذا الملف المزمن بشكل جذري ومنصف يليق بقيمة العلم وحامليه والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب طارق الربعي، المقعد رقم 12 تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الإطار المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيد الوزير، بعض التساؤلات، ألم يحن بعد الوقت لتقييم تجربة نظام "LMD"؟ نظام الأمد هذا الذي حسب تصورنا أظهر عدم جدواه.

السيد الوزير، متى سيتم مراجعة التوجيه الجامعي بما يتماشى مع سوق الشغل؟

السيد الوزير، مناظرة إعادة التوجيه الجامعي بعد إذنك فيها عديد اللغط والمزايدات سأعطيك مثالا إعادة التوجيه بالنسبة إلى المعاهد العليا للتربية البدنية وهو بالاشتراك بين وزارة التعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة حيث فتحت المناظرة لـ 75 منصبا متناظرا عليها لكن لم يقبلوا إلا 13 طالبا والبقية اليوم هناك الكثير من الكلام والمزايدات من طرف الأولياء ومن طرف الطلبة أنفسهم تتضمن اتهامات لوزارة التعليم العالي واتهامات لوزارة الشباب والرياضة بأنه سيقع التلاعب، فقط أحببت أن أسوقها إليكم بأسلوب برقي حتى تقع معالجة الوضعية.

مع الشكر لإدارة التعليم العالي، بالنسبة إلى المصادقة على الوثائق النسق جيد ولكن نود التسريع فيه نظرا إلى عديد التشكيات حول المصادقة على الوثائق ومعادلة الشهائد كذلك هناك عديد الطلبات للتسريع في المعادلات.

السيد الوزير، الرجاء إصدار الأمر الترتيبي الخاص بإدماج الأساتذة العرضيين العاملين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية لإنهاء أشكال التشغيل الهش وضمان الاستقرار المهني للكفاءات والنظر في عقود إسداء الخدمات ونظام العمل بالحصة.

السيد الوزير، لن أعيد الحديث عن ملف الدكاترة الباحثين، لكن هناك طلب ملح من كافة الأولياء يتعلق بمراجعة قيمة المنحة الجامعية وشروط إسنادها إذ أصبحت تقدر بـ 6000 دينار تقريبا وهو مبلغ لا يتماشى مع الوضع الاقتصادي للعائلات التونسية.

السيد الوزير، وصلني تساؤل عبر صفحتي الرسمية فحواه أن وزارة التعليم العالي منذ سنة 2014 لم تسند التراخيص اللازمة لبعث المعاهد العليا الخاصة للمهندسين، متى يقع الإفراج عن هذه التراخيص؟ هذه المعلومة حينية ولم أتمكن من التأكد منها لكن أردت أن أسوقها إليكم كما هي.

السيد الوزير، أود أن أثير قضية بالغة الأهمية وهي النقص الفادح في عدد الأساتذة الجامعيين بجميع الرتب نتيجة غلق باب الانتدابات أو نقصها وهو ما انعكس بشكل مباشر على جودة التعليم العالي ومستقبل الطلبة. إن هذا النقص أدى إلى عدة مشاكل أبرزها قلة عدد المؤطرين خاصة في الماجستير ونتيجة لذلك اضطرت عديد المؤسسات الجامعية إما إلى غلق بعض اختصاصات بماجستير البحث أو تغييرها ببعض الاختصاصات بماجستير مهني وسبب غياب أساتذة محاضرين أو أساتذة التعليم العالي. إن هذا الوضع لا يؤثر فقط على نوعية التكوين، بل يضع عراقيل كبيرة أمام الطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم إلى مستوى الدكتوراه حيث يشترط النظام الحالي الحصول على شهادة ماجستير بحث في حين لا توجد دكتوراه مهني يمكن هؤلاء الطلبة من متابعة مسارهم الأكاديمي.

سيدي الوزير، الرجاء فتح الآفاق أمام طلبة الماجستير المهني لمواصلة الدكتوراه وشكرا على رحابة الصدر وسرعة الاستجابة في الإجابة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة، المقعد رقم 13تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، التعليم العالي وما أدراك ما التعليم العالي، التعليم العالي الذي من خلاله نبني العقول وننهض بالأمم يشهد تراجعا في بلادنا من سنة إلى أخرى، لماذا التعليم العالي أصبح غير محفز للشباب؟ فباستثناء عدد قليل وقليل جدا من النجباء طلبتنا اليوم يدرسون بلا رغبة ودون شغف ودون متعة، أصبح التعليم العالي عبئا ومشقة للطالب.

ويعود هذا الأمر إلى سببين، السبب الأول أن الاختصاصات التعليمية الموجودة لم تعد مواكِبة لتطورات العصر، السبب الثاني أنها لا تفتح آفاقا تشغيلية مضمونة، لهذا السبب 71% من خريجي جامعاتنا اليوم همهم الأول هو إيجاد فرصة للهجرة حتى وإن كانت غير منظمة ولهذا أيضا نسبة الانقطاع الجامعي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى.

السيد الوزير، طلبتنا اليوم يدرسون لأنهم مضطرون للدراسة ونحن نريدهم أن يدرسوا لأنهم مستمتعون بالدراسة لأن الدراسة لا تضمن لهم فقط حياة كريمة، بل حياة سعيدة أيضا.

السيد الوزير، الطالب التونسي اليوم يدرس من أجل التوظيف سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وشبابنا لا يعرف أنه إذا أردت أن تعيش مستورا ففكر في الوظيفة وإذا أردت أن تعيش الوفرة والاستقلالية والحرية والسعادة ففكر في مشروعك الخاص.

أنا درست طلبة المرحلة الثالثة في إحدى الكليات بصفاقس مادة اسمها "بعث المؤسسات "Création d'entreprises" واكتشفت فيها مواهب وقدرات ومهارات لدى شبابنا والله لو أعطيت لهم الفرصة لقادرون أن يبنوا لنا البلاد التي حلمنا بها يوما.

السيد الوزير، أنا أقترح تعميم هذه المادة في كل الكليات حتى الأدبية منها منذ السنة الجامعية الأولى ليتعلم فيها الطلبة بعث المشاريع الخاصة على أن ترتكز المادة على تطوير المهارات وتنمية الكفاءات وكل الجوانب القانونية والتمويلية ولم لا القيام بزيارات ميدانية. هكذا حين يتخرج الطالب يجد نفسه جاهزا للانطلاق والإبداع لأن بلادنا السيد الوزير لن نبنيها بالوظائف، بل بالمبادرات الخاصة والمشاريع الخاصة لهذا السبب يجب أن نشتغل على جعل بعث المشاريع الخاصة أمرا سهلا جدا وفي متناول كل متخرّج جديد.

ثانيا، أود الحديث عن التنافسية التعليمية فهي تبدأ قوية في الابتدائي وتضعف في الثانوي وتختفي تماما في الجامعة لأنه وكما ذكرت بأن طلبتنا يفتقدون إلى الحماسة في الدراسة وأيضا في الأمل فيما بعد الدراسة.

السيد الوزير، أقترح التفكير في مكافأة للعشر الأوائل في كل كلية عمومية بالتشغيل المباشر والانتداب المباشر حال إكمال الدراسة كل في اختصاصه بطبيعة الحال. هكذا نحفز الشباب على التنافس ونحافظ على الأدمغة ونستفيد من نوابغنا.

السيد الوزير، الطالب التونسي اليوم يعيش في ظروف صعبة جدا، لا نقل متوفر ومريح، لا مبيت جامعي لائق ولا أكل صالح وشبهات فساد في كل مكان في المبيتات وفي المطاعم وفي العناوين الثانية في الكليات وغيرها.

وأخيرا السيد الوزير، أنا أطلب بكل لطف تنفيذ أوامر السيد رئيس الجمهورية بخصوص إنصاف الدكاترة وأيضا الإسراع في تسوية ملف الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وأيضا تسوية عقود إسداء الخدمات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد علي بوزوزية، المقعد رقم 159 تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

السيد الوزير، نود أن نضع النقاط على الحروف، هناك عدة مشاكل تتجاوز وزارة التعليم العالي بالرغم من أنها مشاكل حقيقية وتستوجب إيجاد حلول جذرية على سبيل الذكر الدكاترة الذين لدينا اليوم من معلمين وموظفين وأساتذة تجد من بينهم دكتورا يدرس في التعليم الابتدائي وهذا أمر يحز في النفس فعلى غرار ما يعانيه الأطباء الشبان في تونس ومحاولاتهم الهجرة وهو أمر لا ألومهم عليه فإن لدينا اليوم عديد الدكاترة العاطلين عن العمل أو الذين يعملون موظفين في الدولة لا يتحصلون على حقوقهم كاملة رغم سنوات الدراسة الطويلة جدا.

لكن في نفس الوقت السيد الوزير أنت الواجهة السياسية لهم، أنت تتحمل المسؤولية في كل اجتماع مجلس وزاري وأنت مطالب بالدفاع عنهم وبالنسبة لهم أنت المسؤول في كل اجتماع وزاري لذلك من الضروري أن يكون الوزير قادرا على جلب حقوقهم من خلال هذه الاجتماعات، هذا بالنسبة إلى الدكاترة.

السيد الوزير، هناك نقطة أخرى في علاقة بالمنحة ويبدو أن الشرط الأساسي للحصول عليها هو أن لا يتجاوز الدخل العائلي 5900 دينار مما يعني أن الوالدين معا لكي يتحصل الطالب على منحة لتوجيهه الجامعي يمكن أن يخول له الدراسة في صفاقس أو في مكان آخر.

هناك نقطتين ضمن مشمولاتك السيد الوزير، النقطة الأولى بسيطة للغاية، لماذا لا يكون لعضو المجلس العلمي الطالب الذي يترشح في انتخابات المجالس العلمية دور تقريري؟ لماذا يبقى صوته فقط استشاريا؟ لماذا لا يحتسب صوته؟ صوت الطالب لا يجب أن نقزمه أكثر من ذلك.

هناك مسألة أخرى السيد الوزير، لقد اتصل بي عديد الطلبة بخصوص الاعتصام في مقر جامعة قفصة وسأنقل لكم الصورة كما هي، تم قبول 141 طالبا في مناظرة إعادة التوجيه بجامعة قفصة 100 في علوم التربية بقفصة و41 في علوم التربية بتوزر بعد صدور النتيجة النهائية وفي غضون أربعة أيام أصدرت الجامعة بلاغا يتم فيها التخلي عن النتائج وتخفيض عدد المقبولين بحجة أن العدد يفوق طاقة الاستيعاب.

الطلبة وأولياؤهم الآن معتصمون ويرفضون التراجع عن القائمة النهائية الدولة والوزارة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد علي بوزوزية، تفضل.

السيد علي بوزوزية

السيد الوزير، الجامعة تراجعت بعد نشر القائمة النهائية وقالت إن الطاقة الاستيعابية لا تغطي هذا العدد وهنا كان من المفروض أن يكون هناك مخرج وأنتم أمام أمر واقع، هناك طلبة سحبوا ترسيمهم من الجامعات ولم يقوموا بإجراءات الاختبارات أو الامتحانات بناء على نتائج هذه المناظرة والمفروض السيد الوزير خاصة أنهم موجودون حاليا في جامعة قفصة بحضور أوليائهم التوصل إلى مخرج لهذه الوضعية بكل لطف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

أود أن أشكر السيد الوزير على التفاعل الإيجابي، نحن نقول للمحسن أحسنت في إطار متابعتك للملفات التي طرحناها فيما يخص جامعة جندوبة وما فيها من خروقات وعديد الملفات الشائكة

ولن نعود إلى ذلك لكن دائما نقول للناس الذين يتابعوننا نحن لا نطرح ملفات لا تهم الشأن العام وعندما نجد الإنسان المناسب في المكان المناسب يمكن أن نصلح.

السيد الوزير، اليوم نود أن نؤكد أن التعليم العالي مهم جدا في إطار إصلاح المنظومة بأكملها ولا يمكننا إصلاحها دون وجود ترابط وتشابك بين وزارات التشغيل والشباب والرياضة والثقافة والتربية لمعرفة الأجيال التي نريد أن نكونها غدا. في هذا الإطار الذي تحدثت فيه معكم نلاحظ اليوم خروقات كبيرة على مستوى اللجان التي تسند الدكتوراه وكذلك على مستوى الأشخاص الذين يترأسون هذه اللجان، لديكم ملفان جديدان السيد الوزير وقد سلمتكم إياهما وهما موجودان لدى منظوريكم نأمل أن تطلعوا عليهما وتتخذوا الإجراءات اللازمة لأن هذه الملفات تهم البلاد وأتجنب الحديث عنها خلال الجلسة العامة وفضلت أن أترك لكم القرار بعد الاطلاع على مدى خطورتها على الأقل نوقف النزيف حاليا في انتظار المعالجة والمراجعة وأهم مراجعة ومعالجة يجب أن تنطلق من النظام الأساسي والقانون الأساسي للجامعات والمجالس العلمية وغيرها مما يجعل رؤساء الجامعات يتحكمون في كل شيء وهذا يجب أن يتغير حاليا لأن سلطة الإشراف منحتكم المال العام ومنحتكم مسؤولية علمية وأدبية وأعطتكم أيضا مسؤولية وطنية لذلك لا يمكن أن يترك هذا دون رقابة.

وأنا لا أريد الرقابة البعدية، بل أريد الرقابة الما قبلية والوقائية التي تمنع وقوع الخروقات كما نحتاج في هذا المجال إلى إصلاح هيكلي لمؤسسات التعليم العالي، لدينا عدد من مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت عشوائيا وفي أماكن غير جذابة. لماذا لا تتم مراجعة هذه المعاهد والمدارس في إطار ضم الاختصاصات وتحول الاختصاصات حسب خصوصية الجهة بالشكل الذي يمكن الطالب مهما كان موقعه أن يتوجه إليها؟

لا يمكن للطالب اليوم عدم دراسة المسرح والموسيقى في الكاف لأن هذا التخصص لا يوجد إلا في تونس العاصمة أو الكاف لذلك من المفترض أن يدرس بذلك المعهد ومن هذا الباب وفي إطار الإصلاح يجب تقسيم الاختصاصات غير الموجودة بمعاهد جندوبة والقصرين وقفصة وغيرها لكي تستقطب الطالب أما إذا تركت نفس الاختصاص موجود بالجهات الأخرى فسيحبذ الجهات الأخرى لذا علينا أن نفكر في العمل على ذلك.

كذلك النقطة التي أود التأكيد عليها هي لا بد من الإصلاح وذلك من خلال فرض اختصاصات جديدة تتلاءم مع سوق الشغل مع العمل على تقليص عدد الشعب قدر الإمكان لم نقل أن يتم إلغاؤها بل فقط تقليصها وهذا لا يكون إلا من خلال معالجة تشاركية مع وزارة التربية وذلك عند التوجيه منذ البداية على مستوى الاختصاصات حتى نتمكن على الأقل من تكوين إنسان مستقبلي لا يبقى ينتظر التشغيل حتى يفوته الزمن اليوم، نحن بصدد العمل على قانون خاص بالخريجين الذين طالت بطالتهم والدكاترة وهذا الملف يجب أن نشتغل عليه خاصة مع المجلس الأعلى للتربية إن شاء الله في القريب العاجل. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم بلال ابن المشري، المقعد رقم 77 تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق وكافة إطارات الوزارة،

طبعا الموضوع الذي سأنطلق به الآن هو ملف الدكاترة المعطلين عن العمل الحاصلين على شهادة الدكتوراه وهي أعلى شهادة علمية تسندها الدولة، من المؤسف والمخجل أن نجد في هذه الدولة 7000 دكتور عاطل عن العمل رغم أنها أعلى شهادة علمية تسندها الدولة، فأين هي قيمة التعليم؟ وكيف سنفسر للناشئة أهمية الجد والاجتهاد حيث أنه عندما يقول أحدهم لابنه "اجتهد وادرس" وكأنه يحدثه بلغة خشبية فيقول أنظر إلى الأمثلة هذا دكتور عاطل وهذا حامل إجازة عاطل وذاك ماجستير عاطل ومختلف الأصناف.

للأسف الشديد تحولت الجامعة التونسية إلى مكنة تنتج البطالة وبغزارة وقد أصبحت ناجحة وناجحة جدا في هذا المثال ونعلم أن هذا نتاج تسلسل لمجموعة خيارات فاشلة، ولكن السؤال المركزي هو هل أننا بدأنا بالإصلاح فعلا؟ الجواب للأسف لا والدليل عندما نفتح دليل التوجيه الجامعي للسنة الفارطة أو لهذه السنة نرى أنه لا يزال يوجه الطلبة إلى اختصاصات مثل العربية وغيرها والتي فيها الآلاف من العاطلين عن العمل في حين لا يوجد طلب على الانتداب في هذه التخصصات وبمعزل عن وزارة التربية وبمعزل عن حاجيات سوق الشغل إذا سنستمر في نفس هذه الحلقة المفرغة.

نعود إلى ملف الدكاترة، نحن تقدمنا بمقترح قانون في علاقة بهم فطالبت وزارة التعليم العالي بالانتظار لأنها ستتقدم بمشروع قانون وها قد مرت سنتان ولم نر شيئا، إذا على الأقل حين تقول الوزارة أن لديها قانونا يجب أن نعرف أن هذا لا يوقف المسار التشريعي ولا يوقف سلطة مجلس نواب الشعب.

هذه هي النقطة الأولى على الأقل الالتزام بخارطة الطريق ونريد أن نخرج من هذه الجلسة بآجال محددة، للأسف اليوم الدكاترة يقفون تحت الشمس في انتظار الآجال وليس مجرد وعود بأنكم ستدرسون أو ستقترحون أعطونا آجالا واضحة، متى سيصل مشروع القانون؟ نحن ندخل في عطلة برلمانية في 31 جويلية، متى سيعرض علينا مشروع القانون؟ دعونا نسرع وتيرة العمل عليه ونعجل النظر فيه.

كذلك اقترحنا سابقا قانونا لمن طالت بطالتهم فجاء الرد من وزارة التربية والحكومة بأن لديهم مشروع قانون في الغرض لكن المشروع لم يصل ولم يتم الاشتغال عليه يعني عذرا عن قول هذه العبارة الحكومة تتعامل بمنطق" لم يعملوا ولم يتركوا مجلس النواب يعمل". لم يحلوا مشاكل الدكاترة ولم يتركوا مجلس النواب يحلها، لم تحلوا مشاكل المعطلين عن العمل ولم تتركوا مجلس النواب يحلها. هذا للأسف واقع مرير والحقيقة لا أعلم ما إذا كان من يتمادى في تعطيل هذه القوانين يدرك الظروف المعيشية للدكاترة العاطلين عن العمل.

صادفت يوما أمام إحدى الكليات ثلاثة شبان متجمعين حول "خلطة مرمة" نعرف بعضنا جيدا، أحدهم دكتور عاطل عن العمل والثاني متحصل على الماجستير عاطل كذلك والثالث مهندس عاطل أيضا، درسوا في نفس الجامعة، هل هذا ما درسوا من أجله؟ الوضع

الذي وصلنا إليه اليوم مؤسف جدا، كيف سنقنع الناشئة بالدراسة وهؤلاء الناس اليوم يعاقبون لأنهم راهنوا على العلم؟

في موضوع ثان وهو اعتصام جامعة قفصة فالحقيقة ما حدث أمر مخجل، وزارة تعلن عن نتائج نجاح 140 طالبا ثم تتراجع عنها هذا ممنوع قانونا السيد الوزير وهذه مخالفة جسيمة للقانون. هل تعلمون أنه حتى لو تم نشر نتيجة خاطئة لفائدة الطالب وتواصل نشرها لمدة 24 ساعة فإن القانون يمنعه من فسخها إذا كانت لصالحه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد بلال ابن المشري لمواصلة فكرته تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا.

السيد الوزير، إن هذه المسألة تعتبر سابقة وهذا دليل آخر على عدم التنسيق أو سوء التنسيق مع وزارة التربية فمن غير المعقول الإعلان عن النتائج بعد مرور أربعة أيام فالقانون لا يسمح بالتراجع عنها إلا إذا كانت ضد الطالب أما إن كانت لصالحه لا سبيل للتراجع عنها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم رضا الدلاعي، المقعد رقم 157 تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

في البداية أدعو السيد رئيس الجمهورية إلى الإسراع في تركيز المجلس الأعلى للتربية حتى يحقق الرؤية الإصلاحية الشاملة في هذا الغرض وأنا بدوري أدعو إلى تسوية وضعية الدكاترة المعطلين عن العمل.

في نقطة أخرى، طبعا عندما أحدثت الجامعات في تونس تباعا لم يكن ذلك استجابة لمنطق جهوي صحيح، ركزت في بعض الولايات في المرحلة الأولى ثم عممت في أغلب الولايات وهذا جاء في إطار رؤية وطنية شاملة تهدف إلى تلبية الحاجيات المعرفية للمواطن وبناء كفاءات المستقبل فضلا عن دفع عجلة التنمية في مختلف الجهات دون استثناء. لكن الجامعات التي تم إحداثها في مختلف الولايات أطلق على أغلبها اسم الولاية التي تحتضن مقر رئاستها ولكن هذا لا يعني أن الجامعة ملك حصري لتلك الولاية ولا يبرر تمركز جل المؤسسات بها بل من واجب الجامعة أن تراعى التوازن في توزيع مؤسساتها داخل مختلف الولايات التي تتبعها جغرافيا وفي رؤية تنموية شاملة لا مركزية.

كان من دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تحرص على التوزيع العادل بين الولايات خاصة في ظل فكرة الاقليم وكذلك وفقا لروح دستور 22 جويلية لكننا نشاهد اليوم حتى في المخطط الجديد مؤسسات تنشأ دون أن يقع مراعاة التمثيلية الكاملة وأخص هنا بالذكر ولاية باجة رغم مؤهلاتها البشرية وتقريبا كل المؤسسات التي أحدثت كانت منذ ما قبل الثورة وهنا بالمناسبة نهنئ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بباجة لحصوله على شهادة الاعتماد كأول مؤسسة تعليم عالي وبحث تتحصل على شهادة الاعتماد في الإجازة والماجستير وهي مسألة مهمة ومفخرة لتونس ككل وليس فقط لولاية باجة.

كذلك ندعو إلى بعث مدرسة وطنية للمهندسين في اختصاصات تكنولوجية حديثة خاصة أن جامعة جندوبة التي تشمل أربع ولايات لا يوجد بها هذا الاختصاص وأرجو من السيد الوزير أن يتفاعل مع هذا المطلب.

أيضا ندعو إلى إحداث معهد عالي لعلوم التمريض بجهة باجة خاصة أن الوزارة تتجه في هذا الاتجاه خاصة أن علوم التمريض أصبحت مطلوبة. ندعو إلى التفاعل مع هذا الطلب إلى جانب تيسير بعث اختصاصات حديثة بالمعاهد العليا في ولاية باجة.

السيد الوزير، ندعوك إلى زيادة طاقة استيعاب المبيتات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تكمل فكرتك السيد النائب، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

ندعوك إلى زيادة طاقة الاستيعاب بالمبيتات الجامعية بباجة حيث أن ضعف طاقة الاستيعاب يؤثر سلبيا على عدد الطلبة الموجهين إلى مؤسسات التعليم العالي بولاية باجة.

كما ندعوك السيد الوزير إلى زيارة قريبة لمؤسسات التعليم العالي بولاية باجة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمد الماجدي، المقعد رقم 203 تفضل.

السيد محمد الماجدي

شكرا، مساء الخير،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

ننطلق ببعض المشاكل، مشكل الدكاترة المعطلين متى ستعالجون المشكل؟ وما هو برنامجكم في تشغيل وإدماج هذه الفئة من الشعب التونسي؟

عندنا مشكلة في الدكاترة المعطلين وأيضا مشكلة في الدكاترة الذين يعملون في الوزارات حيث خصص لهم مكتب وأجر شهري فقتلوهم وجمدوهم ووضعوهم في "الفريقوات"، دكاترة قادرين على الدفع بالبلاد للأمام يعاملون كموظف عادي في الدولة وهذا غير معقول.

مشكل مناظرة إعادة التوجيه للتربية والتعليم بقفصة، لدينا طلبة وأولياء معتصمون لأكثر من خمسة أيام والحكومة هي السبب في هذه المشكلة لأنه بعدما نعلن النتيجة فالأرجح ألا نتراجع عن النتائج النهائية.

لدينا مشكل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهادات العليا فقد تم استدعاء عديد الأطراف من الحكومة فرفضوا الحضور لإعطاء مقترحاتهم ونرى أن مواعيدهم دقيقة في القروض.

قانون 82 من ميزانية 2025 مضروب عرض الحائط، المناظرات التي تنشر الآن في كل الوزارات لا تحترم هذا الفصل الذي صدر من البرلمان وموجود في الرائد الرسمي وعلى الحكومة أن تطبقه.

تعليم عالي في جهات بخسوه وقزموه في جهات أخرى في قفصة أفرغوا شعبا وكان هناك أكثر من 20,000 طالبا ولا يتجاوز عددهم

الآن 5000. 18 مؤسسة منها 8 على وجه الكراء، مبيتات أيضا مكتراة والمؤسسات التي تعهدتم بتصليحها متوقفة إلى الآن.

المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات توزر أربع مرات طلب عروض.

المعهد العالي للرياضة مرة طلب عروض.

وضعية "INSAT" طلبنا معهدا أعلى للجيولوجيا والطاقة والمناجم في المتلوي والحوض المنجمي تلقينا إجابات فارغة كأننا طلبنا تسليحنا بالنووي.

يعاني الطلبة في النقل والسكن والإعاشة، أولياء تعبوا يدرسون اثنين في الجامعة في جهات أخرى ويتداينون ويقترضون لعلهم يتمكنون من سد المصاريف.

السيد الوزير، يراد للجهات الداخلية أن تبقى على حالها، مسؤول يبحث ثلاث مرات في نفس المشكل ويقول ما هي المشكلة ولا يحلها ثم يلتقط الصور وينشرها في صفحة الوزارة ولست المقصود سيدي الوزير في هذا الحديث.

قفصة أقدم حضارة تعاني معتمدياتها وتحتضر فلا ماء ولا صحة ولا نقل ولا تعليم ولا شغل خاصة الحوض المنجمي لو لم يكن هناك فسفاط لعزلونا عن الأجهزة كمريض الإنعاش من سنين فارطة "وسلملي" على العدالة الجهوية والاجتماعية.

السيد الوزير، من غير المعقول أن توجهات الدولة بينة وقد زار عدة مسؤولين الحوض المنجمي خاصة والمتلوي وأم العرايس والمظيلة وسيدي بوبكر وأكثر من ثمانية زيارات للوزراء وكتاب الدولة ثم يعطوننا حلولا ترقيعية "وحط هذا فوق هذا" فهذه السياسة لم ولن تنجح وإن ستنصلح الداخلية ووجدت الإرادة حقا للنهوض بالجهات الداخلية فكل الناس سيمدون أيديهم ولكن الطريقة التي يتعاملون بها الآن مع الجهات الداخلية غير لائقة صراحة وتحسسون المواطن كأنه في درجة ثالثة ورابعة وغير ذي قيمة ثم نقول لماذا غادر المثقفون ولم يرجعوا ولماذا من خرج في رحلة لم يرجع؟ وما سبب هجرة الناس خلسة؟

سيدي الوزير، هذا نداء لك بحكم أنك عضو في الحكومة وللحكومة ككل التعامل بجدية وبكل شفافية وهؤلاء الناس هم مواطنون كباقي المواطنين التونسيين وليس من الجيد أن نقسم الشعب درجة أولى ودرجة ثانية ودرجة ثالثة وحين نرى توزيع الصحة والنقل والتعليم ستفهم سبب ما نقول بأننا درجة ثالثة ودرجة رابعة، الرجاء التفاعل بكل جدية مع هذا الكلام. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد محمد الماجدي والآن السيد سفيان بن حليمة، المقعد رقم 132، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أولا نحن نستبشر خيرا حين يكون على رأس الوزارة مهندس وسنتحدث عن وضعية المدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بحمام سوسة، هذه المدرسة سيدي الوزير أقيمت على أرض أخذتها من بلدية حمام سوسة عام 2006 ووقع تخصيصها بقيمة 800,000 دينار تقريبا لفائدة بلدية حمام سوسة وإلى اليوم لم تحصل البلدية على مستحقاتها وصار اختبار من مصالح أملاك الدولة وقيموها في الوقت الحالي بـ 1,000,400 ألف دينار ونود لو تواصل الوزارة تسوية الوضعية وتغلق هذا الملف إداريا وماليا مع العلم أن بلدية حمام سوسة في أمس الحاجة لمستحقاتها وهذا المبلغ سيمكننا من مأرب.

والآن نمر إلى النقص الفادح في الأعوان والإداريين والتقنيين في المدرسة والذي لا يتناسب مع أعداد الطلبة المرسمين فيها وأيضا البنية التحتية في حاجة للصيانة وكذلك هناك اضطرابات كبيرة في الشبكة الكهربائية بها، فالرجاء منكم السيد الوزير التدخل صحيح أنها في حمام سوسة ولكن وضعيتها حريجة حقا ونغلق ملف وضعية المدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بحمام سوسة.

سيدي الوزير، نمر الآن إلى المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم الذي صار فيه مؤخرا إلغاء اختصاصات أساسية بهذا المعهد وهي الإنتاج الحيواني وهندسة أنظمة البستنة يعني من أجرى مناظرة "préparatoires biologie et géologie" لن يجد شط مريم في قائمة اختياراته وهذا ظلم كبير حقا للتعليم العالي الفلاحي للمنطقة في الجهة وكأن مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي تريد أن تكون كل الجامعات قريبة منها وليس في الوسط ولا الجنوب.

المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم منذ 75 وصل في بعض الأوقات إلى استيعاب 1700 طالب والآن لا يصل حتى 300 وفيه مبيت جامعي ومطعم جامعي وفيه مزارع وإسطبلات للتدريب التطبيقي وفيه مخابر وطبيعة خلابة فالتلميذ يدرس الفلاحة وسط الفلاحة ووقع حذف المرحلة التحضيرية في وقت سابق والآن قامت "IRESA" لا أعرف هل بالتشاور وبالتنسيق معكم بحذف هذين الاختصاصين في الشهادة الوطنية للهندسة.

السيد الوزير، نطلب منكم التدخل العاجل فهناك عزوف كبير من الطلبة عن التعليم العالي الفلاحي ومؤسسات التعليم العالي خمسة في الإقليم الأول وهذا هو الوحيد في الإقليم الثالث ونسعى إلى غلقه وتفريغه واستنزافه لكن لا نقول فيما بعد هناك عزوف وهم يتعللون بأن هناك انخفاضا للإقبال على المدرسة و"quota" الطلبة نأخذه من "IRESA" ثم يتم غلقها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سفيان بن حليمة والآن السيد رياض جعيدان، المقعد رقم 18، تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

كممثل للتونسيين بالخارج وأعايش يوميا كفاءاتنا المتميزة بالمهجر والتي يتضاعف عددها سنة بعد سنة اخترت سيدي الوزير أن أحاوركم حول استراتيجية الحكومة التونسية وخاصة وزارة التعليم العالي للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة من تونس وهذه الظاهرة تمثل حقيقة نزيفا للثروة البشرية للبلاد وتثير المخاوف من مغبة إفراغها من كفاءاتها خاصة في اختصاصات علمية وهندسية يحتاجها اقتصادنا اليوم أكثر من أي وقت مضى في زمن الذكاء الاصطناعي.

تونس تحتل اليوم للأسف المرتبة الثانية عربيا في معدلات هجرة الأدمغة التي لم تستثني أي مجال أو تخصص حيث يحتل الصدارة الأساتذة الجامعيون الذين يمثلون تقريبا ربع الكفاءات التونسية المغادرة، ولكن قلة قليلة منهم بقيت على تواصل مع جامعاتها ومخابر بحوثنا ثم نجد المهندسين الذين يهاجرون للعمل بالخارج سنويا تقريبا 6500 مهندس بمعدل تقريبا 18 مهندسا يغادرون تونس يوميا بعد أن أنفقت الدولة التونسية على تكوين المهندس الواحد ما لا يقل عن 100,000 دينار ثم تهديهم جاهزين لتنمية اقتصاديات بلدان أخرى.

نجد أيضا الأطباء الذين أصبح 80% تقريبا من المتخرجين الجدد يهاجرون للعمل لدول أجنبية خاصة منها فرنسا في أوروبا وكندا ودول الخليج بعد أن أنفقت المجموعة الوطنية تقريبا 500 ألف دينار لتكوين طبيب واحد وتجد بلادنا نفسها تعاني نقصا كبيرا في عدد الأطباء خاصة في الجهات الداخلية وتطال اختصاصات ثقيلة على غرار التخدير والإنعاش والتصوير الطبي ومن المفارقات أن عدد المتقاعدين سنويا من الأطباء يفوق من يتخرج كل سنة من كلية الطب في تونس ولم يرضخ لأحلام الهجرة.

نزيف هجرة الأدمغة وصل اليوم إلى مستويات خطيرة تهدد أمننا القومي الصحي والعلمي والاقتصادي أو لنقل أمننا القومي الشامل وإهمال هذا المجال الحيوي كان من أسباب تراجع تونس على مستوى مؤشر التنافسية العالمي الصادر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يصنف البلدان حسب قدراتها على تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها وجذبها إضافة إلى تهيئة مناخ الأعمال والدراسة من ضمن 150 بلاد شملها التقرير تحتل تونس المرتبة 87 متذيلة الترتيب تقريبا كل الدول العربية ما عدى اليمن وموريتانيا تقريبا.

لإيجاد حلول لا بد من استراتيجية واضحة شاملة تنطلق من تحديد أسباب النزيف والتي تتمحور حسب رأيي من جهة حول ارتفاع معدلات البطالة التي قدرها مؤخرا المعهد الوطني للإحصاء بـ 16% منهم 25% من أصحاب الشهائد العليا ومنهم ما يفوق 5000 متحصلين على شهادة الدكتوراه خاصة في مجالات علمية كالكيمياء، البيولوجيا والفيزياء.

من جهة أخرى تشكو عديد الكفاءات التي نتحاور معها دوريا في بلدان الإقامة لما نسألهم عن دوافع هجرتهم من انسداد وعدم وضوح آفاق التطور المهني في تونس وإلى تدني مرافق البحث العلمي وتجد أغلب المخابر غير مجهزة بالحد الأدنى من التجهيزات الضرورية.

سيدي الوزير، لن أطالبكم اليوم بعرض خطة تفصيلية لشرح أسباب هذا النزيف لأنه لا يهم وزارتكم فقط، ولكن يهم كل الوزارات، ولكن على الأقل نسألكم هل أن الحكومة واعية بخطورة هذه الوضعية؟ وهل تشتغلون رفقة وزارات أخرى على سبل تفادي الكارثة لا قدر الله...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة آمال المؤدب، تفضلي.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، لدينا أربع دقائق لن تكفي لعرض كل الإشكاليات التي وصلتني من عند الطلبة والأساتذة الجامعيين لذلك سأنطلق في صلب الموضوع وسأبدأ بنقطة أولى وهي تتعلق بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بسيدي بوسعيد وطلبتها.

سيدي الوزير، سأقول لك دار النجار دون باب، مدرسة عمرها أكثر من ثلاثين سنة، متى يقع إعادة تهيئتها وصيانتها؟ فالأسقف تقطر والأبواب لا تغلق والنوافذ مهشمة ولن نتحدث عن المرافق الصحية فالحالة كارثية لمدرسة هندسة معمارية تدرس أبناءنا الهندسة المعمارية والتعمير.

متى تقوم الوزارة ببناء مبيت جامعي لهؤلاء الطلبة؟ وهم أكثر من 1070 طالب وكل عام تستقطب هذه المدرسة أكثر من 200 طالب جديد بالسنة الأولى لطلب العلم. أولادنا تعبوا من الكراء الذي يصل في بعض الأحيان 800 و1200 دينار للسرير وليس شقة، بل سرير في غرفة الدولة منذ 2001 وهي تعد وتخالف، تقول كلاما سننجز ونفعل وننتظر منذ 2001 وصلنا إلى درجة أن الطالب الذي يرغب في دراسة الهندسة المعمارية يقصي نفسه بنفسه لأنه إضافة إلى أن الدراسة مكلفة يوجد الكراء وغير ذلك.

نحن في دولة التعليم فيها مجاني لكن لا يكفي أن تكون المجانية في حدود معلوم الترسيم لما تكون في مفهوم شامل يضمن الدراسة والسكن والأكل لحد أدنى مفهوم يكرس تكافؤ الفرص لجميع الطلبة في جميع الاختصاصات.

نفس الشيء بالنسبة إلى طلبة كلية الطب بتونس لا بد من التدخل العاجل للقيام بأشغال صيانة مبيت حي الزهور الذي بني خصيصا لهم ويجب أن تكون فيه الصيانة وطبقا للمواصفات وانظروا الحالة المزرية لطلبة يلزمهم فضاء ملائم فهم مستقبل بلادنا وأطباء المستقبل.

سيدي الوزير، نقطة ثانية تتعلق بالأساتذة الجامعيين متى يقع توحيد رزنامة العطل المدرسية والجامعية فالأساتذة في حد ذاتهم أولياء وعندهم حق لأولادهم عليهم.

نقطة ثالثة، متى ستتم مراجعة منحة عقود الخبراء غير الجامعيين؟ الخبراء في التكنولوجيات الحديثة والتي هي منذ أكثر من عشر سنين لم تتحرك، نفس المنحة أكثر من عشر سنين.

النقطة الأخيرة والمهمة التي أريد الحديث عنها اليوم تتعلق بالتوجيه الجامعي وعلاقته بسوق الشغل وكيفية إدماج الطلبة فيه في إطار القانون الاستثنائي ونحن نناقشه لإدماج بصفة خاصة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا اتضح أن الإشكالية تبدأ من الأول في اختيار الشعبة فيقول أريد اختصاص كذا ويكون فرحا بها ويبدأ الدراسة ويحصل على الإجازة بعد ثلاث سنوات ليجد سوق الشغل مغلقا أمامه ولا توجد أي إمكانية للعمل ونأخذ على سبيل المثال لدينا طلبة من علم الاجتماع، هناك مجموعة يعني دفعة كاملة أكثر من 12 سنة في بطالة لعدم توفر سوق شغل يمكن من استيعابهم وحاولوا عدة مرات أن يدخلوا في المناظرات التي تجريها الوزارات ككل ولكن المشكلة في الشروط والمعايير فلا يتمكنون من الالتحاق لأنه ليس ذات الاختصاص يعني ندرس أبناءنا ثم لا يجدون فيما بعد مجالا للعمل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد أيمن بن صالح، المقعد رقم 69، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، تبذل العائلة التونسية اليوم أكثر من مجهودها لتدريس أبنائهم وأكيد أنك مررت بهذا واليوم تضطر أن ترهن نفسها ويقوم الأولياء بالتزامات كبيرة حتى لو كانت أقوى من مجهودهم حتى يدرس ابنه في القطاع الخاص في الجامعات الخاصة لأن لديها اتفاقيات على الصعيد الدولي مع جامعات أوروبية أو جامعات في العالم لماذا؟ ليضمن أن يلتحق ابنه بالعمل في الخارج.

اليوم عائلة على أربعة من الناجحين في البكالوريا يفكر في إلحاق ابنه في مؤسسة تعليم جامعي خاص حتى يضمن ابنه الهجرة ويتمكن من أن يحسن مستوى العائلة ونتحدث عن الإجازة العامة بين 10 و12,000,000 وعلى الماجستير في السنة الواحدة في حدود 17,000,000 وهذا ليس سهلا على عائلة تونسية اليوم في هذا الوقت وفي هذه الظروف لكن نجد الناس يضحون وأؤكد لك أن هذا موجود حتى في إطارات وزارتكم سيدي الوزير لأنه ما من إنسان يرغب في أن تكون أفضل منه إلا أبواك ويقدم الوالدان كل التضحيات حتى يحاولوا الوصول بأبنائهم لأن يكونوا أفضل منهم حتى لا يمروا بنفس ما مروا به وبما يعيشونه.

الموضوع الآخر الذي أريد أن أتكلم فيه أيضا من 2010 مسجل في المعطيات 4647 جامعي غادر تونس في 2014 نتحدث على 8297 أواصل أكثر من هذا في شروط المنحة الجامعية ألا يتجاوز الدخل السنوي لعائلة الطالب الأب والأم مجتمعين ثمانية أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون يعني حين أردت أن أحسبها الآن نظام العمل 48 ساعة في الأسبوع سي محمد علي هل تريد أن تحسب معي؟ ساعدني، إذن 48 ساعة في الأسبوع نجد الأجر الأدنى 528 دينار اليوم عائلة كاملة الرجل لا يشتغل والزوجة تشتغل كمساعدة منزلية أو عاملة نظافة تحصل على هذا الأجر وتعتبرونها عائلة ثرية وهذه حقيقة في بلاد بلغ سعر الكيلوغرام من اللحم 50 دينار ونحن لا نعطي المنحة الجامعية إلا بهذا.

فاليوم توجد عدة أشياء أخرى وجب مواكبة الماجستير المهني لسوق الشغل كذلك لا توجد مواكبة مع بعضها.

السيد الوزير، سأنتقل مباشرة حيث يقول الناس تتكلمون ولا توجد حلول وأريد أن أعطيك بعض النقاط ولا بأس أن يعرف الناس أن لدينا بابا ويمكن أن نفيد ونعرف أن هذا لا يخفي لكن ما الذي يمنع أن تكون هناك الإرادة للقيام بذلك هذا ما لا نعرفه.

اليوم لم لا يكون لدينا ترفيع في الميزانية المخصصة للبحث وهي للأسف أقل من 1% اليوم الحشرة القرمزية التهمت تونس كاملة من شمالها لجنوبها ونحن حائرون. لماذا لا تكون لدينا مراكز بحوث أو مخابر تعمل عليها لأنك اليوم إذا قمت بالبحوث فلا يدفعون لك شيئا؟ إدراج ريادة الأعمال وبعث المؤسسات في كل المناهج الجامعية لم لا يكون هذا موجودا اليوم في المناهج الجامعية؟

لم أجد اليوم دكتورا معطلا عن العمل، سيادتك مهندس تشرفت وعرفت هذه المعلومة الآن فاليوم كلما واصلت الدراسة تكون مهيئ أن تصبح "manageur" في أي مجال وفي أي ميدان فيجب أن يكون هذا موجودا اليوم حتى يكون الفرد حاضرا لسوق الشغل أيضا تشجيع الجامعات للقيام...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للسيد ياسين مامي ثم نختم بالسيد شكري البحري. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

سيدي الوزير، الجلسة معكم اليوم في سياق بعد نجاح أبنائنا التلاميذ في مناظرة البكالوريا وانكباب أغلبية العائلات التونسية في التحضير والاستشارات والتساؤلات مع أبنائهم حول التوجيه الجامعي وهذا يحيلنا في البداية إلى التساؤل مثل تساؤلات سابقة حول جدوى بعض الشعب العلمية التي أثبتت أنها شعب تنتج البطالة بغزارة. اليوم يجب مراجعة التوجيه الجامعي بما يتماشى مع سوق الشغل والتطور والنمو العالمي.

سيدي الوزير، متى ننطلق في الإصلاح؟ التعليم العالي هو استثمار في أغلب العائلات التونسية في أبنائهم يجب أن يأخذ الحظوة اللازمة، كلنا نعرف التشخيص والمشاكل لكن اليوم آن الوقت أن تحظى بالأولوية لذلك أرى أنه يجب مراجعة وإعادة النظر في نظام أمد حيث أن كل الناس أو أغلبيتهم مجمعين على ضرورة مراجعته.

أريد أن أتحدث السيد وزير التعليم العالي عن ولاية نابل، حين أصبحت نائبا عن هذه الولاية أصبحت بحوزتنا ربما بعض الأرقام والمعطيات التي تجعلنا نقف على واقع التعليم العالي بالجهة ونخرج بملاحظات، في الحقيقة طيلة السنوات الفارطة لم تكن هناك نظرة ورؤية مستقبلية للتعليم العالي بالوطن القبلي رغم أن هناك تسع مؤسسات جامعية لكن اليوم هناك إشكاليات بالجملة في العديد من هذه المؤسسات أريد أن أتحدث عن بعضها.

لدينا معهد تحضيري للدراسات الهندسية وليس لدينا معهد عالي للهندسة الجامعية والطبيعي أن تكون متواجدة أيضا في نابل فحين ينتهي الطلبة من المعهد التحضيري يواصلون في المعهد العالي للهندسة فلا يضطرون للتنقل إلى تونس.

مدرسة التمريض بنابل مغلقة ولا بد من إعادة فتحها خاصة لقربها من المستشفى الجامعي طاهر المعموري، تحدثنا السيد الوزير وسمعت أن هناك توجها من الوزارة لإعادة فتحها خاصة لحاجة سوق الشغل الداخلي والخارجي للممرضين وللدور الذي تلعبه مدرسة التمريض بنابل فضرورة فتحها في أقرب الآجال يكون بشرى سارة للعديد من المواطنين بولاية نابل.

كما يوجد نقص كبير في المبيتات الجامعية ويثار نفس المشكل كل عام في هذا الإطار، ولكن نطالب السيد الوزير أيضا بمجلس جهوي للتربية بالولاية خاصة حين نجد الأرقام 7.2 مليون دينار مشاريع في طور الدراسة 6,000,000 دينار مشاريع معطلة 4,000,000 دينار مشاريع في إطار طلبات العروض 34,000,000 دينار مشاريع مبرمجة في ولاية نابل يجب أن تنطلق ونحل الإشكاليات ومجلس جهوي مطلب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم وننهي المداخلات سيدي وزير مع النائب المحترم شكري بن البحري، رقم المقعد 19. تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة إطارات الوزارة،

يجب أن تحدث ثورة في الخدمات الجامعية اليوم أتيت لأتحدث بصوت الطلبة، صوت الأعوان المتعبين، صوت المدير الذي لم يعد يعرف من أين يبدأ، صوت وجع جماعي اسمه الخدمات الجامعية في تونس.

يجب أن تحدث ثورة في الخدمات الجامعية التي كان من المفروض أن تكون سندا للطلبة وتكون منظومة الثورة باعتبارها منظومة متكاملة فيها منح، سكن، إطعام، تأمين، إحاطة نفسية، أنشطة ثقافية، مرافقة صحية وطبية لكن اليوم ترون كيف أصبحت المنح معطلة والسكن معاناة والمطاعم تشتكي والأنشطة راكدة والاحاطة النفسية في خبر كان، الخدمات مهملة مفقودة متروكة تتكلف كثيرا وتسير كأنها بلا خطط وبلا أهداف وبلا تقييم، الكل يعاني، الطالب يعاني والمدير يعاني والأعوان يعانون والوزارة هل تشاهد كل ذلك أم أنها ساكتة صامتة، تركت الخدمات تغرق وحدها في بحر من الوعود والإصلاحات المؤجلة؟

الخدمات الجامعية يا سادة ليست امتيازا هي حقوق، هذا واجب من واجبات الدولة والوزارة لكن اليوم أصبحت منظومة متهالكة، مفاهيم قديمة لا تجديد ولا تطوير ولا إصلاح ولا شراكة ولا رؤية، ألم تكونوا قبل الثورة تعقدون ندوة المديرين وتجتمعون مع مديري الدواوين والمؤسسات تسمعونهم وتشركونهم وتحددون النقائص وتقيمون وتصدرون القرارات؟ وبعد الثورة الى الآن أغلق الباب وسكت الصوت ولم تعد الوزارة تسمع أحدا ولا عادت تحاور أحدا وما عادت ترغب في أن تعرف أي شيء ولا تشرك أحدا ويجب أن تندلع ثورة في الخدمات الجامعية.

سادتي، واقع الطالب اليوم مؤلم فهو يقضي 80% من وقته في مبيتات باردة وكتل إسمنتية بلا روح وبلا حياة حتى الخدمات الصحية غائبة لا طبيب، لا عيادة، لا ممرض، لا ناظر ليلي، لا خلية إنصات، الطالب يمرض وحده من يعاني من السكري وضغط الدم ومريض القلب والصرع يعانون وحدهم، تعاني الطالبة من الاغماء المتكرر فاكتشفت إصابتها بالسرطان صدفة ولوحدها والمؤسسات التي فيها آلاف الطلبة تفتقر إلى علبة دواء.

قبل الثورة كان الأطباء يزورون المؤسسات مرتين وثلاث في الأسبوع والآن يمرض الطالب ويشارف على الموت ويموت وتخرج الطالبة من المبيت في الليل للبحث عن تاكسي لتذهب الى الاستعجالي والمؤسسة فيها مدير وحارس فقط يواجهون وحدهم فماذا يمكن أن يفعلوا ويواجهوا وحدهم لذلك يجب حدوث ثورة في الخدمات الجامعية.

الخدمات الجامعية في أسوأ حالاتها الآن نقص في الخدمات، نقص فادح في الأعوان، لا أعوان حراسة ولا أعوان تنظيف، لا أعوان صيانة، لا أعوان بستنة لذلك يجب حصول ثورة في الخدمات الجامعية.

أريد الحديث في مسألة أخرى، الخطة الجديدة التي أحدثتموها المدير المساعد هو موجود لكن بلا دور واضح ومحدد، لا يسكن في المبيت ولا يحضر وقت الكوارث وإن تكلمه حين وقوع أمر يقول لك ليس من مشمولاتي أو أنا بعيد والحل أن تحددوا مهامهم وطوروا أدوارهم وقربوهم من المبيتات، يجب أن تحدث ثورة في الخدمات الجامعية كما يجب أيضا الحد من إهدار المال العام خاصة في علاقة بالهدر الغذائي الكبير الذي نراه في المطاعم حيث يتم إلقاء الطعام ونلقي بالأموال في سلة المهملات لأن المطاعم الجامعية تعد الوجبات بالرؤية، أتحداكم أن تعرفوا الأعداد الحقيقية للطلبة المستفيدين من الأكلة الجامعية كل يوم لأن الحسابات تجرى وتعرف فقط بعد الأكل المطاعم في بعض الأحيان...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك سيد شكري دون إطالة.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

تعد المطاعم الوجبات بحساب معين وتجد عددا آخر، يطبخون لألف فيجدون 400 لماذا؟ لأنه لا توجد معرفة مسبقة بالعدد الذي سيأكل في المطعم وكذلك يعدون وجبات لـ 400 فيأتيهم 700 وقتها يجب اعداد الأكل مما يؤثر على جودة الأكلات وتستنزف الميزانية وكل مجهودات الأعوان.

يجب أن تكون الوزارة حازمة وحاسمة في التعامل مع الهدر الغذائي ويجب أن نجد طريقة نتحكم بها في أعداد الطلبة ونقترح عليكم تفعيل حل الحجز المسبق مثل كل العالم، أصدروا منشورا لخلق ثقافة الحجز المسبق وألزموا به الطالب وفعلوا هذه المنظومة ولا تنسوا معالجة ضعف شبكات الإنترنت والشبكة في المبيتات، "débit" ضعيف، رقمنوا كل الخدمات، لماذا لا نزال بعيدين؟ يجب أن تصير ثورة في الخدمات الجامعية. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن هكذا نأتي إلى نهاية مداخلات السيدات والسادة النواب المحترمين.

السيد الوزير، نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة للاستراحة وحتى نتيح فيما بعد الفرصة للسيد الوزير للرد على تساؤلات السادة النواب واستيضاحاتهم. شكرا.

(كانت الساعة الخامسة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

(كانت الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة والآن الكلمة الى السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي للرد على مختلف تدخلات السادة الزملاء النواب فليتفضل.

السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب على المداخلات التي تفضلتم بتقديمها والتي تنم حقيقة على متابعة ووعي بأهم التحديات التي تعيشها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والحقيقة كذلك أن منظومة التعليم العالي والجامعة التونسية تعيش هذه الأيام في

مرحلة صعبة لأننا نواجه إشكاليات متراكمة وموروثة لمدة سنوات والتي لم يتم تناولها في الفارط بصفة صدرية لكن هذه المرحلة كما أنها صعبة هي مرحلة واعدة في نفس الوقت لأن منظومتنا غنية بمؤسساتها وبإطاراتها ونحن كلنا نعمل سويا لمشروع إصلاح المنظومة.

كما أريد قبل أن أمر إلى الإجابة أن أترحم على النائبين الفاضلين اللذين وافاهما الأجل خلال الفترة النيابية الحالية السيد المرحوم ثابت والمرحوم سامي السيد راجيا من الله أن يتغمدهما بواسع رحمته وأن يلهم أهلهما وزملائهما جميع الصبر والسلوان.

كما رأينا في بداية الحصة أريد أن ننطلق من موضوع جيد حين نرى أولادنا الذين شرفونا وحضروا معنا اليوم صباحا تلامذتنا أقدموا على تمرين مهم في ممارسة العمل الرقابي من قبل المجلس وأريد أن أتفاعل حقيقة مع مقترح السيدة النائبة وأقول لها القطاع يوفر فرصة للتلاميذ والطلبة في إطار مشروع تتصرف فيه الوكالة التونسية للنهوض بالبحث العلمي ونحن مستعدون أن ندعمهم ونقول لهم أنه يمكن أن نوفر لهم جميع وسائل النجاح ليواصلوا أشغالهم.

سأحاول أن ألخص التدخلات والإجابة على تدخلات السيدة والسيدات النواب على أربعة أو خمسة محاور: المحور الأول هو كما تشرفتم مس قطاع التعليم العالي، المحور الثاني أريد أن يكون محور البحث العلمي وكذلك المحور الثالث هو محور الخدمات الجامعية الذي مازال يمثل عدة إشكاليات في القطاع وكذلك نعطيكم كلمة صغيرة على الحوكمة والانتقال الرقمي وتطوير واستعمال تكنولوجيات الحديثة في قطاع التعليم العالي والنقطة الخامسة سأتطرق فيها إلى عدة مسائل منها مناظرات الانتداب ومسألة الدكاترة والأساتذة العرضيين والى غيرها من النقاط التي سأحاول أن أكون وجيزا ولكن أعطيكم قدر الإمكان والمعذرة إذا نسيت ولم أجب أحد النواب على تساؤلاته، أقول لكم الوزارة على ذمتكم ومرحبا بأي تساؤل كونوا متأكدين أن تصلكم الإجابة في أحسن الآجال.

إذن ما قلته بالنسبة إلى المحور الأول وهو التعليم العالي أريد أن أبدأ بتقديم لمحة أولية على الأنشطة ذات الطابع الاستراتيجي التي بدأت فيها الوزارة والتي أخذت شكل مشاريع ونصوص قانونية التي نعمل عليها في اتجاه القطع مع التشريعات البالية والقديمة وتطبيقا لتوجيهات السيد الرئيس، ما انفك يدعونا إلى ثورة تشريعية تمكن من دعم الجودة وتحقيق انتظارات المواطن وخاصة الطالب التونسي في علاقة مع قطاع التعليم العالي والحقيقة عملنا على جملة من النصوص سأذكر أهمها وهي ليست كلها، ولكن يمكن أن نبوب المداخلة والإجابة.

إذن هناك النقطة الأولى في محور التعليم العالي هي التكوين الجامعي، أريد أن أقول لكم بأن الوزارة قدمت مشروع أمر متعلق بتأهيل المسالك التكوينية في اتجاه دعم ملائمة التكوين مع سوق الشغل، هذا أمر جاهز وتم عرضه على رئاسة الحكومة وهو في انتظار أن ينظر فيه المجلس الأعلى للتربية وهذا حقيقة هو إعادة الهيكلة وإعادة النظام في كل ما هو تأهيل مسالك التكوين وبعث مسالك تكوين جديدة.

مثلما أنجزنا مشروع نص جديد متكامل خاص بإصلاح دراسات الدكتوراه الذي يهدف الى صيغة جديدة للتشجيع في التميز في دراسات الدكتوراه وبالتميز نقصد جانبين: جانب الولوج إلى دراسات الدكتوراه وأيضا الظروف التي يعيش بها الدكتور حتى يقوم بدراسة الدكتوراه في أحسن الظروف ومن جهة أخرى نبحث على مأسسة البحث التطبيقي بإعطاء إطار يمكن من مهمة التكوين على مستوى الدكتوراه وهذا هو البحث العلمي التطبيقي الذي نصبو إليه ولاقتصادنا والنسيج الاقتصادي ينتظره.

كما عملنا أيضا على تفعيل نسق سلاح التكوين الهندسي وتم إعداد مشروع خاص بالشهادة الوطنية للمهندس في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا وهذه هي شهادة الهندسة التي يتم إسنادها بالنسبة إلى الطلبة الذين يتابعون التكوين الهندسي "bac + 5" مباشرة دون دراسات تحضيرية ومناظرة ثم ولوج المدارس الهندسية.

هذا لا يمنع أن الوزارة قامت كذلك في سنة 24 بدراسة استراتيجية كاملة تخص التكوين الهندسي وعلى إثرها تم إصدار الكتاب الأبيض وبحول الله في القريب العاجل سنبدأ في تطبيق ما جاء فيه من الإصلاحات التي تهم التكوين الهندسي ككل بصفة عامة ولهذا حتى اذا كانت هناك مسالك تكوين أو مطالب بعد الدراسات الهندسية كانت معطلة من قبل لهذا الشيء فإننا ننتظر هذه الدراسة الاستراتيجية لنعاود حوصلة وتنظيم دراسات التكوين الهندسية، كما تعرفون أن هناك مسالك الذين يكونون من "license" ويذهبون إلى التكوين الهندسي ومناظرات دخول مدارس المهندسين ومدارس التكوين الفلاحي وهناك شبكة "ISSAT" وتم درس هذا كله بحول الله هناك رؤية متكاملة في أحسن الآجال سيقع بسطها وتفعيلها.

كما نعمل أيضا في إطار تفعيل وتمكين أغلب الناس من التكوين، هناك مشروع بين الجامعة الافتراضية والجامعات التونسية، الجامعة الافتراضية التونسية والجامعات ستوفر تكوينا عن بعد في مسار الإجازة أو "licence" لكل من يحب أن يشارك وذلك في إطار تعزيز فرص التعليم مدى الحياة والتعليم عن بعد.

نقطة أخرى أيضا مهمة في محور التعليم العالي عملنا عليها هي نص خاص بمكافحة الانتحال العلمي وما ينجر عنه من مشاكل ومتابعة في إطار مناظرات الانتداب، إذن هذا نص جاهز أيضا وتم تمريره إلى رئاسة الحكومة وفي انتظار إصداره إن شاء الله في أفضل الآجال.

على مستوى التعليم العالي الخاص والذي تفضل به العديد من الزملاء السادة والسيدات النواب وتفاعلنا مع المبادرات التشريعية التي تفضلتم بها بتنقيح قانون التعليم العالي الخاص علما وأنه بطبيعتنا وقع التفاعل وقمنا بإحالة صيغة متكاملة في إطار العمل الحكومي ترمي الى تجاوز النقائص في القانون الجاري به العمل الآن في قطاع التعليم العالي الخاص والهدف منه أساسا هو إحكام المتابعة والمراقبة وإقرار مبدأ التدرج في العقوبات في إطار مؤسسات التعليم العالي الخاص بالإضافة إلى دعم فرص تشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه في إطار التدريس في قطاع التعليم العالي الخاص.

كذلك يمكن أن نقول أن الوزارة لا تتهاون في متابعة مؤسسات التعليم العالي الخاص كلما جاءتها التشكيات أو كما تفضل وطرح السادة النواب أقول بأن التفقدية تقوم بواجبها وكل مؤسسة تعليم خاص تم تسجيل وجود تجاوزات فيمكن غلقها لمدة خمس سنوات وهذا ما وقع لعدة مؤسسات منها واحدة في الأيام الأخيرة فقد سجلنا

تجاوزات في إسناد شهادات أو في تسجيل طلبة بغير الصيغ القانونية، إذن تم تنفيذ العقوبات بخلاف العقوبات الجزائية التي تنتظرهم.

بالنسبة كذلك إلى محور التعليم العالي الثالث منه ألا وهو السادة النواب كلهم تكرموا بمطالب إحداث وتعرفون أن إحداث المؤسسات الجامعية يجب أن يلبي عدة ظروف ومعطيات، هذا لا يمنع أننا نفكر حاليا في إطار إعادة النظر في الخارطة الجامعية ككل بالتوزيع بالاختصاصات بكل ما يستلزمه الاقتصاد التونسي وسوق الشغل التونسي حاليا، هذا لا يمنع أننا في الوقت الحالي خيرنا أن ندعم بعث وإحداث في مرحلة أولى مدارس علوم تقنيات الصحة بجندوبة وممرضين بالقصرين وبالقيروان لسد الحاجيات الملحة ونسير في هذا التوجه حسب حاجيات البلاد الوطنية والعالمية مع العلم أننا لا يمكن أن نتقدم في هذه العملية إلا بالتنسيق مع وزارة الصحة نظرا إلى ضرورة تأمين كل تربص مني وهو أساسي في التكوين شبه الطبي.

كما أريد اليوم أن أقدم لكم سبقا إعلاميا سبق وقلته ألا وهو بالتنسيق مع وزارة الصحة ومشكورين عمداء كليات الطب اتفقنا على زيادة تناهز 30% في طاقة استيعاب كلية الطب المتواجدة في تونس وهذا سعيا منا إلى توفير أكبر عدد ممكن من الأطباء وكذلك لمكافحة قلة تواجدهم في الداخل كما تعرفون في إطار تلبية الحاجيات الملحة للبلاد وتوفير الأمن الصحي.

وفي نفس التوجه الحكومي أيضا عملت الوزارة على فرص التوجيه الجامعي لحاملي شهادة البكالوريا ولا يخفى عليكم أن شهادة البكالوريا رياضيات تنقص ونعالج هذا التوجه مع وزارة التربية وان شاء الله عندنا مشاريع ونعمل سويا لتعزيز شعبة الرياضيات لذا مكناها بأكثر إمكانيات في الولوج إلى الاختصاصات العلمية والتشجيع على التوجيه المدرسي خاصة هذه التي نقوم عليها للشعب العلمية على مستوى التربية سنة الرابعة أي التوجيه المدرسي هذا ما يمكن أن أقوله سريعا لكم بالنسبة إلى محور التعليم العالي.

بالنسبة إلى محور البحث العلمي لا يخفاكم أن جهود التعليم العالي هي في تكامل مع خيار دعم البحث العلمي وتثمين نتائجه خاصة أن بلادنا تزخر بكفاءات ومؤسسات ذات صيت وأحسن دليل هو عدد النشريات وعدد التونسيين المتواجدين في المخابر وخاصة التقدم في إطار ترتيب الجامعات التونسية ومخابر البحث والغاية من كل هذا انطلقت الوزارة حقيقة من مدة حتى من قبل أن ألتحق أنا بالوزارة في صياغة استراتيجية وطنية للبحث العلمي وفي مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى مكونات النسيج الاقتصادي وبدأنا نعمل خاصة مع المعهد الوطني للإحصاء لإعداد ممسوحات تمكننا من أن نعرف حاجيات الوطنية في ميدان البحث العلمي.

كما قمنا بإعادة النظر في الخارطة البحثية في تونس وخاصة توزيع مخابر البحث والتوجه الحالي هو دعم الإحداثات في الجامعات الفتية والتي لم تأخذ حظها حقيقة في العشرية السابقة وهذا سيمكن الجامعات من مزيد التفاعل مع محيطها الجهوي والمحلي ورفع التحديات سواء في مجالات الطاقة، في مجالات الطب أو البيئة أو في مجالات المياه.

كذلك عملنا على مزيد حوكمة تمويل مخابر البحث وتحسين أوجه التصرف فيها في الموارد مع العمل على دعم قدرات المنظومة من حيث الموارد البشرية وذلك في إطار السعي إلى تسوية الوضعيات الشغلية تطبيقا لتوجهات السيد الرئيس بدعم المخابر بحاملي شهادة الدكتوراه وكذلك عملت الوزارة على دعم إحداثيات مدارس دكتوراه في الجامعات الفتية وخاصة جامعة قفصة وجندوبة والتي ليس فيها مدارس دكتوراه والملفات هي حاليا في إطار التقييم من طرف الوكالة للتقييم والاعتماد. كما تعرفون الوكالة دخلت في العمل، تم تأسيسها منذ عام 2022 كان التقييم يقع على مستوى الوزارة والآن أصبحت عندنا وكالة وطنية خاصة لكل ما هو اعتماد وتقييم سواء للتعليم العالي ومسالك التكوين والبحث العلمي ومخابر البحث.

كما لا يخفى عليكم أن نسبة الاستثمار للبحث العلمي من ميزان برنامج البحث العلمي المخصص للوزارة يقابل أو يناهز 46% رغم الإكراهات المالية التي تعرفونها والتي عرضت عليكم في نطاق مشروع الميزانية.

المحور الثالث وكما تفضل كثير من السادة النواب محور الخدمات الجامعية ونعرف أن كل طالب هو محور العملية الجامعية والبحثية وهو ما جعل أهدافنا تتمثل في توفير أحسن الظروف له في تعزيز تنميته الذاتية لتكون أيضا حاضنة للإبداع والتميز في إطار مؤسسات الخدمات الجامعية وعملنا في التسريع في هذا الإطار على مستوى القانون والتسريع كذلك في تنقيح عدة نصوص التي كانت موضوع بعض تساؤلاتكم، عملنا أولا على تنقيح الأمر المنظم للحياة الجامعية وهو أمر يسمح بتوضيح حقوق وواجبات الطالب في كل ما يخص التسجيل، عدد التسجيل، سحب التسجيل، تأجيل التسجيل وكل ما يخص العلاقة مع المدرسة هذا تم تنقيحه.

تم كذلك تنقيح القرار المتضمن لمقاييس إسناد المنح ومازال مشروع تم تنقيحه إن شاء الله ويهدف حقيقة وهو في اتجاه الترفيع في الدخل السنوي للأولياء حتى يتمتع الطلبة بالمنح الجامعية أو بالدعم أو بالمساعدة كما تعرفون عندنا المنح وعندنا المساعدات وعندنا القروض وهذا كله توفره الوزارة للطلبة حسب دعم ومداخيل العائلة.

كذلك تم تنقيح القرار المنظم للسكن الجامعي في اتجاه الترفيع في مدة الانتفاع، إلى حد الآن كان الطالب عنده الحق في عام والطالبة في عامين إذن نحرص على أن نرفع في هذه المدة على الأقل بسنتين للطالب وبثلاث سنوات للطالبة.

كذلك قمنا بمراجعة كراس الشروط الخاصة بالمبيتات الجامعية المعدة للسكن في اتجاه دعم الاستثمار الخاص في هذا المجال وتم كذلك صياغة مشروع أمر خاص يهدف إلى تنظيم العلاقة بين مؤسسات الخدمات الجامعية وكل ما هو منشطين ثقافيين ورياضيين وذلك لبلورة وتحسين الحياة الثقافية والأنشطة الثقافية في مؤسسات الخدمات الجامعية.

وكذلك أخيرا قامت الوزارة بتقديم مقترح وزارة الشؤون الاجتماعية قصد طلب الغاء شرط 28 سنة للانتفاع بأنظمة التغطية الاجتماعية بالنسبة إلى الطلبة وهذا لما لاحظناه في ارتفاع سن الطلبة أثناء مزاولة التعليم.

كذلك في مجال السكن الجامعي ورغم تزايد الطلب عليه وهذا ليس بالجديد وتعرفونه، محدودية طاقة الاستيعاب الموجودة ببعض الجهات وفرت الوزارة إلى حد الآن 66000 سرير وبلغت نسبة الإيواء

التي تمكنا من تأمينها 24% من نسبة الطلبة المسجلين بما في ذلك طلبة السكن الاستثنائي ويتواصل كما تعرفون في إطار العمل الاجتماعي وتواصل تمكين مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم، كما تم إفراد ذوي الإعاقة والحاجات الخصوصية بالرعاية الخاصة التي تلائم وضعهم الصحي داخل المؤسسات علما أننا قد أصدرنا في هذا الصدد منشورا خاصا بالإجراءات لحاملي الإعاقة وحاولنا أن نسهل لهم الى أكبر قدر الحياة ومتابعة دراستهم.

فيما يخص المنح أريد فقط أن أعطيكم فكرة أن مبلغ المنح والقروض والمساعدات التي أسندتها الوزارة سنة 2025 تبلغ 185 مليون دينار، انتفع بها بين منحة ومساعدة ما يقارب 153000 طالب من ضمن 260 ألف مسجلين ونحرص على تمكين أكبر عدد من المساعدات في هذا النطاق.

كذلك رقم آخر لكم أنتم في ما يخص الإطعام، لإعلامكم أنه يتم سنويا توزيع ما يقارب 14 مليون أكلة لفائدة الطلبة أي ما يقارب 78000 أكلة يوميا والتمشي الحالي كما تفضل أحد السادة النواب دواوين الخدمات الجامعية الثلاثة هي منخرطة في إطار الرقمنة لا لشيء إلا لنحاول الترشيد في حصر الحاجيات في مستوى الإطعام الجامعي بصفة مسبقة وهذا سيمكن المطاعم الجامعية وديوان الخدمات الجامعية من ترشيد الاستهلاك والحرص على ترشيد التمويل العمومي في هذا النطاق والبعد على إتلاف المأكولات.

بالنسبة إلى الإحاطة النفسية كذلك في إطار الخدمات الجامعية للوزارة عملت وقدمت كل ما في وسعها حتى تؤمن المساندة والمراقبة للطلبة في المبيتات الجامعية ووضعت منصة على الخط لمرافقة كل من يطلب خدمة مراقبة أو مساندة من عند أخصائيين نفسانيين والرقم الذي عندي أنه إلى حد الآن تمت مرافقة ما يقارب 2000 طلب لمن طلبوا مساندة ومرافقة نفسية.

في مجال الأنشطة الثقافية والعلمية تبذل الوزارة مجهودا كبيرا وهذا نشاهده بتطور التظاهرات الثقافية والرياضية الذي تطور بصفة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

أردت أيضا في ختام هذا المحور نحن بصدد العمل على تيسير استقبال وإدماج الطلبة الدوليين من خلال تطوير منصة تسجيل الطلبة الدوليين مع العمل على تركيز وكالة مستقلة تهتم باستقبالهم ومرافقتهم في تواجدهم في الأراضي التونسية.

ملاحظة صغيرة حول الحوكمة والانتقال الرقمي تعرفون أن هذا المحور يتضمن مشاريع ذات طابع هيكلي أساسا والوزارة انخرطت في إنجاز مشروع منظوم معلوماتي مندمج كبير وقامت بدراسة خاصة بتطوير النظام المعلوماتي الذي سيمثل حقيقة المتابعة من أول يوم ينتمي فيه الطالب أو الأستاذ أو الإداري إلى عائلة الجامعة، يمكن متابعة مساره الجامعي من ألفه إلى يائه وهكذا تكون عندنا صورة متكاملة على المسار الجامعي أو مسار الطالب أو المسار الإداري للأستاذ أو المسار المهني أيضا للعامل في الوزارة.

في هذا النطاق إذن بدأت خطوة أولى مع دراسة النظام المعلوماتي، وضعت مشروع السحاب الرقمي الذي تم تجهيزه في مركز الحساب الخوارزمي في مرحلة أولى في جزء أول في ما يناهز 10 مليون دينار والوزارة تكفلت أيضا في إطار برنامج ومشروع دعم الجودة بالمرحلة الثانية بـ 10 مليون دينار لتركيز مركز احتياطي مع المركز الأساسي سيأوي النظام المعلوماتي وسيكون على ذمة جميع المؤسسات والجامعات ومراكز البحث ودواوين ومؤسسات الخدمات الجامعية.

من ناحية أخرى أيضا أخيرا في إطار التشارك والتعاون الدولي مع الصين تم تمكين تونس من مركز حساب ذي قدرة عالية هو الثاني في إفريقيا تم تركيزه بمركز الحساب الخوارزمي وكذلك سيوضع على ذمة الباحثين والمدرسين وهو سيمكنهم من القيام بعملية المحاكاة الدقيقة والقيام بالحسابات العملية وفي السابق كانوا كلهم يلتجئون إلى مراكز الحسابات على المستوى الأوروبي وسنضعه أيضا على ذمة الأشقاء والإخوان الأفارقة إن أرادوا أن يستغلوه والمركز الأول موجود في جنوب إفريقيا ذو القدرات العالية والثاني هو هذا الذي تم تركيزه في تونس.

أيضا حريصون في إطار الأنظمة الترتيبية على استكمال الأطر الترتيبية اللازمة للنظام القانوني الخاص بالمؤسسات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية ولهذا سيسمح بمدهم بمزيد من الاستقلالية واكتسابها لمرونة التصرف التي نصبو كونها ستساهم في مساعدتها في إنجاز أهدافها وستكون طريقة سلسة في التسيير والتنظيم الذي يتماشى مع المعايير الدولية مثلما يصير في الجامعات والمؤسسات على المستوى الدولي هذا بالإضافة إلى دعم مسار الانخراط في الاعتماد سواء على مستوى المؤسسات أو الخدمات الجامعية أو الجامعات وهذا يمثل في حد ذاته هدفا ومعيار جودة تعمل الوزارة عليه حتى تكون جميع مؤسساتها متحصلة على الاعتماد.

بالنسبة إلى النقطة التي تمت إثارتها تتعلق بمناظرات الترقية والانتداب أريد أن أقول في هذه النقطة بالذات في البداية الوزارة تعيش في كل دورة انتداب وترقية للمدرسين الباحثين حقيقة التحدي كبير من حيث التنظيم خاصة أن عدد المناظرات كبير وعدد المترشحين هام حيث تشرف الوزارة على مناظرات يتم تأمينها من قبل 165 لجنة وطنية أكثر من 800 أستاذ في مختلف الاختصاصات والرتب وتركيبتها فيها جزء هام منها منتخب والجزء الآخر معين.

بالنسبة إلى الاعتراضات في الحقيقة لم يكن العدد كبيرا جدا كما وصلكم وعلى سبيل المثال مناظرات انتداب أستاذ مساعد فيه 4760 مترشح خلال هذه الدورة الأخيرة تلقينا ما يقارب 40 اعتراض وهذا في الأستاذ المساعد وعشر عرائض بخصوص مناظرات الارتقاء لأستاذ محاضر أو رتبة أستاذ تعليم عالي.

ولهذا نريد أولا أن نثمن المجهود المبذول من قبل مختلف اللجان، ولكن هذا لا يمنع أننا تعاملنا بجدية مع مضمون العرائض التي تلقيناها وتمت دراستها حالة بحالة في صورة وجود قرائن جدية للشبهات مع القرائن التي لا شك فيها أذنا بفتح مأموريات تفقد للتثبت في مضمون العرائض المقدمة مع التأكيد وما حرصنا عليه هو كون التقييم العلمي لا يكون إلا إذا تقوم به اللجان العلمية والوزارة حريصة على المحافظة على هذا الشيء.

بالنسبة إلى النقطة التي تمت إثارتها كثيرا من أغلب الاخوان والسيدات والسادة النواب التي تخص إصلاح منظومة الانتداب والترقية لمدرسي التعليم العالي في إطار مواصلة الإصلاح تم الانطلاق منذ الدورة الأخيرة كما تعرفون عبر تنقيح الأمر المنظم لهذه الانتدابات بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين وذلك حرصا منا على إضفاء مزيد من الشفافية والموضوعية على

المناظرات بإضافة مقتضيات تنص على ضرورة شبكة التقييم مسبقا ومد المترشحين بها قبل بدء اللجنة العمل وكانت تجربة نموذجية ونعمل حاليا على تقييمها في اتجاه مزيد التحسين على ضوء الشكاوي المقدمة لأننا اغتنمنا كل ما جاء في العرائض، عرضناه وقمنا بالمقارنة وحرصنا هو إيجاد الحلول والطريقة المثلى لتأمين أحسن الظروف وأكثر شفافية.

إذن الوزارة متوجهة حاليا نحو مراجعة نموذج شبكة التقييم لمزيد تدقيقها وكذلك تعويض تركيبة اللجان التي تمت ملاحظة ارتفاع عدد الشكاوي في علاقة بحسن سير أعمالها وكذلك نعمل على التسريع في نسق مراجعة النظام الأساسي للمدرسين الباحثين بإدراج مقتضيات خاصة تمكن من احداث هياكل طعن وتحكيم علمي عند الاقتضاء في حالة الشكايات.

بالنسبة إلى النقطة الخاصة بتشغيل حاملي شهادة الدكتوراه، في الحقيقة كما تعرفون هذا سؤال مطروح وطرحه أغلب الاخوان النواب لا يخفى عليكم أن الوزارة انطلقت منذ أشهر في عملية تجميع حاجيات المؤسسات الجامعية والمؤسسات العمومية للبحث من الانتداب في رتبة أستاذ مساعد التعليم العالي ووزارة المرأة حرصت وراسلت وتابعت الجامعات لتتحصل على عدد الخطط وهذه الإمكانيات وتمت جميع هياكل لاحتساب العقود والساعات الإضافية التكميلية بمناسبة تحديد الحاجيات ولا يخفى عليكم حرصنا على تحويل حجم الساعات الإضافية إلى عدد مقاعد أو إمكانيات انتداب أساتذة مساعدين.

ومن جهة أخرى قامت الوزارة بالمساهمة في فريق عمل على مستوى رئاسة الحكومة لصياغة نظام أساسي خاص لحاملي شهادة الدكتوراه بمصالح الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية وكل هذه المؤسسات يمكن لها ويجب أن تستفيد من مؤهلات وكفاءات أصحاب الدكتوراه خاصة في المجالات التي تهمها والمتصلة بالبحوث والدراسات والتخطيط والبرمجة والاستشراف ولكن لا يخفى عليكم حل هذا الملف لا يكون إلا على مراحل والعودة الجامعية على الأبواب ونحن مطالبون بأن نعمل على المناظرة ونواصل العمل مع جميع الأطراف خاصة مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية لبلورة حل شامل وجذري لأشكال تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه وهذا بالطبيعة يدخل في الدور الاجتماعي الذي تعمل عليه الحكومة وسيكون انتدابهم في مجال التدريس والبحث وذلك في إطار التوجه كما قلت الاجتماعي للدولة.

في ما يخص عقود إسداء الخدمات في مستوى البحث العلمي صحيح لحسن سير العمل بمنظومة البحث العلمي اقتضى التعاقد مع عديد الأعوان تم تعيينهم بوحدة الخدمات المشتركة للبحث ومشاريع التعاون الدولي في مجال البحث والتجديد عبر عقود إسداء الخدمات وتم تكليفهم بالقيام بعدة مهام إدارية ولوجستية ضرورية لضمان سير مرفق البحث العلمي واستمرارية هياكل مشاريع البحث ودورهم اليوم يعتبر أكثر من هام وضروري في هذه المنظومة ولذلك حصرت الوزارة الوضعيات بما يسمح بمعالجتها في إطار التوجه الاجتماعي للدولة وان شاء الله عن قريب بالتعاون مع جميع الأطراف تكون هناك رؤية واضحة وحلول تمتع هؤلاء الناس من حقوقهم.

بالنسبة إلى وضعية المدرسين العرضيين داخل شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية لا يخفى عليكم الأمر عدد 314 متعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التكنولوجي أن انتداب التكنولوجيا يقع أيضا عن طريق مناظرة تشتمل على اختبارات كتابية وشفاهية وهذه فئة العرضيين نحن حريصون أن نوفر لها عدد البقاع وبإمكانهم الترشح للمناظرة والتجربة التي تم اكتسابها في إطار تدريسهم هي إيجابية لهم ما يسمح بدعم حظوظهم بصفة كبيرة في الانتداب كتكنولوجيين في المدارس العليا للدراسات التكنولوجية.

طرح سؤال بالنسبة إلى التأهيل الجامعي أريد أن أقول لكم بأن الوزارة انطلقت في عمل كبير وهام بالتنسيق مع لجان الدكتوراه خصيصا لوضع برنامج ومقاييس موحدة للتأهيل الجامعي والتي سيقع اعتمادها من قبل لجان التأهيل الجامعي والدكتوراه بعد مصادقة مجلس الجامعات وتم إعداد مشروع متعلق بنظام الدراسات والامتحانات، هذا في ما يخص دار المعلمين العليا، عفوا تم إعداد الأمر المتعلق بنظام الدراسات والامتحانات والذي تمت إحالته الى مصالح رئاسة الحكومة.

تفضل السيد النائب بطلب فيما يخص المدرسة العليا للمعلمين كما تم في نفس الإطار إعداد مشروع عمل يخص إعادة هيكلة دار المعلمين والتي تمت إحالتها أيضا إلى مصالح رئاسة الحكومة.

فيما يخص إعادة التوجيه في جامعة قفصة أريد أن أقول لكم معلومة استنادا لمقتضيات جامعة قفصة أصدرت بلاغا على عدد بقاع مفتوحة معلن عليها وهذا يقع بالتنسيق مع الوزارة لأنه لا يخفى عليكم بقاع التكوين في التربية والتعليم يقع تحديدها بالتنسيق مع وزارة المالية لأنهم مع العكس يتم رصد ميزانية خاصة لهم في هذا النطاق يقع حسب كل عام 15% من عدد الطلبة المسجلين في هذه الشعب وهذا هو المقدار الذي يصدر في بلاغ رسمي من كل جامعة لفتح عدد البقاع التي يقع إعادة توجيههم.

هذا لا يمنع أن بعض النواب تساءلوا أيضا عن النقص لأن وزارة المالية كانت تعطينا 2500 مقعدا في العام الفارط وفي هذه السنة نقص إلى 1000 مقعد في إطار التربية والتعليم وهذا في إطار الانتدابات التي تمت في وزارة التربية وخلاف ذلك. إذن 1000 فيهم 650 طالب سيتم توجيههم من الباكالوريا الجديدة عبر منظومة التوجيه الجامعي وهناك 350 مقعدا مقسمين بين 13 جامعة لكل المؤسسات سيقع تمكينهم في إطار إعادة التوجيه.

بعض النواب قالوا بعد يوم أو يومين فالمعلومة وصلت للوزارة من جامعة قفصة يوم 30 بعد أربعة أو خمسة أيام ووجدنا أنفسنا في موقف لا نحسد عليه ولكن إذا تركنا لقفصة 140 طالب لأن نسبة الزيادة التي قدموها 100% وهذا بالنسبة إلى شعبة التربية والتعليم وبالنسبة إلى شعبة التربية البدنية كذلك وقع تقديم ما يقارب 100% من الأماكن التي وقع الإعلان عليها من طرف جامعة قفصة.

هذا لا يمنع أن هدفنا هو حقيقة توفير أحسن الإمكانيات، ولكن من مبدأ العدالة بين الجامعات وبين المؤسسات واحترام المناشير واحترام البلاغات التي صدرت من الجامعة لا يمكن إلا أن يحترموا طاقة الاستيعاب التي أعلنوا عليها والتي يجب أن يحترموها.

هذا ما عندي أتمنى أن أكون قد قدمت حوصلة وكما قلت لكم أعتذر إن كانت هناك إجابات أو أسئلة لم أجب عليها الوزارة دوما على ذمتكم مفتوحة مستعدة لمدكم بكل المعطيات والأجوبة لتساؤلاتكم وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي أتت على مجمل المشاغل التي تمت إثارتها ويبقى المجال مفتوحا ومتاحا لأي أجوبة كتابية تكميلية يتم تمكين السيدات والسادة النواب منها لاحقا.

زميلاتي زملائي الأفاضل،

إن هذا القطاع الحيوي الذي يبقى دوما محورا لاهتمام الأسرة التونسية سيبقى دون شك ركيزة من ركائز السياسات العمومية المرتبطة بتنمية الموارد البشرية ومجالا للمتابعة المستمرة للسيدات والسادة النواب وهو ما يتطلب منا في قادم الأيام أن نكثف الجهد وأن نضاعف السعي والعمل المشترك من أجل القضاء تدريجيا على كل الأسباب التي أدت الى انتشار الشعور بالإحباط لدى طيف واسع من الشباب. هدفنا المشترك والجامع ينبني على إرجاع الأمل وغرس ثقافة الطموح والتحدي والتعويل على الذات فمحمول علينا أن نعمل سويا على إعادة البريق إلى الجامعة والى البحث والتجديد العلمي الذي يعد بدوره من أهم مركز النمو في كل البلدان وأن ندعم البرامج والمشاريع التي ترتكز على تثمين دور الطاقات البشرية في دعم قدراتنا الإنتاجية والاقتصادية وتعزيز مقومات الرقي الاجتماعي.

وفي هذا السياق فإن مجلس نواب الشعب يجدد التأكيد على استعداده الثابت والمتواصل من أجل المساهمة الإيجابية والجادة في معاضدة مجهودات بقية مؤسسات الدولة من أجل وضع رؤية استشرافية للتعليم العالي واستراتيجية مستقبلية متكاملة للبحث العلمي وهو ما يستلزم مراجعة أهداف وغايات البرامج المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي والبحث عن سبل للانتقال نحو التخصصات المستحدثة والقائمة على الرقمنة والتجديد والمبادرة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات المنتجة للذكاء وللكفاءات في الاختصاصات التي يتزايد عليها الطلب داخليا وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له متمنيا لهم ولجميع إطارات وأعوان الوزارة التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له على أن نستأنفها للاستماع الى مداخلات السادة الزميلات والزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السادسة مساء وخمس وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة مساء وأربعين دقيقة)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الكلمة الأولى للسيدة الزميلة المحترمة سنية بن المبروك، عدد الدقائق ثلاث والمقعد عدد 30، تفضلي.

السيدة سنية بن المبروك

شكرا،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، اليوم أنقل إليكم بكل وجع ومرارة صوت أبناء الكرم الذين تعرضوا للظلم والقهر، أبناء الكرم الذين يقولون لكم أننا مواطنون تونسيون نتمتع بكامل حقوقنا التي كفلها لنا الدستور كالحق في التشغيل.

نحن أبناء الأحياء الشعبية لسنا مواطنين من الدرجة الثانية، نحن من قدمنا تضحيات وكنا في الصفوف الأولى في كل المحطات الهامة التي مرت بها البلاد واليوم نرفع صوتنا عاليا لتطبيق القانون ولا شيء سوى القانون.

أوامر السيد رئيس الجمهورية في القطع مع كل أشكال التشغيل الهش واضحة وأمام الصمت والتجاهل والتسويف المتعمد من السلط المحلية والجهوية لعمال المناولة ببلدية الكرم عمال التنظيف وعمال الحراسة الذين يعتبرون العمود الفقري للعمل البلدي وتم إيقافهم عن العمل يوم 30 جوان 2025 دون تمكينهم من أي إطار قانوني بديل أو تسوية وضعيتهم المهنية والاجتماعية.

أحلام شباب الكرم ضاعت مع مسؤولين بلا ضمير، مسؤولين جالسين في برجهم العاجي يتمتعون بامتيازات وسيارات ومكاتب، من سيشعر بالعامل البسيط الذي أصبح عاطلا عن العمل؟

رجاء نداء إلى أشباه المسؤولين، أخرجوا من مكاتبكم واستمعوا إلى مشاغل المواطنين والعملة الذين ظلموا بعد خمسة وعشرة واثنتي عشرة سنة عمل وجدوا أنفسهم في الشارع أم ننتظر تدخلا شخصيا من رئيس الجمهورية ككل مرة أو يقوم بزيارة فجئية للكرم ليكتشف الحقائق بنفسه؟

وعليه فإننا سيدي الوزير، نطالبكم بالتفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية وضعية العمال، تسوية نهائية بما يضمن كرامتهم وحقوقهم.

ومن هذا المنبر تحية إكبار إلى العمال المناضلين المهمشين عمال النظافة في كامل ربوع الوطن وهم سيدي الوزير في انتظار رد الجميل وضمان كرامتهم، فهل جزاء العمل والجد والكد الإقصاء والتهميش أم أن تونس تسير على مبدأ ما جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 141، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

كلامي موجه إلى وزارة التجهيز والإسكان،

طبعا، رئيس الجمهورية أمر بتهذيب الأحياء الشعبية والأحياء المهمشة في إطار تنمية مندمجة واليوم نلاحظ أن وزارة التجهيز وبالتحديد "l'ARRU" وكالة التهذيب والتجديد العمراني تقوم بتهذيب حي كامل في الجيارة من منطقة سيدي حسين وتترك ثلاثة منازل بدون تهذيب بتعلة أنها غير موجودة بالدراسة وهذا ما تم مدي به بالأمس خلال الزيارة التي قمت بها لمواطني الحي المذكور، الحي الذي

أتحدث عنه هو حي عبد الكريم الصايم عدد 3083 بالجيارة. هؤلاء مواطنون لديهم الماء والترقيم البلدي وقنوات التطهير والكهرباء فلماذا يتم تجاهلهم؟ نحن نتحدث عن العدالة ونتحدث عن الإنصاف، ولكن هنا لا يوجد لا عدالة ولا إنصاف.

وأنتقل إلى حي آخر وهو أرض الطرابلسي نفس الوضعية ثمانية منازل وحي كامل لم يتم تزويده بالماء الصالح للشراب يحفرون الحفر ويشربون ويغسلون منها. هذا أمر مؤلم خصوصا في ظل وجود ميزانية مرصودة وهؤلاء تم تجاهلهم وقيل أنهم غير مدرجين في الدراسة أو نسيناهم والميزانية انتهت يعني تم صرف الأموال. الأموال خصصت لآلاف الكيلومترات تم تزويد منزل وحيد بالماء بينما بقي حي بالكامل بدون ماء، هنا تطرح نقاط استفهام وهذا أعتبره ملف فساد والسيد رئيس الجمهورية أنجز هذا المشروع لإنصاف الجميع ولتزويدهم بالماء ولكي تمس عملية التهذيب كافة الأحياء فلماذا يتم التمييز؟

أنا أطلب من وكالة التهذيب العمراني ومن وزارة التجهيز مراجعة هذا المشروع والوقوف على هذه الإخلالات وكذلك بلدية سيدي حسين تتحمل المسؤولية عن هذه التجاوزات وأحملهم المسؤولية من هذا المنبر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 37، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيس،

مداخلتي بخصوص مركز التربية المختصة بحاجب العيون الذي تم الشروع في بناء جزء منه سنة 2019 بمبلغ قدره 90 ألف دينار. هذا المركز تم رصد مبلغ قيمته 180 ألف دينار سنة 2018 أو 2019 وتم صرف 90 ألف دينار كقسط أول وتمت عملية البناء سنة 2019 ثم تم التوجيه وكان هذا عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بموجب توكيل من رئيس جمعية "أمل النهوض بحاملي الإعاقة."

وجهت سؤالا كتابيا أول وكان الجواب أنه لا يوجد ما يثبت أن نسبة الإنجاز في حدود 60% فأعدنا إرسال ملف عبر الجمعية وقمنا بعدة مداخلات، ثلاث مداخلات تقريبا بحضور السيد وزير الشؤون الاجتماعية الحالي والسابق وكذلك رئيس الهيئة المشرف على الجمعيات. ثم وجهنا سؤالا كتابيا ثانيا ولم يصلنا رد ومنذ أيام وجهنا سؤالا كتابيا ثالثا نطلب فيه توضيحات حول مركز التربية المختصة بحاجب العيون.

أنتم تتحدثون عن البناء والتشييد أجيبونا هل أن مبلغ 90 ألف دينار المتبقية على الورق أم واقعية؟ نحن هنا نتحدث عن المال العام.
إذا تم صرف 90 ألف دينار عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي عن طريق الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالقيروان عن طريق الوزارة، المهم نريد معرفة مآل مبلغ 90 ألف دينار في سنة 2020 وفيها تأشيرة من الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالقيروان أحيلت الموافقة بصرف القسط الثاني بتاريخ 21 أفريل 2020.

نحن نتحدث عن ست سنوات، الدراسة الجديدة التي تم إعدادها تقول أنه يجب توفير 350 ألف دينار لإكمال 50% تقريبا من البناء المتبقي، أليس هذا فسادا؟ هذا فساد بعينه. بالنسبة لي طالما لم أتلق جوابا إلى حد الآن وطالما لا يوجد صدق فإنني أقول توجد شبهات فساد ويتحملون مسؤوليتهم.

لدينا الفصل 54 من الدستور الذي يدعو إلى الحفاظ على حقوق أصحاب ذوي الإعاقة، الفصل هذا غير مطبق ويخالفون الدستور، هذه البناية قائمة ينقصها استكمال الأشغال متى سيتم إتمام هذه الأشغال؟

مرة أخرى أدعو السيد وزير الشؤون الاجتماعية أن يجيبنا عن مآل مبلغ 90 ألف دينار، هل تم صرفها أم لا؟ إذا لم تصرف فلا بد من استكمال البناء وإلا فهذا يعتبر ملف فساد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 110، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، الدعوة موجهة إلى السيد وزير الداخلية لإعادة إعطاء تعليماته إلى الأعوان المكلفين بحراسة محيط المجلس لضمان وتأمين حسن دخول وخروج النواب من المجلس والالتزام بضوابط القانون بعدما تبين للجميع أن مدير منطقة الأمن في باردو ليس متعاونا.

كما نذكر بأنه أساسا يوجد بروتوكول معمول به في التعامل مع النواب ومن وضع أعوانا مكلفة بالحراسة في محيط المجلس هو نفسه من وضع الحواجز وكلف مدير منطقة الأمن ببارادو بالإشراف والتسيير في أكثر من مناسبة عشنا ممارسات وتجاوزات وسلوكات غير لائقة ومعاملات مستفزة أثناء دخلونا كنواب وخروجنا، المسألة وصلت إلى حد منع النواب من الدخول ومن الخروج أيضا بتعلة أوامر مدير منطقة الأمن ببارادو ومن نوع أيضا التقدم بشكاية للبلدية للتخلص من الحواجز والسماح لنا بالمرور.

المشهد أشبه ببوليس بن علي أمام الجامعات والمعاهد يمنع الطلبة من دخول مدرج الكلية، نتمنى من المكلفين بحراسة مجلس النواب وبتأمين دخول وخروج النواب يضعون في اعتبارهم أن هذا المجلس جاء من رحم الشعب وفي المرة القادمة سنجلب معنا ناخبينا في دوائرنا لكي يفتحوا لنا الأبواب ويؤمنون سلامتنا ما دام هناك أطراف داخل المجلس وخارجه تسعى إلى ترذيل مجلس نواب الشعب ما بعد 25 جويلية 2025 وتسعى إلى ترذيل النواب وقيمة النواب والمس من سلامتهم.

سيدي وزير الداخلية، هذه دعوة إلى إعادة إعطاء تعليماتك لما يسمى بالأعوان المنفلتين، قيل أن هناك أعوانا منفلتين لا يريدون تطبيق الأوامر وقيل أيضا أنهم محميون ولا يطبقون الأوامر لكن السؤال محميون من قبل من؟ ولمصلحة من؟ وإلى ماذا يريدون الوصول بهذه الممارسات؟

سيدي وزير الداخلية، نطالبك بإعادة إعطاء تعليماتك للأعوان المكلفين بحراسة محيط مجلس نواب الشعب وضمان وتأمين حسن دخول وخروج النواب من مجلس نواب الشعب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى الزميلة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني، لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 65، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيسة،

صحيح أن اليوم التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي متعددة هيكلية إدارية ووظيفية ويجب أن تعود إلى منطق الكيف ولا الكم لأن تونس اليوم تنتج خريجين أكثر بكثير مما تتحمله سوق الشغل دون ضمان حد أدنى من الجودة أو الآفاق التشغيلية ومن هذا المنطلق سيدي الوزير نقترح تقليص عدد طلبة الماجستير إلى النصف وذلك وفق مبدأ الملاءمة بين العرض الأكاديمي وطلب سوق الشغل.

ثانيا، تخفيض عدد طلبة الدكتوراه إلى 30% أو أقل بما يحسن جودة التأطير ويعزز الجدوى المهنية ويعيد لشهادة الدكتوراه قيمتها العلمية والرمزية.

كما نقترح إلغاء لجان الأطروحة "Commissions de thèse" وتحويل صلاحياتها إلى مدارس الدكتوراه انسجاما مع فلسفة إصلاح "LMD" وملاءمة التعليم العالي مع المعايير الدولية مما يساهم في تبسيط الحوكمة وتعزيز الاستقلالية وتقليص البيروقراطية الجامعية.

هناك نقاط بالفعل تحتاج اليوم إلى معالجة عاجلة ولعل أولها يرتبط بالحاجيات التنموية بمعنى أن يكون البحث العلمي مرتبطا بالحاجيات التنموية والصناعية.

إعادة النظر في الشراكة البحثية مع الاتحاد الأوروبي، المؤسسات التونسية في موقع تبعية ونحن اليوم نطالب بأن لا يكون القرار العلمي والمالي من الطرف الأوروبي، بل ينتقل إلى شراكة فعلية عادلة ومتوازنة.

سيدي الوزير، أبناؤنا يغادرون إلى الخارج طلبا للعلم وترحب بهم جامعات العالم، نطمح اليوم إلى فتح أبواب جامعاتنا لاستقبال طلبة العالم ونريد أن نستقطب ولا نستقطب.

في الحقيقة، أود أن ألفت انتباهكم أيضا سيدي الوزير إلى أن تصريحكم بتاريخ 15 نوفمبر 2024 خلال ملتقى حول الانفتاح الدولي للتعليم العالي، تحدثتم عن تعزيز جاذبية التعليم الجامعي في تونس واستقطاب الطلبة الدوليين. لقد بينت إحدى الدراسات أن استقطاب 100 ألف طالب دولي خلال السنوات القادمة ممكن وهذا ممكن ويدر على البلاد التونسية وعلى الاقتصاد الوطني بين مليار واثنين مليار دينار سنويا باحتساب رسوم التسجيلات الإقامة والنفقات المرتبطة بالحياة الجامعية.

هذا التوجه إن تم سيدي الوزير دعمه بسياسة حوكمة فعالة وبيئة جامعية محفزة لن يمثل فقط فرصة لتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، بل هو أيضا رهان تنموي يمكن أن يغير تموقع تونس إقليميا وأيضا دوليا وكان لدينا تسجيلات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 140 تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا السيدة الرئيسة،

تحدث رئيس الجمهورية عديد المرات عن الإدارة العميقة وعن تقاعس الإدارة بمختلف مفاصلها في خدمة المواطن وتقاعسها في فض الإشكالات المتشعبة وخاصة المتعلقة بالمشاريع المعطلة. هذا الواقع المرير ينطبق علينا تماما في ولاية توزر فرغم تغيير رأس السلطة الجهوية وحتى بعض المعتمدين بقيت كل المشاريع معطلة ومكبلة، بل أن الوضع زاد سوءا حتى مع ما نلاحظه من تزايد لعدد الجلسات والزيارات الميدانية الشكلية والتي لا تتجاوز مرحلة التشخيص فقط.

عديد الإدارات الجهوية أيضا لا تقدم شيئا، بل بالعكس أصبحت مجرد مطبات وعثرات لا يرجى منها خير، إدارة جهوية للفلاحة بأسطول سيارات ومساكن وظيفية وامتيازات بلا فعل يذكر. كل الجمعيات الفلاحية تعاني مشاكل والفلاحون يستغيثون نتيجة نقص المياه وتراجع الجودة وارتفاع التكلفة.

مربو الإبل أيضا محرومون من الانتفاع بالأعلاف وهو ما جعل القطيع يتراجع نتيجة الجفاف.

مشاريع فلاحية معطلة منذ سنوات على غرار واد الردم وصحن الطويل وزهمول رغم وعود السلطة الجهوية بإتمام إسناد المقاسم لشباب الجهة عديد المرات وحتى المراسلات والدعوات والمطالب التي ترسل لوزارة الفلاحة تختفي في أروقة المندوبية الجهوية للفلاحة بتوزر.

المندوبية الجهوية للتربية أيضا نقطة استفهام كبيرة إذ تبقى ولاية توزر تتذلل أسفل الترتيب في النتائج بالرغم من توفرها على بنية تحتية محترمة جدا بالمقارنة مع العديد من الولايات.

في ولاية توزر لدينا مندوبين جهويين لا يذهبون إلى مكاتبهم على الساعة الثامنة صباحا وحتى المساء لا يحضرون مقر المندوبية.

القطاع السياحي يعاني أيضا من مشاكل كبيرة نتيجة الإهمال المتعمد لصيانة المواقع السياحية مثل منطقة عنق الجمل وديكور "حرب النجوم" الذي أصبح في حالة يرثى لها.

أيضا المنطقة السياحية بنفطة والمسلك السياحي برأس العين على مرأى من الإدارة المعنية الصماء التي لا تحرك ساكنا والمشكل الأكبر هي التعطيلات التي يتعرض لها المستثمرون في القطاع السياحي واللامبالاة بحيث الإدارة لا تعمل ولا تسمح لأحد بالعمل والأمثلة على ذلك كثيرة موجودة ومتعددة ومستعدون أن نزودكم بكثير من الوضعيات.

المستشفى الجهوي الجديد بنفطة هذا المشروع المعطل أصبح لغزا محيرا فلا ترميم للمستشفى القديم الذي أصبح آيلا للسقوط ولا الانتهاء من استكمال المستشفى الجديد.

تركيز مركز الحماية المدنية بحزوة بقي حلما لأهالي المنطقة رغم التفاعل الإيجابي للسيد وزير الداخلية في هذا الموضوع ووعود السيد والي توزر بالعمل على تخصيص قطعة أرض لكن بقيت مجرد وعود لا أكثر.

دعوة إلى رئيس الجمهورية إلى زيارة ولاية توزر من المواطنين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عمار العيدودي، له ثلاث دقائق والمقعد رقم 15، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيدة الرئيسة،

كلمتي موجهة إلى السيد رئيس الدولة، باسم أهالي تالة وباسم عمال معمل الجير بتالة باسم أهالي تالة في أريافها العطشى أتوجه إليك بهذا النداء الأخير.

السيد الرئيس، 90 عائلة مطرودة من العمل، المعمل مغلق ولم تتلق جرايتها على امتداد 18 شهرا، هناك لوبيات تسعى جاهدة داخل وزارة الصناعة إلى إفشال عملية التفويت في المصنع للشركة الأجنبية. راسلناكم في ذلك كثيرا عن طريق السلطة المحلية وعن طريق السلطة الجهوية ولكن وقفنا أمام أمرين إما أن الرسائل لم تصلك لأن هناك من دوائرك من يخونك أو لأنك تسمع ولا تلتفت.

السيد الرئيس، أهالي تالة العطشى في البحيرة 8600 ساكنا في الشار في الكباسة هناك مشروع فساد، ملف فساد في الفلاحة. اشتكينا إليك كم مرة عن طريق وزير الفلاحة وعن طريق مختلف السلطات المعنية ولكن لا حياة لمن تنادي.

اليوم عمال المعمل في إضراب منذ الصباح ونحن نحاول أن نقنعهم وقد أقنعناهم حتى نمكن السلطة من البحث عن حل سريع وحل جذري، ولكن مرة أخرى لا حياة لمن تنادي.

السيد الرئيس، القصرين بصفة عامة وتالة بصفة خاصة يريدون لها أن تحترق يريدون لها أن تثور، نعم تالة على استعداد للثورة، ولكن تثور على الأعداء يعاقبونها لأنها أسقطت نظام بن علي، تالة مستعدة لأن تسقط أي نظام يضربها في الصميم.

تالة المدينة الأبية بأهلها التاريخيين لا يمكن أن تموت، أنتم تريدون لها الموت، تالة لن تموت.

يا سيادة الرئيس أمامك أمران إما أن تبحث الملف بجدية أو أن تنزل بنفسك إلى تالة.

في الأخير دون أن أطيل، "ميمونة تعرف ربي وربي يعرف ميمونة" وتالة جاهزة لأي ردة فعل وأنا ابنهم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال خدمي، له ثلاث دقائق والمقعد رقم 34، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم سأحدثكم عن ملف القباضة المالية بسيدي علي بن عون، هذا المشروع جاهز وله ثلاث سنوات وهو معطل والمار بمدينة سيدي علي بن عون الأبية يظن أن بها قباضة مالية. كنت قد راسلت السيدة الوزيرة السابقة عديد المرات وتحدثت معها حتى في أروقة مجلس النواب وفي عدة مداخلات من أجل حلحلة هذا الملف. آخر مرة قمت بمراسلة إلى السيدة الوزيرة الحالية بتاريخ 22 أكتوبر 2024 تقريبا سبعة أشهر ولم نتلق إجابة، الرجاء سيدتي الوزيرة، هذا حقي الدستوري ويجب أن أحصل على إجابتي في السؤال الذي أرسلته لك.

القباضة المالية رغم عدة وعود بتعلة عدم توفر الموارد البشرية إلا أنه حقيقة فهمنا أن الإدارة الجهوية بسيدي بوزيد لا ترغب في فتح القباضة المالية في سيدي بن عون لأن الأعوان الموجودين يريدون الراحة ولا يحبون العمل ولا يحبون التنقل مسافة تقريبا 30 كيلومترا ليقربوا الخدمات من المواطن.

اليوم نحن نقوم بإجراءات وثورة على مستوى الأداءات والضرائب وغيره ولا أتصور أن أخذ أموال من المواطن ستكون سهلة فالذهاب لمسافة 30 كلم أو 40 كلم رغم أنه واجب على الدولة في أداء واجبه الوطني. لهذا السبب تقريب الخدمات من المواطن يسهل لنا قيام المواطن بواجبه.

هذا الملف حقيقة نرى فيه الكثير من المشاكل مشاريع معطلة نخسر عليها مئات الملايين ثم نتركها معطلة بتعلات واهية وهو شكل من أشكال الفساد المالي أو الإداري.

بالنسبة إلى الموضوع الثاني وهو الحماية المدنية، مركز الحماية المدنية بين الحفر لم أفهم كيف تسند الصفقة إلى مقاول لديه ظروف ووضعيات مع البنك؟ اليوم الصفقة أسندت لهذا المقاول وحتى الآن لم تنطلق الأشغال، المفروض أن تنطلق الأشغال منذ أربعة أو خمسة أشهر وعندما جئنا نبحث وجدنا أنه لديه وضعيات مع البنك وبالتالي لا يستطيع أن يبدأ.

في الحقيقة كيف يتم إدارة هذه المسائل وإسناد الصفقات؟

تبقى تساؤلات الحقيقة محيرة وهذا كله يسير في إطار التنكيل بالشعب التونسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق والمقعد 69، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

البارحة يوم الأحد صارت ندوة في ولاية أريانة حول دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الرقمي في مكافحة الإدمان في الأوساط الشبابية. هذه الندوة كانت بحضور السيد وزير شؤون الشباب والرياضة، إطارات الولاية، السيد والي أريانة، المعتمدين، كتاب عامين البلديات، المديرين الجهويين، إطارات وزارة شؤون الشباب والرياضة يعني كافة الإطارات كانت موجودة وقلة قليلة من الشباب كانوا حاضرين مرتدين للباس المنظمة العريقة تقريبا المصايف والجولان وصارت الندوة مع المندوبين.

بدأت إشارة الانطلاق بدار الشباب البرنامج الوطني للسياحة الشبابية بدار الشباب بأريانة ثم قاموا بالندوة مع بعضهم السيد الوزير مع السيدين المعتمدين والكتاب العامين للبلديات والمديرين الجهويين وخرجوا جميعهم مقتنعين أن الإدمان ليس جيدا بارك الله فيهم، أقنعوا بعضهم وتحدثوا مع بعضهم وتواصلوا مع بعضهم ويعرفون فيسبوك وتيك توك وهكذا، متمكنون تبارك الله، جيل جديد وفي النهاية ختم بتكريم السيد الوزير السيد والي أريانة قدما له كأس وكذا وحدث كبير صار في ولاية أريانة في يوم أحد، 40 مكيف يشتغل و500 سيارة إدارية جحافل تأمين ليتم عقد تلك الندوة وانتهت مشكلة استهلاك المواد المخدرة في ولاية أريانة. لم أفهم لما تم تكريم السيد الوزير؟

أنا نائب عن سكرة 1 منذ أكثر من سنتين وهي بدون ملعب وهذه السنة تريدون لنا الخسارة؟ ملعب دار شباب سكرة غير مستغل إلى الآن يعني الشباب الذين يريدون أن تخبرهم عن وسائل التواصل الاجتماعي وفر له مكانا يلعب فيه الرياضة ليبتعد عن الإدمان، أنت لا تملك مكانا تلعب فيه، المكان الوحيد الموجود في المركب الرياضي ببرج الوزير تم كراؤها لإعلامي معروف في إذاعة معروفة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي، له ثلاث دقائق والمقعد رقم 70، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، في الحقيقة نحن في خضم الموسم السياحي خاصة أننا اليوم في ذروة الموسم السياحي العديد من العائلات التونسية في إطار السياحة الداخلية تتوجه إلى الفنادق أو أيضا تذهب إلى الشواطئ أو الشواطئ العمومية فيجدون العديد من الإشكاليات. هنا نأخذ على سبيل المثال وزارة السياحة وضعت رقما أخضر، الرقم الأخضر هذا موجود في كل استقبال فندق يمكن الاتصال به في حالة تشكي.

اتصلت اليوم بهذا الرقم ست مرات خلال ساعة يعني في ساعة اتصلت ست مرات بهذا الرقم ولم أتصل عل أحد مطلقا ولا يوجد أي رد على الرقم، نحن نضع رقما ولا نقدر أن نستمع حتى إلى شكايات المواطنين، اليوم هنا نتساءل ما هي الجدوى من وضع هذا الرقم؟ لماذا لا نسير نحو الرقمنة؟ أن يكون "QR code" أي مواطن يضع "QR code" في تطبيق موبايل يستطيع أن يعبر من خلاله عن تشكياته وعن امتعاضه أو يعبر عن المعلومة والمعلومة تنتقل مباشرة إلى الإدارة أو المندوبية الجهوية المختصة والمعنية بالتدخل وكذلك نجد في التطبيق كل التشكيات التي يقدمها المواطن ونستطيع أن نأخذ حتى الرأي وقد يكون هناك استبيان حول المدة التي قضاها ويمكن أن تكون أكثر نجاعة لتكون لدينا الإحصائيات والمعلومات وكل المعطيات المتعلقة بالموسم السياحي والمؤسسات السياحية والمدة التي قضاها المواطن.

ليس لدينا اليوم أرقاما دقيقة، ولكن لدينا أكثر من 700 نزل في تونس تضع رقما أخضر ونحن نعلم أن كل أسبوع يتغير السياح المقيمين في النزل وهناك دائما تشكيات وهناك دائما مشاكل تتطلب التدخل. 800 نزل، تصور كل يوم يتصل شخص بهذا الرقم؟ هل يوجد العدد الكافي من الأعوان القادرين على تأمين والاستجابة للتشكيات والاتصالات؟

الرقم بان بالكشف أنه غير قادر على استيعاب هذا العدد وهذا بخلاف وزارة السياحة الرقم الأخضر، اليوم هناك تشكيات كثيرة من الشواطئ العمومية التي لا يجدون فيها مساحات للسباحة بسبب تجاوزات بعض النزل على حساب مساحة الشواطئ.

اليوم الرقابة مهمة، ولكن آليات الرقابة يجب مراجعتها ويجب النظر فيها لتكون ذات جدوى وتستجيب لمعايير الرقمنة حتى تحقق الإضافة المطلوبة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن جربوعي، له ثلاث دقائق والمقعد رقم 11، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

قبل أن أبدأ مداخلتي أردت التوجه بسؤال، هل البناء والتشييد والتنمية في الجهات حسب مؤشر التنمية شعار انتخابي فقط أم هو منوال سياسي جديد؟ هذا سندرسه نحن كنواب في قانون المالية لسنة 2026.

مداخلتي اليوم موجهة إلى وزارة التجهيز، نحن في معتمدية منزل شاكر تعد مساحتها الجغرافية تقريبا خمس مساحة ولاية صفاقس، راسلت الوزارة وتحدثت عن هذه المعتمدية التي تقريبا المسالك الفلاحية الموجودة فيها تعد تقريبا 3130 كلم تم تعبيد ما يقارب 150 كلم فقط، راسلت الوزارة بعد زيارات ميدانية للفرع الموجود في معتمدية منزل شاكر، راسلتها في 2 ماي 2024 أجبتني السيدة الوزيرة والتي هي اليوم رئيسة الحكومة، تقول لي بأن الفرع الموجود في منزل شاكر يسير حاليا برئيس فرع وبعامل ويتم التدخل عند الحاجة لمسح المسالك.

نفس السؤال تجيبني عنه الوزارة في 2 ماي 2025: "يشرفني إعلامكم أنه تم توقيف العمل بالفرع منزل شاكر وذلك نتيجة عدم توفير الإمكانيات البشرية اللازمة" هذا هو البناء والتشييد، هل سيأتي يوما سنبكي فيه على ماضينا؟ معتمدية كانت في وقت ليس بالبعيد يوجد بها "deux gradeurs" وثلاثة سواق، لن نتحدث عن تعبيد الطرقات، نحن نتحدث عن "gradeur" لمسح المسالك من التراب لأن المواطنين لم يعودوا قادرين على الخروج من منازلهم، المنطقة التي نتحدث عنها يوجد بها 3130 كلم مسالك فلاحية ولا يوجد بها "gradeurs" وفي آخر البناء والتشييد يصل بنا الأمر إلى غلق المقر بصفة نهائية، هذه هي مؤشرات التنمية وهذه هي العدالة في المناطق الداخلية.

وبعد كل هذا أراسل الوزارة في 7 أوت 2023 تجيبني بخصوص المسالك التي تم برمجتها للقيام عن طريق التنمية المندمجة، تقول لي: "كما يتم التدخل حاليا بخمسة مسالك ضمن البرنامج الجهوي لسنة 2020: أولاد الداهش بطول كيلومتر ونص، العوايد تل العجلة 2 كيلومتر، مدرسة بوجربوع الشمالية نصف كيلومتر، مدخل مقبرة الزوايد نصف كيلومتر، طريق زعيبت بطول نصف كيلومتر".

وكذلك على البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022: مسلك مؤدي إلى المدرسة الابتدائية الوحيشي عوادنة بطول كيلومتر ونصف، إلى حد اليوم من 2020 لم يتم القيام هناك بأي شيء والوزارة تجيبني في 7 أوت 2023 تقول لي: "سيتم التدخل حاليا. من سنصدق اليوم؟ نحن كنواب لم نفهم توجه الدولة إلى أين؟ هل هناك استراتيجيات؟ هل هناك رؤية واضحة في جميع القطاعات؟ أتحدى أي شخص يأتيني ببناء وتشييد أو إن تم بناء أي شيء اليوم في المناطق الداخلية، نحن نطالب بشيء وحيد "gradeur" وسائق وزارة بأكملها لم تستطع توفير ذلك بينما في مناطق أخرى موجود ثلاثة أو أربعة لا تعمل.

رجائي كفانا رفع للشعارات إما أن نهض ببلادنا أو أننا سنبقى جميعا هكذا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

خطابي سأتوجه به إلى الحكومة التونسية الموقرة، هذه الحكومة التي اتسمت بالوعود الزائفة، حكومة تغالط شعبها، حكومة تبيع

الوهم والدليل هو الواقع والفيصل بيننا إن كنا نتهمها باطلا فيمكن للواقع أن يحكم بيننا.

لم أفهم المسار اليوم الخطابات والوعود في واد والحقيقة والإنجاز في واد فمثلا المناطق الداخلية في ولاية القصرين وفي دائرتي ماجل بلعباس وفي الأحياء الشعبية وأبناء الشعب المفقر، نتساءل اليوم ماذا أضيف له؟ ما الوعود التي تم تحقيقها له؟ الخطابات التي توجهتم له بها أين هي اليوم؟ إن لم تحقق الحكومة اليوم الوعود الدستورية من ماء وكهرباء ومن صحة وتعليم ومن بنية تحتية وطرقات ومسالك ريفية ما هو دورها؟ هل يتصورون بأن الشعب غبي؟

سأكون واضحا، اليوم هناك أمر ما يحدث إما أن على المستوى الجهوي والتقارير تصل مزيفة تزين الواقع أم أن التقارير تصل صحيحة والحكومة تضرب عرض الحائط مشاغل هذه الجهات وهنا تصبح غير صادقة ويصبح التعامل بالمكيالين شعب وجهات درجة أولى وشعب وجهات درجة ثانية، هل أن الحكومة وهل أن كل المسؤولين يعلمون اليوم بأننا شركاء في الوطن؟ أبسط شيء اليوم مشروع جنوب الولاية أو البرنامج الخصوصي أو المبادرات الخاصة ماذا حصل بخصوصها في القصرين؟

أنا أتحدى الحكومة التي وزراءها يعتقدون أن المجالس الجهوية تنشر تقاريرها أمام أهلنا في القصرين وأنها تقدم الأرقام الصحيحة وأنا أتحداها أن تعطيني دليلا بأنها صدقت في أي وعد جهوي توجهت به لشعب القصرين، حذار من الصمت الذي يخفي الغضب، حذار من الصمت...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

من المآسي التي تعاني منها مناطقنا الداخلية في سنة 2025 مشكل العطش واستمرار انقطاع الماء الصالح للشراب على أهالينا في جهة قفصة.

أعد لي التوقيت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أرجو إعادة التوقيت للسيد الزميل المحترم.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

من مآسي هذا الزمن أن أهالينا في المناطق الداخلية في سنة 2025 لا يزالوا يطلبون حقهم الدستوري في الماء الصالح للشراب، في جهة قفصة تقريبا الماء الصالح للشراب يكاد يكون منقطعا بشكل مستمر وخاصة مع فصل الصيف وحتى قبل فصل الصيف لأنه توجد مناطق إلى اليوم سكانها الذين يعدون بالآلاف لا يملكون حنفيات في منازلهم، معتمدية زانوش هنالك تقريبا أكثر من 800 عائلة أي ما يعادل 5000 ساكن دون ماء صالح للشراب في منطقة باطن زانوش والمشروع معطل منذ 2017، هل يعقل أن 5000 ساكن وتحدثنا عن هذا المشروع المعطل منذ 2023؟ الحكومة لم تتحرك ووزارة الفلاحة متعثرة في بحوثها وفي ضبط استراتيجياتها لا أدري في كل مرة تتحدث عن وإلى غير ذلك، هذا لا يمكن أن يستمر.

في منطقة الجرارة أيضا دون ماء صالح للشراب نتيجة محول كهرباء في منطقة الهلولة قفصة الشمالية حدث ولا حرج: منطقة أولاد وهيبة، منطقة الفج، أولاد أحمد بن سعد، مئات وآلاف العائلات دون ماء صالح للشراب. سيدي يعيش، منطقة جبل العبابسة، السوانية في منطقة قرار النواوي وغير ذلك، معتمدية القصر التاريخية بها أكثر من 50 ألف ساكن، في المدة الأخيرة يستمر انقطاع الماء لمدة أيام وأسابيع لا نعلم ما هو سبب ذلك هل هو نتيجة الأعطاب المتكررة والأعطاب المفتعلة وإفراغ الخزانات المفتعلة لتأجيج الأوضاع؟

سيدي الرئيس، أدعوكم إلى التدخل العاجل في ملف قفصة لأن الوضع خطير وكارثي جدا.

سيدي الرئيس، لا يمكن البناء والتشييد بإعادة رسكلة منظومة فاسدة لفظتها 25 جويلية، لا يمكن البناء والتشييد بإداريين يعطلون ومنهم من يتبجح بانتمائه إلى أحزاب لفظها التاريخ وأحزاب فاسدة إداريون فاسدون مديرون جهويون في الصحة وفي غيرها منذ سنوات في نفس الأماكن، لا يمكن إصلاح الوضع في قفصة بمثل هؤلاء المسؤولين.

دعوة إلى السيد الرئيس بأن يعتمد على كفاءات وطنية سواء في مستوى الحكومة والوزراء والمديرين الجهويين، أقولها بصراحة: هاتوا رجالا وطنيين لهذه المرحلة، لا يمكن أن تبني بلدا بمثل هؤلاء المسؤولين الذين لفظهم التاريخ هؤلاء الفسدة الذين يواصلون التنكيل بالمواطن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيس،

خطابي سأتوجه به إلى الحكومة الموقرة سنتحدث عن دولة في 2025 وعن مواطنين في ولاية الكاف في الشمال الغربي، سدود الشمال الغربي، المائدة المائية، الشمال الغربي اليوم يقطع فيه الماء لأيام وأشهر وسنوات في عز الصيف. أين الدولة؟ أين السياسات؟

الدهماني اليوم تشكو العطش، القصور تشكو العطش، السرس تشكو العطش، الجريصة تشكو العطش، كامل ولاية الكاف بمعتمدياتها وبأريافها تشكو العطش.

اليوم أتحدث عن وجع شعب يواجه الغلاء، يواجه البطالة، يواجه الفقر ثم يواجه العطش. ما نعيشه اليوم ليس مجرد تقصير، بل فشل ذريع في إدارة أبسط الملفات الحيوية غلاء المعيشة يكسر ظهور العائلات، شبابنا يدفع دفعا نحو اليأس والهجرة أو الانحراف. عن أي تنمية تتحدث هذه الحكومة، عن أي عدالة اجتماعية، عن أي إصلاح حين لا يجد المواطن قوت يومه ولا قطرة ماء في صيف لاهب؟ نطالب بإعادة ترتيب الأولويات: الكرامة، التشغيل والحد الأدنى من العيش الكريم.

نحن أمام حكومة عجزت اليوم حتى عن توفير أبسط حقوق الإنسان الماء الصالح للشراب وهنا أقول: أعيدوا لنا ماءنا ماء الشمال الغربي.

إلى متى يبقى المواطن رهينة الفوضى والأوساخ والنفايات التي أصبحت في كل شارع، روائح لا تطاق، بيئة خانقة، بلديات غائبة أو

عاجزة وغير قادرة اليوم حتى على أبسط مهمة فحتى النظافة أصبحت حلما في بلدنا، المواطن يدفع الضرائب ويتحمل الترفيع في الأسعار وفي المقابل يعيش وسط الأوساخ.

أين الدولة؟ أين رقابة الوزارة المعنية؟ كفانا بروتوكولات وصور ووعود لا تنفذ المواطن، اليوم لا يحتاج مسؤولين يزورونه لساعة ويرجعون لمكاتبهم في العاصمة، بل يحتاج إلى حلول واقعية، حلول مستدامة ترد له الكرامة وتحسّن ظروف عيشه، كفانا تمثيلا اليوم الناس عطشى جائعة تغرق في الأوساخ، الناس ملوا وأنتم مازلتم في جولات العلاقات العامة، الكاف العالي لم يتبق منه إلا اسمه، بقينا نعيش على الذكريات وعلى الحنين أمام الواقع: تهميش، عطش، بطالة، مؤسسات تغلق ومرافق تنهار، بلديات عاجزة، إدارات بلا نجاعة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسر قراري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الفلاحة، سأحدثك عن إشكال آليات تجميع الصابة ومشاكل صغار الفلاحين.

كانت وزارتكم قد أصدرت بتاريخ 4 جويلية 2025 بلاغا يتعلق بالمنحة الاستثنائية للتسليم السريع لكميات الشعير المقبولة بمراكز تجميع الحبوب من صابة 2025 وهو إجراء محمود استبشر به الفلاحون، لكن إذا يعتبرونه إجراء محدودا ومنقوصا وهذه سيدي الوزير رسالة من عدد كبير من صغار الفلاحين سألوها على مسامعكم:

"أريد أن أعلمك بأننا منذ مدة طويلة نعاني من مشكل كبير وهذا المشكل يعاني منه خاصة صغار الفلاحين الذين لا يوجد لديهم آلات حصاد للتمتع بالمنحة، تم التمديد إلى 12 جويلية، ولكن من المستحيل أن نتمكن من ذلك ونحن لم نحصد بعد نحن نبحث ونحاول، ولكن لم نجد آلات لأن كبار الفلاحين الذين لديهم آلات حصاد قالوا سنكمل حصاد أراضينا وبعد ذلك يرحم ربي وبالطبع بعد ذلك نتعرض أيضا لمشكل النقل والاكتظاظ في مراكز التجميع. نرجو إيصال صوتنا نحن صغار الفلاحين."

السيد الوزير، هذه معاناة صغار الفلاحين نحن نتحدث عن أمن غذائي لتونس ونتحدث عن سيادة غذائية فمن الأولى ومن الأجدر أن نحمي صغار فلاحينا وأن يتم التمديد بأسبوع آخر وبعشر أيام وبأسبوعين فهذا ليس مشكل لحماية أمننا الغذائي خاصة في مناطق تعيش على الفلاحة في جهة الكاف وخاصة بعد الأضرار التي لحقت بنا خلال الفترة الأخيرة نتيجة البرد.

نقطة ثانية أثيرها تتعلق باستغلال منجم سراورتان.

السيدة وزيرة الصناعة، نريد توضيحا حول الشركة الصينية ومدى استعداد الوزارة للتعاقد مع هذه الشركة لأننا سمعنا أكثر من كلام بين التوجه للتعاقد مع الشركة الصينية ومن أن الدولة ستستغل هذا المنجم ووعود بإيجاد 1500 موطن شغل جديد يصل إلى 10 آلاف موطن شغل قد استبشر الأهالي بذلك والناس يريدون أن يفرحوا وأن يجدوا متنفسا في الجهة لكن في الحقيقة الأخبار متضاربة، نطلب توضيحا من السيدة وزيرة الصناعة حول مدى تقدمها في هذا التعاقد مع الشركة الصينية أو بخصوص نية الدولة في استغلال المنجم بشكل مباشر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم شكري بن البحري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

رسالة عاجلة إلى رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة وإدارة "CNAM" الجهوية والمركزية وإلى أصحاب الصيدليات الخاصة ونقابتهم الوطنية، رسالة من 50 ألف مواطن في معتمدية عقارب المهمشة والمنسية، معتمدية بمناطقها الصناعية والسقوية وثرواتها الوطنية ومرافقها الإدارية المحدودة ومعاناتها اليومية الأزلية وأذكر بأن هذه المعتمدية لا يوجد بها مركز شرطة أو حماية مدنية أو مركز تكوين مهني أو مكتب تشغيل أو مركبات ترفيهية ولا "CNSS" أو "CNRPS" أو "CNAM" وتشهد انقطاعات متواصلة في الموارد المائية.

رسالة عاجلة من مواطنين يعانون يذهبون إلى الصيدليات ليأخذوا الدواء لكن لا يتحصلون عليه، يا حكومة يا وزارة يا "كنام" يا نقابة، كل الصيدليات في عقارب أوقفت التعامل مع "CNAM" وترفض إعطاء المواطن دوائه، المواطن "العقربي" الذي لديه منظومة طبيب العائلة ويريد أن يشتري الدواء عليه أن يدفع ثمن الدواء كاملا أو عليه أن يكتري سيارة بـ 50 دينار في النهار و70 دينار في الليل وهذا يكلفه أكثر من سيارة إسعاف من المستشفى ليذهب إلى مركز الولاية يبحث عن صيدلية تعطف عليه وتقبل التعامل مع CNAM وقيل أنها لم تدفع مستحقات الصيادلة من شهر نوفمبر، ولكن ما دخل المواطن؟ ما ذنب المواطن؟ ما دخله في دفع المستحقات وفي الديون الموجودة بين CNAM والصيدليات؟ في حين أن "CNAM" تقتطع مستحقاتها من أجر المواطن والمواطن "العقربي" يدفع الفاتورة وتأخير الصناديق الاجتماعية والبيروقراطية والضمانات باستمرارية لصرف الأدوية وللخروج من هذه الوضعية الكارثية.

ما الفائدة من منظومة "CNAM" عندما لا يستطيع المواطن أن ينتفع بها؟ وما الفائدة من كل المنظومات التي تم خلقها عندما لا يقدر المواطن على شراء دوائه ويتعذب عندما يحتاج ويمرض وعندما يريد أن يعالج نفسه وأن يعالج أبناءه وعائلته هذه الوضعية خطيرة ولا يجب السكوت عنها وهي تمثل انتهاكا صارخا لحق المواطن في العلاج وهي تتناقض تماما مع مبادئ العدالة الاجتماعية ومع ضمان ديمومة القطاع الصحي.

أطالب بإجراءات عملية فورية وعاجلة تتخذها الحكومة والوزارة والـ "CNAM" والنقابة لتسوية هذه الوضعية وهذا الإشكال وضمان استكمال سقف الأدوية في عقارب في أقرب وقت.

وأخيرا، أريد أن أذكر وأن أسأل "CNAM" ما الفائدة من مليونين الموجودة في بطاقة "لا بأس" التي تم توزيعها إذا لم يتم تفعيلها ونحن لا ندري ما يمكننا أن نفعل بها ولم تمكن المواطن من أن يصبح "لا بأس"...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا،

السيد وزير الفلاحة وقبل قدومك إلى البرلمان في جلسة الحوار المرتقبة راسلنا وزارة الفلاحة مرات ومرات والإجابات إما هزيلة أو متأخرة وهزيلة جدا، كشفنا لكم كم التعطيل الموجود في قفصة، بل كم الاستهتار بالمواطن وحقوقه ونذكركم بأن مناطق بأكملها تعاني من العطش لأسباب واهية وبيروقراطية مقيتة، الرواشد والطلح وبلخير والعيايشة تعاني يتمنون الماء قهرتموهم، بئر سعد وعود ببئر صالحة للشراب متى؟ عليكم بمصارحتهم، نقص فادح في مياه الشرب في القطار وفي مختلف عماداتها قلنا لكم ألف مرة بأن متساكني بو سعد يشربون من خزان غير صحي، ماذا صنعتم؟ ماذا فعلتم؟

بياضة حيث الأهالي يعانون راسلنا بخصوصها مرات ومرات، القوسة تعاني من العطش، ماجورة الدخلة يجبر أهلي هناك على أن يشربوا ماء غير صالح للشراب ماء مالح يقتل لقد تسببتم في مرض المواطنين بماجورة. النوامر الغربية قمتم بتعطيشهم إلى أن ملوا، السند المدينة يوجد بئر من 1974 أين البئر الثانية؟ ضيعة دولية آلاف الهكتارات في السند أهملتموها وقتلتوها "صحة ليكم" أرجعتمونا إلى النقطة ما قبل الصفر، مطالبنا ماء صالح للشراب والماء غير موجود.

السيد وزير الفلاحة، انتهوا لعمليات الحجز للحفارات غير القانونية فهي تمثل "ميزاب" رشوة وانتهوا لرخص الآبار في القطار وفي السند وفي بالخير فالناس في ولاية قفصة ملت وتعبت والإحساس بالضيم والقهر والإذلال والتهميش مآلاته وخيمة وتذكروا الحوض المنجمي في قفصة حيث الغضب ولا شيء غير الغضب.

السيد رئيس الجمهورية، أطالبك بزيارة في أقرب الآجال لولاية قفصة لتكتشف حجم المغالطة وحجم الفساد وحجم تضارب المصالح في كل القطاعات وأعلمك أن أغلب التقارير التي تصلك هي تقارير مظللة ومغالطة، السماء في قفصة ليست صافية غيوم سوداء وغضب وسخط ونقمة على وضعية تمس الكرامة غضب من أجل أبسط الحقوق الماء ولا شيء غير الماء لقد نزلتم بنا للمستوى الأدنى من الكرامة الإنسانية، تذكروا أن غضب قفصة عاصف جدا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد ماجدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا، الجلسات الحوارية إن كانت ستتواصل بهذه الطريقة فإنها جلسات فاشلة بأتم معنى الكلمة، وزراء يجيبون من يريدون وكلمة الحق لا تعجبهم هذه بلغة الشارع "حقرة" وتقليل من المواطن، عندما تصعب عليك المباراة تنسحب، عليك أن تجيب الناس حتى عندما لا يكون لديك حل أفضل من أن تسكت على مشكل وصلك من رحم الشعب، حكومة لا تسمع والمسرحية متواصلة والمواطن هو من يدفع الضريبة.

مهزلة الماء متواصلة في الرديف، أم العرايس، المتلوي، المضيلة، سيدي بو بكر وحتى إن وجد الماء يكون بنظام الحصص وهذا يزيد من التفرقة بين الناس، نريد إعطاءنا الماء في النهار ويمكنكم قطع الماء على كل المواطنين في الليل كبقية الجهات لأنكم بصدد تعطيش المواطنين وأعي جيدا ما أقول، أنتم تعطشون الناس يتم تهريب الماء لمغاسل الفسفاط والمواطن يبقى 15 يوما يتزود من "citerne" قديمة وغير صحية، يجب أن تجهز "bidon" وعليك أن تنتظر قدوم الشاحنة.

المتلوي قرابة 15000 منخرط كانت 130 لتر في الثانية تفي بالغرض والآن يتم تزويدها بـ 230 والماء لا يصل، عندما نتكلم يقولون الربط العشوائي إلى هذه الدرجة ما يزيد عن 80 لتر في الدقيقة تم سرقتها، عليكم أن تصارحوا الناس قنوات قديمة ومسدودة وكميات ضياع الماء مهولة تحت الأرض، عليكم بمصارحة الناس.

الرديف قرابة 7000 منخرط، لا مضخات ولا "فناطيس ولا كلابيات" مشكل تقني ويدفع المواطن فاتورة ذلك، أم العرايس نفس الشيء هناك معركة بين وزارة الفلاحة وبين " STEG" من أجل مستحقات مالية لكهربة الآبار تبقى الآبار معطلة والمواطن هو الذي يدفع الفاتورة.

المظيلة تشرب من الكتار وآبار العقيرة المبرمجة للمضيلة "تعكز" إلى حد الآن السقدود لا يوجد بها بئر "SONEDE" أولاد وهيبة بدو ماء تبديد، الدوار، سيدي بوبكر يعانون من نفس الإشكال، ماجورة ماء مالح نعود لنقطة ما قبل البداية نطلب "شربة ماء" مهزلة وجريمة في حق أهالينا، مشكل الماء فيلم نهايته مفتوحة، العملية سهلة جدا السيد وزير الفلاحة عليكم بتوفير المضخات وأكملوا حفر الآبار التي بدأتم في حفرها وعليكم بتجهيز الآبار وراقبوا سيشرب الجميع لأنه من العيب في 2025 نطلب شربة ماء، المواطن يطلب شربة ماء، مع الشكر.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نأذن برفع الجلسة، تصبحون على خير.

(كانت الساعة السابعة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهري جوان وجويلية 2025.

أيمن بن صالح بتاريخ 4 أفريل 2025، رمزي الشتوي بتاريخ 6 ماي 2025، رؤوف الفقيري بتاريخ 6 ماي 2025، عادل ضياف بتاريخ 29 ماي 2025، عصام البحري جابري بتاريخ 28 ماي 2025، عمار العيدودي بتاريخ 5 ماي 2025، محمود العامري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 22 أفريل 2025 و9 ماي 2025، محمود شلغاف بتاريخ 9 ماي 2025، سيرين مرابط بتاريخ 28 أفريل 2025، مريم الشريف بتاريخ 29 أفريل 2025، نور الهدي سبائطي بتاريخ 29 أفريل 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلي السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهري ماي وجوان 2025:

صلاح الفرشيشي بتاريخ 6 ماي 2025، حسام محجوب بتاريخ 26 ماي 2025، المختار عبد المولي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 8 و23 أفريل 2025، يوسف التومي بتاريخ 10 أفريل 2025.

وتقدم كل من السيد النائب محمود العامري بتاريخ 30 أفريل 2025 والسيد النائب عمر بن عمر بتاريخ 5 ماي 2025 والسيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 26 ماي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 30 ماي 2025 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 27 ماي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في جويلية 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

عبد العزيز الشعباني بتاريخ 13 ديسمبر 2024، أحمد بنور بتاريخ 18 فيفري 2025، نجلاء اللحياني بتاريخ 12 ديسمبر 2024، منال بديدة بتاريخ 29 أفريل 2025، سيرين مرابط بتاريخ 26 ماي 2025.

أخيرا تقدمت السيدة النائبة نجلاء اللحياني بتاريخ 12 جوان 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتلقت الإجابة عنه في شهر جويلية 2025.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع :سؤال كتابي حول متابعة مصالحكم لوضعية المسلخ البلدي برواد

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

يعاني القصابون في منطقة سكرة 1 على غرار كل قصابي ولاية أريانة منذ غلق المسلخ البلدي برواد في سنة 2019 من فقدانهم لمكان صحي مؤمن لذبح الدواب وهو ما يضطرهم للالتجاء للذبح العشوائي وبعد قرار الغلق صرح رئيس المجلس البلدي حينها أن هناك اعتمادات مرصودة لصيانة المسلخ مقدرة ب 2 مليارات و 800 مليون وكونه عقد عديد الاجتماعات بمقر ولاية أريانة لم تقضي لأي نتيجة هذا وقد عاينا زيارة السيد والي أريانة للمسلخ البلدي برواد في 09 جانفي 2025 والتي دعا إثرها إلى عقد جلسة مع كافة الإدارات الجهوية المتدخلة من أجل النظر في الإجراءات والسبل الكفيلة لإعادة نشاطه وتحميل المسؤولية للجهة المعنية المتسببة في هذه الوضعية وإهدار المال العام .

لذا أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

- ماهي تبعات زيارة السيد الوالي والقرارات المنبثقة عن الجلسة المعلن عنها بخصوص المسلخ البلدي برواد؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "أيمن بن صالح " عن دائرة سكرة 1 (ولاية اريانة)

ملخص السؤال:

"حول متابعة لوضعية المسلخ البلدي برواد"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية بالمكان أتشرف بإفادتكم بما يلي:

على إثر الزيارة الميدانية المجراة للمسلخ المذكور بتاريخ 09 جانفي 2025انعقدت بتاريخ 10 و28 جانفي 2025 جلستي عمل بمقر الولاية بحضور ممثلي الهياكل المعنية للوقوف على أهم العراقيل والصعوبات التي حالت دون تقدم مراحل تنفيذ مشروع وتأهيله واستحثاث الإجراءات حتى يستأنف نشاطه في أقرب الآجال وعملا بالتوصيات المنبثقة عنها تولت بلدية رواد اتخاذ التدابير التالية:

- **بتاريخ 20 فيفري 2025:** تم النظر في الملف التنقيحي للاختبار الفني للبناية والمختلف الشبكات وذلك من طرف البلدية ومصممي المشروع حيث تمت إثارة مجموعة من الملاحظات تم رفعها من طرف مكتب الدراسات المكلف بالاختبار وعلى إثر ذلك تمت المصادقة عليه من طرف المصممين ومن طرف مكتب المراقبة بتاريخ 25فيفري 2025 لاعتماده في الدراسات .

- **بتاريخ 13 مارس 2025:** تم عقد جلسة عمل للجنة الفنية للبناءات المدنية لبلدية رواد للنظر في الأمثلة التمهيدية الموجزة (APS) المعدة من طرف المهندس المعماري مصمم المشروع حيث تمت خلالها الإشارة على جملة من النقاط لأخذها بعين الاعتبار في تنقيح الأمثلة الهندسية المذكورة

- .**بتاريخ 08 أفريل 2025**: قامت اللجنة الفنية المذكورة بالنظر في الملف الهندسي التنقيحي المعد من طرف المهندس المعماري مصمم المشروع وتمت الصادقة على الأمثلة التمهيدية الموجزة (APS)

  - علما وأنه بتاريخ 14 ماي 2025 تلقت البلدية مراسلة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط تتضمن جملة من النقاط لأخذها بعين الاعتبار في تحيين دراسة إزالة التلوث والتي يقوم مكتب الدراسات المعني في هذا الأثناء بإعداد الدراسة المحيّنة وسيتم إحالتها فور إيداعها للمصادقة من طرف الوكالة المذكورة.

- **بتاريخ 21 ماي 2025:** انعقدت جلسة عمل اللجنة الفنية للبناءات المدنية للنظر في الأمثلة التمهيدية التفصيلية (APD) والتي تم من خلالها إثارة جملة من الملاحظات أهمها ضرورة المصادقة على دراسة إزالة التلوث من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حتى يتمكن المهندس المستشار اختصاص قسم السوائل من التدخل في ما يخص خاصة معالجة المياه المستعملة بأنواعها الصادرة عن المسلخ .

هذا وإن مصالحنا المركزية والجهوية تتابع هذا الموضوع لغاية تذليل الصعوبات التي عرفها المسلخ المذكور لجعله مطابقا للمواصفات الفنية التي تستوجبها المسالخ بصورة عامة وليسترجع بالتالي نشاطه بالجهة.

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :ك

الموضوع: في شأن الإشكاليات التطبيقية للفصل 4 من الأمر عدد 580لسنة 1974

تحية طيبة،

تبعًا لما ورد علينا من معطيات ميدانية وتشكيات صادرة عن مهني القطاع السياحي لا سيما وكالات الأسفار نتشرف بإعلامكم بوجود إشكال قانوني وتطبيقي يتعلق بالعودة إلى العمل بمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 580 لسنة 1974 والذي يحدّد عدد أفراد المجموعة السياحية بـ30 شخصا كحد أقصى .

وقد تم تسجيل حالات تم فيها إيقاف حافلات سياحية، استنادًا إلى هذا النص من قبل بعض الأعوان، مما خلق اضطرابًا في السير العادي للرحلات، وأثار ارتباكًا لدى السياح والمهنيين خاصة في ظل غياب منشورات تفسيرية أو تحيين رسمي لمقتضيات هذا الفصل .

وإذ ننوه إلى أن هذا الفصل قد صيغ في سياق تنظيمي يعود إلى أكثر من خمسين سنة، فإن واقع النقل السياحي الحديث وما شهده من تحولات على مستوى وسائل النقل والضوابط الجبائية والتقنية يجعل من الضروري التوقف عند مدى قابليته للتطبيق العملي وخاصة فيما يخص:

- سعة الحافلات السياحية المعتمدة رسميا،
- التوازنات الاقتصادية للرحلات الجماعية،
- وصلاحيات الهيئات المكلفة بالرقابة الميدانية.

كما تجدر الإشارة إلى وجود تباين في التأويل القانوني بين المصالح المتداخلة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبًا على صورة الوجهة التونسية في الأسواق الخارجية .

وعليه فإننا نلفت انتباه مصالحكم إلى أهمية تدارس هذا الوضع وإيجاد مقاربة موحدة في التعامل معه بما يراعي متطلبات التنظيم السياحي المعاصر، ويضمن وضوح الإطار القانوني وفاعليته في كنف احترام الصلاحيات القطاعية لكل هيكل .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب

بمجلس نواب الشعب

رمزي الشتوي (عن دائرة توزر)

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الوارد على مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 2025/05/23 بالنظر في الإشكاليات التطبيقية للفصل عدد 4 من القرار عدد 580 لسنة 1974 المتعلق بضبط حقوق وواجبات أدلاء السياحة والذي يحدد أفراد المجموعة السياحية ب 30 شخصا كحد أقصى .

نص الإجابة :

وجب على وزارة الداخلية إحاطتكم بأنها منخرطة في سياسة الدولة الرامية إلى الدفع بالقطاع السياحي والحفز على الاستثمار السياحي عن طريق تعزيز المنظومة الأمنية السياحية وتوفير بيئة آمنة ومستقرة.

أما بخصوص موضوع سؤالكم المتعلق بمراجعة تطبيق الفصل الرابع من القرار عدد 580 لسنة 1974 المتعلق بضبط حقوق وواجبات ادلاء السياحة والذي ينص على أنه" لا يجوز لأدلاء السياحة أن يقدموا خدماتهم إلى مجموعات من السياح يفوق عددهم الثلاثين شخصا..."

ومن هنا تم تسجيل عديد التجاوزات من طرف أصحاب وكالات الأسفار من الصنف" أ "من خلال عدم التقيد بمقتضيات القرار المذكور وخاصة بما جاء في فصله الرابع ويتمثل هذا التجاوز في عدم اصطحاب الدليل لوفد سياحي يتجاوز عدده 30 فردا.

وإن احترام القوانين والتراتيب المنظمة للمهنة وإنفاذها وهي قوانين نافذة باعتبار أن القرار المذكور ساري المفعول إلى حد التاريخ يعد من صميم مهام وزارة الداخلية وفي هذا الإطار تعمل وحداتنا الأمنية في إطار دورها الرقابي على تطبيق القانون والتصدي لمختلف المظاهر المخلة بتنظيم الرحلات السياحية حيث أن التساهل في عدم إحكام مراقبة الوفود السياحية وأدلاء السياحة من شأنه أن ينجر عنه اللجوء إلى تنظيمها بطرق غير قانونية وما يخلفه من إضرار بالقطاع بشكل عام

وللإشارة، فقد تم عقد ورشة عمل مشتركة بين المتدخلين في القطاع بتاريخ 2025/05/06 بمقر وزارة السياحة حول متابعة الموسم السياحي وقد تطرق السيد رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى مسألة عدم العمل بأحكام الأمر عدد 580 لسنة 1974 وتم إفادته أن القرار المذكور لايزال ساري المفعول طالما لم يصدر نص يلغيه أو ينقحه أو يتممه وهو ما سانده السيد وزير السياحة

وتبقى وزارة الداخلية بهياكلها الإدارية والأمنية حريصة على إنفاذ القانون بالتنسيق مع السلطة القضائية وبتناغم تام مع مختلف السلط الجهوية من خلال البحث عن الحلول الكفيلة بحل الإشكاليات وتجاوز العقبات وأيضا بالسعي لإنجاح الموسم السياحي والدفع بالنشاط السياحي والتحفيز على الاستثمار في المجال السياحي باعتباره رافدا من روافد التنمية.

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الأعوان والضباط المنتسبين الى وزارة الداخلية المحالين على التقاعد بسبب عجز بدني .

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسى والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

- متى سيتم تطبيق مقتضيات القانون عدد 50 لسنة 2013 المؤرخ في 19 ديسمبر 2013 المتعلق بضبط نظام خاص للتعويض عن الاضرار الناتجة لأعوان قوات الامن الداخلي عن حوادث الشغل والامراض المهنية على الاعوان والضباط المحالين على التقاعد بسبب العجز البدني الناتج عن حادث شغل قبل سنة2011 ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب " رؤوف الفقيري"

عن دائرة جندوبة - غار الدماء - وادي مليز (ولاية جندوبة)

ملخص السؤال:

"حول وضعية الأعوان والضباط المنتسبين إلى وزارة الداخلية المحالين على التقاعد بسبب عجز بدني"

نص الإجابة:

اعتمادا على مقتضيات الفصل 42 من القانون عدد 50 لسنة 2013الذي نص " **تنسحب أحكام هذا القانون على حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تضرّر منها أعوان قوات الأمن الداخلي والتي تمت معاينتها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ ولم تحدد بشأنها نسبة العجز**..." تولت مصالحنا المعنية القيام بالإجراءات التالية:

- عرض ملفات إطارات وأعوان الأمن الوطني المتعرضين لحوادث شغل والذين لم يتم تحديد نسب عجز بدني في شأنهم (بما في ذلك ملفات المحالين على التقاعد من أجل العجز البدني المستمر الناتج عن العمل قبل سنة 2011) على اللجنة الطبية لحوادث الشغل والأمراض المهنية بوزارة الداخلية التي تولت بدورها النظر في صبغتها الشغلية وتحديد نسب عجز بدني مستمر في شأنهم
- تمكينهم من التعويضات المالية المستوجبة لهم (منح رأس مال أو جرايات تعويضية شهرية)
- .إصدار شهائد في تحمل مصاريف علاجهم لدى وحدات صحية عمومية أو خاصة
- تمكينهم من استرجاع مصاريف العلاج التي تم إنفاقها على كاهلهم الخاص .
- إيفاد البعض من المتضررين للعلاج بالخارج .

أما فيما يتعلق بالوضعيات التي تم تحديد نسب عجز بدني في شأن أصحابها قبل صدور القانون عدد 50 لسنة 2013 (بما في ذلك وضعيات تمت إحالتهم على التقاعد من أجل العجز البدني الناتج عن ممارسة العمل قبل سنة 2011) والمستثناة من نطاق تطبيق القانون، فقد تمت استشارة المحكمة الإدارية بخصوص النظام المستوجب اعتماده لتعويض أصحابها، فأفادت بأنه يتوجب التعويض لهم بناء على مقتضيات المرسوم عدد 03 لسنة 1972 المتعلق بنظام الجرايات العسكرية للسقوط وللغرض فقد بادرت الإدارة بعقد سلسلة من الجلسات مع جميع الأطراف المتداخلة في الموضوع التي أفضت نتائجها لإعداد مشروع دليل عملي يتعلق بكيفية التعويض للمعنيين على معنى أحكام المرسوم المذكور لتجاوز الإشكاليات العملية المطروحة .

وعلى إثر مبادرة تشريعية من بعض نواب مجلس الشعب تتعلق بمشروع قانون ضمن تحت عدد 2025/042 لتنقيح الفصل 42 من القانون عدد 50 لسنة 2013 ويصبح كما يلي " تنسحب أحكام هذا القانون على حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تضرر منها أعوان قوات الأمن الداخلي سواء تم تحديد نسبة العجز الناجم عنها أو لم يتم تحديدها ولو تمت معاينتها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ " وهو ما سيمكن من تسوية جميع ملفات حوادث الشغل والتعويض لها بنظام تعويضات موحد وتجنب وجود فوارق بين المتضررين وبالتالي على ضوء ذلك فإنه سيتم البت في وضعيات الإطارات والأعوان المحالين على التقاعد من أجل العجز البدني المستمر الناتج عن العمل والذين تم تحديد عجز بدني مستمر في شأنهم سابقا حال المصادقة على مشروع القانون سالف الذكر من قبل مجلس نواب الشعب.

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تسوية وضعية المساكن الاجتماعية بمدينة عمر المختار بمعتمدية سيدي حسين

المرفقات: ملف في الغرض .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن متساكني مدينة عمر المختار من عمادة المغيرة إنزال بمعتمدية سيدي حسين يرغبون في الحصول على شهادة الملكية بخصوص المساكن الاجتماعية الموضوعة على ذمتهم منذ سنة 2008بما يمكنهم من صيانة هذه العقارات عند الحاجة التي اهترأت وأصبحت تمثل خطرا على حياة بعض السكان .

- لماذا لم يتم تسوية هذه العقارات وتمكين متساكني الحي المذكور من شهائد ملكية حتى يتمكنوا من صيانتها؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" عادل الضياف"

عن دائرة سيدي حسين (ولاية تونس)

ملخص السؤال:

" حول تسوية وضعية المساكن الاجتماعية بمدينة عمر المختار بمعتمدية سيدي حسين"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي تونس أتشرف بإفادتكم أن مدينة عمر المختار مقامة من طرف شركة افريقيا للتجارة والاستثمار ليبية الجنسية على قطعة أرض على ملك الدولة الخاص تمسح19 هك 89ار 48 ص من الرسم العقاري عدد 110265/38013 والتي تم تخصيصها لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 08 مارس 2006وتضم عدد 600 شقة سكنية وقع إسنادها من طرف المجلس الجهوي لولاية تونس بموجب عقد وضع على الذمة .

حيث وتبعا لرغبة المنتفعين بهذه المساكن والذين ما انفكوا يترددون على مصالح الولاية للمطالبة بالتسوية اتجه الرأي إلى تسوية الوضعية العقارية للمنتفعين وتمت مراسلة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (الإدارة العامة للتصرف والبيوعات) لإيجاد صيغة مثلى للتسوية وتخصيص العقار لصالح المجلس الجهوي، كما انعقدت جلسة عمل بمقر وزارة التجهيز والإسكان بحضور ممثلي المصالح المعنية بالولاية بتاريخ 21 أفريل 2025 حول أشغال تحسين ظروف العيش ودراسة إمكانية القيام باختبارات فنية معمقة في خصوص الحالة الهيكلية للعمارات والتي شهدت تدهورا هيكليا كبيرا منذ سنة 2017

ويبقى هذا الموضوع محل متابعة مستمرة من قبل جميع الهياكل المتدخلة لإيجاد حلول جذرية لوضعية هذه المساكن وتسويتها نهائيا.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

تحية طيبة،

- متى يتم اعطاء الاذن للسادة الولاة بتطبيق الفصل 13 من قانون المالية 2025 حول المسؤولية المجتمعية خاصة لمعاضدة مجهود الدولة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب

" عصام البحري الجابري"

(عن دائرة قابس المدينة وقابس الغربية)

ملخص السؤال:

"طلب تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات العمومية بالجهات"

نص الإجابة:

تبعا لتساؤلكم حول الدعوة إلى تفعيل الفصل 13 من قانون المالية الرامي إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات العمومية المنتصبة بالجهة وتكريس العدالة الاجتماعية عبر توفير الموارد المالية لتمويل البرامج والمشاريع الجهوية ذات الأولوية وتحقيق التنمية المستدامة .

وفي هذا الإطار، وسعيا من المصالح الجهوية لتفعيل الدور التضامني لهذه المؤسسات التمويل بعض المشاريع المهمة خاصة في المجالات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، قامت مصالح ولاية قابس بإعداد مشروع اتفاقية إطارية تهدف إلى خلق إطار تشاركي بين الولاية والمؤسسات المنتصبة بالجهة والمساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين وهي في مرحلة الاستشارة على المستوى المركزي لترى النور في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

الموضوع: حول الوضع الأمني بفوسانة

بناء على الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم بهذه الأسئلة للتدخل السريع في الوضع الأمني الذي أصبح مترديا جدا لكثرة الجرائم وترويج المخدرات والسرقات وقد تقدمنا سابقا بطلب إحداث مركز شرطة ورفضت مصالح الوزارة الموافقة تحت حجة أن المجموعة الامنية المرصودة تغطي الاحتياجات في حين تبيّن أنها عاجزة بسبب اتساع جغرافية فوسانة وبسبب النقص البشري والدعم اللوجستي.

- فمتى سيتم التفكير جديا في إحداث مركز شرطة للمدينة يهتم بالوثائق وديمومة الحضور للحد من الجريمة المتصاعدة؟

- وإذا أقرّ ذلك فمتى تفكر الوزارة في بعث مركز استمرار يأخذ المشغل عن مركز الحجابة في علاقة بالتوقيت الإداري ومتى ستدعم الوزارة المركز الأمني العمومي الحالي بالأعوان والسيارات والموارد المالية؟

ولكم سديد النظر .والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب عمار العيدودي

عن دائرة تالة - حيدرة - فوسانة (ولاية القصرين)

ملخص السؤال:

"حول الوضع الأمني بفوسانة."

نص الاجابة :

أتشرف بإعلامكم أنّ معتمدية فوسانة تتمركز بها عديد الوحدات الأمنية على غرار مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بفوسانة الفرقة المختصة في البحث في العنف ضد المرأة والطفل، فرقة الإرشاد الحدودي، فرقة الحدود البريّة المتنقلة، مركز الأمن العمومي بخمودة وفرقة الحرس البلدي ويتم دعمها بدوريات يوميّة من قبل فرقة الأبحاث والتفتيش بتالة .

حيث تقوم وحدات الحرس الوطني بالقصرين بتأمين كامل مرجع النظر الترابي بصفة مستمرة وعلى مدار 24 ساعة، وذلك بالاعتماد على خطة أمنية محكمة تضم كافة الاختصاصات، ولم يتم تسجيل أي تذمرات في هذا الخصوص من قبل أهالي القصرين .

كما حققت الوحدات الأمنية نجاحات ملموسة في شتى المجالات، خاصة في مجالي مكافحة الإرهاب ومكافحة ظاهرة ترويج المخدرات والتي كان لها وقع إيجابي لدى أهالي الجهة بالإضافة إلى تأمين تنقلات حوالي 7500 سائح أجنبي منذ دخولهم ولاية القصرين إلى حين مغادرتهم دون تسجيل أي إشكاليات خلال سنة 2024.

وفيما يتعلق بالنقطة المتمثلة في طلب تغيير نظام العمل بمركز الأمن العمومي للحرس الوطني بفوسانة من مركز حجابة إلى مركز استمرار، فإنّ عمل الوحدات الأمنية يكتسي بعض الخصوصية باعتبارها غير مرتبطة من حيث مباشرة القضايا العدلية بفتح باب المركز من عدمه وغير مقتصرة على اختصاص الأمن العمومي فقط حيث يتم تغطية ومواكبة كل الأحداث واتخاذ ما يتعين في شأنها من تدابير إجراءات عدلية بصفة مستمرة على مدار 24 ساعة، وذلك من خلال الدوريات المتواجدة والمنتشرة بكامل مرجع النظر والتي تعمل ضمن منظومة أمنية مندمجة ومتكاملة تشترك فيها جميع الاختصاصات، هدفها المحافظة الدائمة على الأمن العام وحماية الممتلكات العامة والخاصة .

وتجدر الإشارة أن مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بفوسانة يتمتع بسيارة جبلية رباعية الدفع حالتها جيّدة وتعمل بالوحدة وسيتم النظر في تدعيم الوحدة المذكورة بسيارة إدارية جديدة عند توفر الإمكانيات .

وباعتبار أن المركز الأمن العمومي المذكور يضم في رصيده البشري عدد 17 عون وإطار أمني كما أن وحدات منطقة الحرس الوطني بتالة تضم بدورها 159 عون وإطار أمني دون اعتبار أعوان الوحدات الحدودية البرية، وهي تقوم بواجبها الأمني وتحقق نجاحات على مستوى

بسط النفوذ الأمني بالجهة مما يكون معه والحالة تلك إحداث مركز أمن وطني جديد غير ضروري في الفترة الحالية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية .

الموضوع: حول وضعية المنطقة الصناعية بمعتمدية سيدي الهاني

نظرًا لما تلعبه المنطقة الصناعية بمعتمدية سيدي الهاني من دور حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل بالجهة، فإنني أطلب من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية :

1. هل هناك برنامج وطني أو جهوي لتهيئة المنطقة الصناعية بسيدي الهاني وتحسين بنيتها التحتية بهدف جعلها منطقة جاذبة للاستثمار؟
2. ما هو برنامج الوزارة لربط المنطقة الصناعية بسيدي الهاني بشبكات التطهير والغاز؟
3. ما هي وضعية المقرات الصناعية المغلقة منذ سنوات؟ وهل قامت الوزارة بجردها ومعرفة أسباب غلقها؟
4. هل هناك إجراءات أو خطط لتحفيز المستثمرين للانتصاب بهذه المنطقة، سواء عبر الامتيازات الجبائية أو تسهيل الإجراءات الإدارية أو غيرها من الحوافز؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/02حول وضعية المنطقة الصناعية بمعتمدية سيدي الهاني

نص الإجابة:

بخصوص موضوع تساؤلكم على وضعية المنطقة الصناعية بسيدي الباني من ولاية سوسة حيث تساءلتم عن النقاط التالية :

- مدى توفر برنامج تهيئة المنطقة الصناعية وتحسين البنية التحتية ،
- برنامج الوزارة للربط بشبكات التطهير والغاز،
- وضعية المقرات المغلقة وأسباب الغلق،
- خطط حفز المستثمرين للانتصاب بهذه المنطقة.

يهم وزارة الداخلية إحاطتكم بالإجابة التالية:

- **بخصوص برنامج التهيئة والبنية التحتية:**

- تم تخصيص عقار دولي يمسح 30 هكتار لاقامة المنطقة الصناعية بمعتمدية سيدي الهاني،

- تم إعداد مشروع التقسيم منذ سنة 2006 (يحتوي على 46مقسما ومركز حياة)،

- نمت المصادقة المبدئية خلال سنة 2014 مع تسجيل احتراز (نقص دراسة هيدرولوجية لحماية المنطقة من الفياضانات) لم يرفع بعد،

- كان لأشغال تحسين ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 والتي اقتضت فنيا تعليتها، تأثيرات سلبية على المنطقة الصناعية التي أصبحت نقطة لتجمع مياه الأمطار نتيجة فتح ممرات تصريف تؤدي مباشرة إليها،

- تضمن برنامج التنمية المندمجة لسنة 2025 اعتمادات مخصصة لتهيئة المنطقة الصناعية بسيدي الهاني منها 466 أد للتنوير العمومي (108 نقطة إضاءة) و383 أد لمد حواشي الأرصفة والمجاري الخرسانية .

- **بخصوص الربط بشبكتي التطهير والغاز:**

- تتوفر منطقة سيدي الهاني في الوقت الحاضر على مشروع دراسة تطهير بصدد الانطلاق في الاعداد لكنه يشهد بعض التعثر وهو محل متابعة من طرف مصالح ولاية سوسة في إطار اللجنة الجهوية للتسريع في انجاز المشاريع العمومية،

- تعمل المصالح المركزية للشركة التونسية للكهرباء والغاز على إعداد دراسة لربط المنطقة الصناعية بسيدي الهاني بشبكة الغاز الطبيعي .

- **حول المقرات الصناعية المغلقة:**

- تم التفويت في 42 مقسما من أصل 46 في حين خصصت 4 مقاسم لفائدة المجلس الجهوي وقد أقيمت عليها محلات حرفية هي بصدد التسويغ،

- تم تسجيل حالات غلق أو عدم الانطلاق لأسباب مختلفة (مالية - إجرائية بنية تحتية....)

- يشهد 14 مقسما نشاطا عاديا و 4مقاسم أقيمت عليها بنايات ولم تدخل حيز النشاط و 4مقاسم مسوغة كمستودعات ومقسمان شاعران،

- يوجد مقسم وحيد تم حرقه أثناء الثورة و 3 مقاسم موضوع مصادرة و 4 مقاسم موضوع قضايا في الاسترجاع و8 مقاسم تحولت الى بنايات مخربة ومهجورة،

- تعمل مصالح ولاية سوسة حاليا على جرد شامل لمتابعة هذه الوضعيات ومعالجة أسباب التعطيل .

- **حول خطط حفز المستثمرين للانتصاب بهذه المنطقة:**

- تقدر تسعيرة التفويت في المقاسم 47 دينار في متر مربع بعد التحيين كانت سابقا تقدر بـ 15 د/م 2وهي تسعيرة تفويت ميسرة لتحفيز المستثمرين على الانتصاب بهذه المنطقة،

- تم اعداد تقييم فني واقتصادي للمشاريع عبر لجنة جهوية قبل المصادقة لضمان ديمومتها غير أن ذلك لم يكن مجديا في عدة حالات اعتبارا للمتغيرات والمستجدات الحاصلة،

- تم إدراج معتمدية سيدي الهاني منذ سنة 1990 ضمن مناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وبالتالي فان المنطقة الصناعية بها مشمولة بالامتيازات الجبائية والحوافز ذات الصلة،

مع الإشارة إلى أن هناك توجه وطني نحو تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات دفعا للاستثمار بالمنطقة وإعادة تنشيطها بما يكفل الغاية التي أملت بعثها وهي تنويع القاعدة الاقتصادية بالمعتمدية وامتصاص البطالة المرتفعة بها .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية .

<u>الموضوع</u>:حول ضرورة تركيز كميرات مراقبة بالمفترق الدائري على مستوى الطريق الحزامية مدخل القلعة الصغرى .

تحية وبعد،

السيد وزير الداخلية، في إطار حرص وزارتكم على دعم السلامة المرورية وتعزيز التوقي من الجريمة من خلال برنامج تركيز كميرات المراقبة بعدد من النقاط الحساسة، أود أن ألفت نظركم الى أهمية وأولوية تركيز كاميرات مراقبة بالمفترق الدائري الواقع على مستوى الطريق الحزامية بالمدخل الشمالي لمعتمدية القلعة الصغرى، وذلك نظرا للحركة المرورية الكثيفة التي يشهدها هذا المفترق، ولكونه نقطة عبور رئيسية ومدخل لولاية سوسة .

- فما هي الاجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها من أجل تركيز كميرات مراقبة بهذا المفترق؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" محمود العامري"

عن دائرة : سيدي الهاني القلعة الصغرى (ولاية سوسة)

<u>ملخص السؤال:</u>

"حول ضرورة تركيز كاميرات مراقبة بالمفترق الدائري على مستوى الطريق الحزامية مدخل القلعة الصغرى"

نص الإجابة :

تبعا لسؤالكم الكتابي الموجّه إلى وزارة الداخلية بتاريخ 24 أفريل 2025بخصوص تركيز كاميرات مراقبة بالمفترق الدائري على مستوى الطريق الحزامية مدخل القلعة الصغرى.

أتشرف بإعلامكم أنه سبق أن تم تركيز عدد 17 نقطة مراقبة بالكاميرا من طرف بلدية سوسة وتمكين الإدارة العامة للعمليات وإقليم الأمن الوطني بسوسة من الربط بالكاميرات المذكورة .

كما نحيطكم علما أنه في إطار الإعداد للقسط الثاني لمشروع المراقبة الآلية للمدن سيتم إدراج ولاية سوسة بكافة معتمدياتها ضمن المشروع .

وبالتالي سيتم إدراج المفترق المذكور ضمن دراسة المشاريع المستقبلية بالجهة.

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

تكونت شركة الخدمات والتنمية متعدّدة الاختصاصات بجزيرة قرقنة في شهر مارس 2018 برأس مال قدره 2.5 مليون دينار وتم إبرام عقود عمل لـ 26 عون بدون مدة محددة بتاريخ 01 أفريل 2020 وانطلق نشاط الشركة الفعلي في 20 ماي 2020 حيث عملت في مجال المواد الغذائية العامة .غير أنه في نهاية سنة 2023 أصبحت الشركة غير قادرة على خلاص الأعوان والمزودين وتزامن هذا مع تقاعد السيد الرئيس المدير العام إثر ذلك، توقف نشاط الشركة كليًا ولم يتم خلاص العمال لمدة ثمانية أشهر أمام هذا الوضع الصعب وبمقتضى جلسة بمركز ولاية صفاقس بتاريخ 14 مارس 2025 تم إعادة تعيين السيد الناصر بركية متصرفا مفوضا للشركة .ووقع خلاص أجور العملة لمدّة خمسة أشهر فقط .

سيدي الوزير أمام هذه الوضعية الحرجة للشركة، يواجه هؤلاء العمال صعوبات جمة، حيث يصبح تأمين المستلزمات الأساسية كالغذاء والإيجار والفواتير أمرا عسيرا .

سيدي الوزير مع استمرار أزمة هذه الشركة دون حلول جذرية وتفاقم هشاشة الأوضاع الاجتماعية للعمال لماذا لا يتم التنسيق بين كافة الأطراف المعنية لإيجاد حلول تضمن استمرارية الشركة وإنقاذ عمالها من الخصاصة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب

بمجلس نواب الشعب" محمود "شلغاف"

عن دائرة قرقنة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية حول وضعية "شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بجزيرة قرقنة "

<u>نص الإجابة:</u>

يهم وزارة الداخلية موافاة النائب المحترم بخصوص وضعية "شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بجزيرة قرقنة والحلول الممكن إتخاذها قصد ضمان استمرارية الشركة وإنقاذ عملتها من البطالة والخصاصة كما ورد في سؤالكم الموجه الينا بتاريخ 2025/05/15بما يلي :

- أحدثت شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بجزيرة قرقنة تبعا للإعلان المشترك للمبادىء حول التنمية بجزيرة قرقنة الممضى بتاريخ 23 سبتمبر 2016 وهي منشأة عمومية أحدثت في سنة 2018 في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 2.5 مليون دينار، يساهم المجلس الجهوي لولاية صفاقس بنسبة قدرها 99.8% منه وتشغل قرابة 266 عاملا،
- يتوجه نشاط هذه الشركة لغاية اسداء خدمات بمقابل لفائدة المجلس الجهوي لولاية صفاقس وبلدية قرقنة ووزارة التجهيز والاسكان ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكل الوزارات

الأخرى والمنشآت والمؤسسات العمومية بالجهة التي يمكن لها تكليف هذه الشركة باسداء خدمات تغطي كامل ولاية صفاقس،

➢ إلا أنه رغم مقاصدها التنموية فقد عرفت الشركة عديد الصعوبات منذ إحداثها سواء منها المرتبطة بالجانب التسييري أو بنشاطها مما أثر سلبا على مردوديتها وعلى الأهداف الرامية من وراء إحداثها وفي البطاقة التفصيلية المصاحبة، تبيان لكل المراحل والعراقيل التي مرت بها" شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بجزيرة" قرقنة "وأيضا وضعيتها الحالية والسبل الكفيلة بتسويتها (بطاقة مصاحبة) .

بطاقة

حول وضعية

"شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات

بجزيرة قرقنة"

تشهد الشركة صعوبات كبيرة على مستوى تسييرها وعلى مستوى نشاطها ، فمنذ احداثها تولى السيد محمد رضا السويسي مهام الرئيس المدير العام للشركة إلى غاية شهر جانفي 2024 تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد وعلى إثر ذلك تم تعيين السيد عبد الناصر بركية ، عضو مجلس الإدارة الممثل لبلدية قرقنة كمتصرف مفوض للشركة لمدة 03 أشهر تم تجديدها لفترة واحدة انتهت بتاريخ 01 جويلية 2024 وسعيا إلى تفادي حدوث شغور على مستوى رئاسة المؤسسة تم اقتراح السيد نجيب بن مفتاح، متصرف رئيس بوزارة العدل، ليتولى مهام الرئيس المدير العام للشركة وتمت الموافقة على هذا المقترح بمقتضى مراسلة الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالوزارة عدد 7433 بتاريخ 26 جوان 2024 شريطة احترام التراتيب الجاري بها العمل بخصوص إجراءات التعيين في خطة رئيس مدير عام شركة خفية الاسم وخاصة منها أحكام الفصل 208 من مجلة الشركات التجارية، والترخيص للإطار المعني من قبل وزارة الإشراف التي ينتمي إليها وفقا لأحكام الفصل 193 من مجلة الشركات التجارية .

-عقد مجلس إدارة الشركة اجتماعا بتاريخ 01 جويلية 2024 صادق خلاله على هذا المقترح وتمت مراسلة وزارة العدل قصد الترخيص للمعني في تولي خطة رئيس مدير عام للشركة وإعداد قرار إلحاقه لدى الشركة بداية من 01 جويلية 2024 ، إلا أنه لم ترد أية إجابة على المراسلة المذكورة مع العلم أن الجلسة العامة للشركة صادقت على تعيين السيد نجيب بن مفتاح في خطة رئيس مدير عام، غير أن هذا الأخير لم يتمكن من مباشرة مهامه بسبب عدم حصوله على الترخيص المطلوب من وزارة العدل، وقد تقدم باستقالته من هذه الخطة بتاريخ 05 نوفمبر 2024 .

- بانتهاء مدة تفويض السيد عبد الناصر بركية لتسيير الشركة منذ تاريخ 01 جويلية 2024 ونظرا لعدم مباشرة السيد نجيب بن مفتاح مهامه على رأس الشركة وتقديم استقالته بقيت الشركة في حالة شغور على مستوى رئاسة المؤسسة ونتيجة لذلك توقفت الشركة عن النشاط ولم يتم خلاص أجور عملتها البالغ عددهم 26 عونا،

-سعيا لتفادي استمرار حالة الشغور على مستوى رئاسة المؤسسة عقد مجلس إدارة الشركة اجتماعا بتاريخ 14 مارس 2025 تمت المصادقة خلاله على تعيين السيد عبد الناصر بركية عضو مجلس الإدارة والكاتب العام المكلف بتسيير بلدية قرقنة كمتصرف مفوض للشركة لمدة 3 أشهر غير قابلة للتجديد بداية من تاريخ 14مارس 2025 ،

- بانتهاء هذه المدة في 14 جوان 2025 ستشهد الشركة فراغا على مستوى التسيير وهو ما سينتج عنه تعطل سيرها،

- فيما يتعلق بسير نشاطها شهدت الشركة منذ إحداثها عدة صعوبات واخلالات أدت إلى تردي وضعيتها واختلال توازناتها المالية من ذلك:

1- تحمل الشركة أعباء مالية كبيرة بعنوان التأجير حوالي 20 ألف دينار شهريا لا تتناسب مع حجم نشاطها حيث تم انتداب 26 عونا بالشركة كانوا يعملون ضمن منظومة العمل البيئي بمختلف الإدارات العمومية بالجزيرة 'مقر المعتمدية، المستشفى، المؤسسات التربوية....) بمقتضى عقود عمل غير محددة المدة دون مراعاة الحاجيات الحقيقية للشركة ودون توخي التدرج في الانتداب حسب تطور نشاطها .

2- في المقابل إقتصر نشاط الشركة منذ احداثها على تنفيذ صفقة إعاشة أعوان وحدات التدخل للأمن والحرس الوطنيين لسنوات 2022-2021 و2023 (صفقة بالتفاوض المباشر للتزود بمواد غذائية وبلاستيكية والحليب ومشتقاته وتعاطي نشاط تجارة المواد الغذائية بالجملة بالجزيرة) حيث تتولى تزويد تجار المواد الغذائية بالتفصيل بهذه المواد وبالتالي بقي نشاطها مفتقرا لكل بعد تنموي

3- خلافا لما نصت عليه أحكام الأمر عدد 2197 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الاشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيه وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها بخصوص دورية انعقاد مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر على الأقل وضرورة إعداد الميزانيات التقديرية السنوية والقوائم المالية لسنوات 2022-2021 و 2023 والمصادقة عليها وكذلك تقارير النشاط للسنوات الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2023 كما لم يتم إعداد الميزانيات التقديرية السنوية للشركة مما يحول دون الوقوف على حقيقة وضعها المالي ومدى احترامها القواعد التصرف السليم ومبادئ الحوكمة ومدى حفاظها على توازناتها المالية وضمان ديمومتها .

4- لم تتمكن الشركة من استخلاص مستحقاتها المالية المتخلدة بذمة حرفائها ولم تتمكن أيضا من خلاص ديونها تجاه المزودين والتي تجاوزت 500 ألف دينار كما يتوفر لدى الشركة مخزون هام من المواد الغذائية لم تتمكن من ترويجه بسبب توقفها عن النشاط وقد أدى ذلك إلى اختلال توازناتها المالية وتأكل رصيدها البنكي الذي لم يعد يفي بخلاص أجور العملة المتخلدة بذمتها ودفع مساهمتها بعنوان الضمان الاجتماعي.

5- لم يتمكن المتصرف المفوض الحالي للشركة سوى من خلاص أجور العملة لخمسة أشهر (من شهر أوت إلى ديسمبر 2024) وخلاص الحد الأدنى من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتفعيل بطاقات العلاج دون أن تتمكن الشركة من استئناف نشاطها بسبب وضعيتها المالية المتردية حيث لا تتجاوز أموالها الذاتية حاليا 30 ألف دينار في حين تقدر مستحقات العملة عن الأربعة أشهر الماضية من جانفي إلى أفريل (2025 بحوالي 80 ألف دينار ومستحقات صندوق الضمان الاجتماعي حوالي 60 ألف دينار وديون المزودين والمؤسسات

الأخرى) الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة التأمين ... حوالي 590ألف دينار .

6- ونظرا لتفاقم تدهور وضعية الشركة على النحو السالف بيانه وحيث بقي نشاطها مفتقرا لكل بعد تنموي ولم تتمكن من تحقيق الهدف المنشود الذي بعثت من أجله والمتمثل أساسا في دفع التنمية بجزيرة قرقنة وعملا بالتوجهات الرئاسية القاضية بحل الشركات العمومية التي لا جدوى من استمرار نشاطها فانه يجري التنسيق حاليا مع مصالح رئاسة الحكومة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن الشركة المذكورة

وتبقى وزارة الداخلية حريصة كل الحرص على إيجاد الحلول الكفيلة لوضعية العملة وإنقاذهم من شبح البطالة إلا أن ذلك لا يكون الا بتوافر جهود الهياكل المتداخلة بالموضوع وبالتنسيق التام مع رئاسة الحكومة التي يبقى لها اتخاذ ما تراه مناسبا في مثل هذه الحالات باعتبار أن الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية يرجع بالنظر إلى اختصاصاتها الحصرية.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع: حول وضعية الاعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية .

تحية طيبة،

لا يخفاكم سيدي الوزير انه لا يخضع الاعوان المؤجرون على حساب الاعتمادات المقرضة على حساب الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخليـة باي إطار ترتيبي منظم لوضعيتهم الادارية باستثناء المنشور عدد 1 بتاريخ 12 فيفري 2020 الذي ينـص على اجراءات وشروط انتدابهم وتعويضهم واسندت هذه الصلاحيات الى لجنة جهوية وذلك في حدود الخطط المرخص لها لكن اين وصلت التسوية الادارية المتعلقة بانتدابهم؟! كنتم قد اجبتم سابقا ان الملف بصدد الدرس برئاسة الحكومة المتعهدة بالملف لإيجاد الصيغة المثلى للتسوية متى سيرى هذا الملـف النـور علما وان اتجاه الدولة التونسية نحو القطع مع كل اشكال التشغيل الهش وخاصة ونحن بصدد تنقيح مجلة الشغـل ومنع المناولة. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة بمجلس

نواب الشعب سيرين مرابط

عن دائرة السيجومي

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/02حول وضعية الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة والراجعين بالنظر إلى وزارة الداخلية .

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية موافاة النائبة المحترمة بالمعطيات التالية:

يبلغ العدد الجملي المرخص فيه لعملة الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية قرابة 3300 عاملا، حيث يتم توزيع هذه الفئة من العملة لتدعيم وتسيير مصالح جميع الهياكل التابعة لوزارة الداخلية للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها كأشغال التنظيف الحراسة، الجنانة وأحيانا المساعدة في بعض المهام الإدارية

والمعلوم أن هذا الصنف من الأعوان كان يخضع لأحكام المنشور عدد 01 المؤرخ في 12 فيفري 2020 المتعلق بإحكام التصرف في سدّ الشغورات من العملة المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية

وتبعا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية بالقطع نهائيا مع آليات التشغيل البيش وإثر صدور القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة فقد تم إصدار برقية موجهة إلى كافة السادة ولاة الجمهورية بتاريخ 2025/05/29 تقضي بإيقاف العمل بالمنشور عدد 01 لسنة 2020 سالف الذكر

وقد تم موافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بملفات الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية تتضمن الكلفة الإضافية السنوية للتسوية وتحديد الفارق بين التأجير الجملي الحالي وتأجيرهم حسب وضعياتهم الجديدة بعد التسوية أخذا في الاعتبار المستوى التعليمي لكل منهم.

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التصدي لتفشي العنف والجريمة بعمادة وادي الليل .

نظرا لتفاقم ظاهرة الجريمة والاعتداءات والسرقة بعمادة وادي الليل التي تعد أكثر من 100 ألف ساكن خاصة تبعا لما شهدته المنطقة مؤخرا من حالات قتل (03 حالات قتل) خلال شهر مع بشاعة الجريمة الأخيرة .

وتبعا لارتفاع حالات ترويع المتساكنين (براكاج) وتفش فادح للمخدرات خاصة في الوسط المدرسي وتكرّر الاعتداءات على التلاميذ بمحيط المؤسسات التربوية .

- فماهي استراتيجية وزارة الداخلية للتصدي لهذا العنف والانحراف حفاظا على الأمن العام؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "مريم الشريف"

عن دائرة وادي الليل (ولاية منوبة)

ملخص السؤال:

"حول استراتيجية وزارة الداخلية للتصدي لتفشي العنف والجريمة بعمادة وادي الليل"

نص الإجابة:

تبعا لسؤلكم الكتابي الموجه إلى وزارة الداخلية بتاريخ 29 أفريل 2025حول استراتيجية الوزارة للتصدي لتفشي العنف والانحراف بعمادة وادي الليل،

أتشرف بأن أنهي إليكم النتائج الإيجابية الملموسة التي تم تحقيقها بمعتمدية وادي الليل خلال الفترة الممتدة من بداية شهر جانفي إلى غاية يوم 26 ماي 2025 والمتمثلة فيما يلي :

- **في مجال التصدي للجريمة بمحيط المؤسسات التربوية:**

- تم تسجيل عدد 3 قضايا ناجحة تتعلق بالمخدرات وإيقاف عدد 2 مروجين للمخدرات مع حجز عدد 28 قرص من المواد المخدرة و 20.6غ من مادة القنب الهندي كانت معدة جميعها للترويج في صفوف التلاميذ .

- تم اتخاذ الإجراءات العدلية المستوجبة ضد إطار تربوي (أستاذ) ومباشرة محضر عدلي في الغرض موضوعه الاعتداء بالعنف على قاصر.

- **في مجال مكافحة جرائم المخدرات:**

- تم الاحتفاظ بعدد 85 نفر مع حجز 266.5 قرص من المواد المخدرة و 130.6غ من مادة القنب الهندي و56.35 غ من مادة الكوكايين

- **في مجال مكافحة جرائم السرقات:**

- تم الكشف عن عدد 25 عملية سرقة وإلقاء القبض عن الجناة واسترجاع أغلبية المسروق .

- تم حجز عدد 65 دراجة نارية محل سرقة وإرجاعها لأصحابها .

- **في مجال إيقاف المفتش عنهم أشخاص ووسائل:**

- تم إلقاء القبض على عدد 865 مفتش عنهم من بينهم عدد 135نفر مورطين في قضايا تتعلق باستهلاك وترويج المخدرات وعدد 19نفر مورطين في قضايا ذات صبغة إرهابية وعدد 38 نفر مورطين في قضايا تتعلق بالسرقة والسلب .

- تم حجز عدد 135 سيارة مفتش عنها .

هذا وتجدر الإشارة وأن المساعي حثيثة والمجهودات متواصلة من قبل جميع الهياكل الأمنية لتكريس علوية القانون وإنفاذه والمحافظة على الأمن العام ومعاضدة مجهود الدولة في تحقيق مقومات السلم الاجتماعي، حيث تبسط وحدات الحرس الوطني بمختلف اختصاصاتها نفوذها بكامل مرجع نظرها وذلك بالاعتماد على خطة أمنية محكمة تعزز حسن انتشار الدوريات في مختلف الأوقات بصفة منتظمة ومدروسة مع التركيز على النقاط السوداء، ومدعمة بحملات هادفة ومداهمات بالتنسيق الدائم مع النيابة العمومية.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم

الموضوع : حول تفعيل الدائرة البلدية عمادة الهيشة معتمدية ذرف .

1- ما مدى إمكانية التسريع في قرار تفعيل الدائرة البلدية بعمادة الهيشة التابعة لمعتمدية وذرف من خلال توفير كل الإمكانيات اللوجستية والبشرية اللازمة في اقرب الآجال لتقريب الخدمات الى متساكني المنطقة ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب نور الهدى سبائطي عن دائرة غنوش - المطوية - وذرف - منزل الحبيب (ولاية قابس)

ملخص السؤال:

"حول تفعيل الدائرة البلدية عمادة الهيشة معتمدية وذرف"

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه بالتنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية بالجهة فإن إحداث الدائرة البلدية بعمادة الهيشة من معتمدية وذرف تم بمقتضى قرار مجلس بلدي بتاريخ 16 ماي 2019 وقد تمت تهيئتها بمبلغ 61.270 أد ضمن مناطق التوسع FICOL – I

وحيث أن تفعيل الدائرة البلدية بعمادة الهيشة من معتمدية وذرف وفتحها للعموم مرتبط أساسا بـ:

- الربط بشبكة الماء الصالح للشراب،
- الربط بالشبكة الخاصة لمنظومة الحالة المدنية،
- توفير الموارد البشرية اللازمة

وعليه فإنه بالنظر للإمكانيات الحالية للبلدية التي لا تسمح بالإنتداب فقد تعذر تفعيل الدائرة البلدية المذكورة .

هذا وسيتم العمل على تذليل هذه الصعوبات ليتسنى إنجاز الغرض المطلوب في أنسب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائب صلاح الفرشيشي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول سوء حالة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك بمعتمدية بوسالم وبلطة بوعوان.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

- ما هو برنامج وزارتكم لصيانة الطرقات المرقمة والمسالك في ظل اهتراء أغلبها وقدمها مما تسبب في تعطل مصالح المواطنين وتضرّر عرباتهم وقد حدّ ذلك من نيّة الاستثمار وخلق مواطن شغل بالجهة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **صلاح الفرشيشي.**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1532 الموجه إلينا بتاريخ 20 ماي 2025 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **صلاح الفرشيشي**، أشار من خلاله إلى حالة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك بمعتمديتي بوسالم وبلطة

بوعوان ولبرنامج الوزارة لصيانة هذه الطرقات، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

1) بخصوص معتمدية بوسالم :

- الطريق الوطنية رقم 6 (من النقطة الكيلومترية 71 إلى النقطة الكيلومترية 73) العابرة لمدينة بوسالم من المبرمج صيانة طبقة السير بالخرسانة الإسفلتية بعنوان برنامج الصيانة 2024-2025.

- الطريق الوطنية رقم 6 (من النقطة الكيلومترية 73 إلى النقطة الكيلومترية 76): تم ادراج صيانة طبقة السير وردم وتغليف الحواشي لحدود مدخل مدينة بوسالم من جهة جندوبة، بعنوان برنامج الصيانة لسنة 2023 (مشروع وطني)، وسيتم الإنطلاق في الأشغال خلال الأيام القليلة القادمة.

- مسلك سيدي علي الجبيني (2.2كلم): تم التدخل عن طريق مقاولات البرنامج الوطني التحفيزي لصيانة المسلك المذكور، علما وأنه قد تمت دراسته ومبرمج للتهيئة والتعبيد ضمن برنامج وزارة التجهيز والإسكان لتهيئة 123.7 كلم بولاية جندوبة.

- مسلك السمران: جاري التدخل وإصلاح الحفر عن طريق فرع التجهيز ببوسالم.

- مسلك الدزيرة ببوسالم (7 كلم): تم التدخل مؤخرا ضمن البرنامج الجهوي التكميلي لسنة 2019 لصيانة 3 كلم بالأجزاء المهترئة وبرمجة صيانة الجزء المتبقي (2 كلم) في سنة 2026.

- مسلك بدرونة ببوسالم على طول 7.6 كلم: تم التدخل ضمن برنامج صيانة المسالك الريفية لسنة2024 لصيانة 1.5 كلم بالأجزاء المهترئة منه وسيقع إصلاح بقية الحفر ضمن برنامج إصلاح قارعة الطرقات والمسالك لسنة 2025 ومبرمج للصيانة الدورية للمسالك الريفية برنامج سنة 2028.

- مسلك الخيايطة - الطراخنة بالمرجى (6 كلم): مقترح ضمن برنامج الصيانة الدورية للمسالك الريفية لسنة 2026.

- مسلك سيدي الطاهر مجاز الشرف: تمت الدراسة ومبرمج للتهيئة والتعبيد ضمن برنامج وزارة التجهيز والإسكان لتهيئة 123.7 كلم بولاية جندوبة.

- مسلك بوسالم مدرسة الأنس بالبراهمي: سيتم برمجة إصلاح الحفر ضمن برنامج إصلاح قارعة الطرقات والمسالك بعنوان سنة 2025.

2) بخصوص معتمدية بلطة بوعوان:

- الطريق الجهوية رقم 53 الرابطة بوسالم ببوهرتمة : تم التدخل في إطار البرنامج الوطني التحفيزي 2024 بمعتمدية بلطة ومن المبرمج إصلاح بقية الجزء المؤدي لقرية جنطورة في إطار برنامج إصلاح قارعة الطرقات والمسالك لسنة 2025 (في انتظار تفويض الاعتمادات).

- الطريق المحلية رقم 381 في اتجاه بلطة وكذلك مسلك عين دجاج، تم في الآونة الأخيرة إصلاحها.

- مسلك الداموس على طول 2.2 كلم: بصدد تدعيم وصيانة المسلك عن طريق مقاولة خاصة في إطار برنامج صيانة المسالك الريفية على العنوان الأول لسنة 2025.

- الطريق الجهوية رقم 161 بمعتمدية طبرقة (من النقطة الكيلومترية 10 إلى النقطة الكيلومترية 23): سيتم برمجة تدعيم وصيانة 5 كلم من الطريق الجهوية رقم 161 ضمن أشغال التغليف السطحي لسنة 2024 وأشغال التغليف السطحي لسنة 2025. .

- مسلك بولعابة – ريغة: تضرر نتيجة استغلاله في إطار إنجاز أشغال تعلية سد بوهرتمة وقد تعهدت مصالح الإدارة العامة للسدود والمنشآت المائية الكبرى مع المقاولة المكلفة بالإنجاز بإصلاحه وصيانته بعد الإنتهاء من المشروع.

- مسلك بوعوان - عبد الجبار - أولاد- حسن - سد كساب بطول حوالي 10 كلم: فهو يتطلب أشغال تهيئة وصيانة كبرى وتناهز كلفة الصيانة 2 مليون دينار.

هذا وفي إطار الصيانة الدورية للطرقات والمسالك فمن المبرمج ضمن أشغال إصلاح قارعة الطرقات لسنة 2025 في انتظار فتح الإعتمادات صيانة جملة من المسالك الريفية المعبدة حسب أولوية التدخل وفي حدود الاعتمادات المتوفرة بمعتمدية بلطة بوعوان على غرار مسالك (عبد الجبار، بوعوان، جربنة والعواوضة - السكاكحة ، الشواولة - أولاد سعيدان).

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول تهيئة الواد المالح بمعتمدية مساكن من ولاية سوسة.

تحية وبعد،

تبعا للانطلاق في انجاز القسط الأول من مشروع حماية معتمدية مساكن من الفيضانات وذلك بالشروع في انجاز تهيئة الواد الشرقي وإذ نثمن هذا المشروع لما له من انعكاس إيجابي على حياة المتساكنين على ضفتي الوادي فإنّنا ومع الانطلاق لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وتبعا للكثافة السكانية المرتفعة حول مجرى الواد المالح بمعتمدية مساكن وما يمثله هذا الواد من خطر ومصدر ازعاج متواصل على القاطنين بالقرب منه فإنّنا نطلب من سيادتكم وبناء على دعوات متكررة وملحة من مواطني الجهة على برمجة الانطلاق في تهيئة الواد المالح ضمن ميزانية 2026 ، علما وأنّ مجرى الواد محدّد وصدرت حدوده في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية منذ شهر جويلية 2020

- فماهي الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها للانطلاق في انجاز تهيئة الواد المالح ورصد الاعتمادات اللازمة له ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026؟

في انتظار ردّكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1737 الموجه إلينا بتاريخ 30 ماي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**، يطلب من خلاله إفادته بمعطيات تتعلق بمشروع تهيئة الواد المالح بمعتمدية مساكن من ولاية سوسة، يشرفني إعلامكم أنه تم الانطلاق في إنجاز مشروع حماية مدينة مساكن من الفيضانات والذي يشمل أساسا تهيئة وادي الشرقي 14 م.د وتبلغ نسبة تقدم الأشغال% 15 أما بخصوص وادي المالح فهو غير مدرج ضمن مشروع ميزانية 2026، وستعمل الوزارة لبرمجته ضمن المخططات القادمة.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب مختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع: حول وضعية طريق منطقة وني من معتمدية ذهيبة من ولاية تطاوين.

تحية طيبة وبعد،

أود أن اتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي حول الوضعية الكارثية لطريق منطقة وني من معتمدية ذهيبة من ولاية تطاوين، الذي ظل على نفس الحال منذ سنوات طويلة دون أي تحسن يذكر هذا الطريق الذي يمتد على طول 2 كيلومترات يعد من الطرق الحيوية التي يحتاجها المواطنون بشكل يومي في تنقلاتهم وقضاء شؤونهم، هذا الطريق بعد حقًا من حقوق المواطنين في التنقل الآمن والميسر، ويجب أن يحظى بأولوية في برامج الصيانة والتهيئة.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لهذه المنطقة الحدودية، فإن تحسين الطريق يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان تنقل المواطنين بسهولة وأمان، كما أنه يساهم في تعزيز الربط بين المنطقة وبقية المناطق المجاورة ويشجع على تنمية الاقتصاد المحلي ورغم الأهمية الاستراتيجية والإنسانية لهذا الطريق،

إلى حد الآن لم يتم تخصيص الاعتمادات الكافية لتهيئته وتحسينه، ممّا يزيد من معاناة السكان ويؤثر سلبا على حياتهم اليومية.

لذا نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة وادراج هذا الطريق ضمن برنامج الوزارة المستقبلي من أجل تهيئة هذا الطريق الهام بما يساهم في تحسين ظروف حياة المواطنين في هذه المنطقة الحدودية ذات الأولوية في المشاريع التنموية.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **مختار عبد المولى**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1179 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2025.

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **مختار عبد المولى** حول وضعية طريق منطقة أوني بمعتمدية الذهيبة من ولاية تطاوين، يشرفني إعلامكم أن الطريق المعنية هي الطريق المحلية رقم 1027 المؤدية إلى منطقة أوني وقد سبق لمصالحنا الجهوية أن تدخلت لإصلاحها في إطار برنامج الصيانة الدورية لسنة 2018 وذلك عبر إنجاز أشغال تثبيت الحواشي وإنجاز مجاري إسمنتية لمياه الأمطار، كما أن هذه الطريق غير مبرمجة حاليا ضمن مخطط التنمية الحالي 2023-2025، وبالتالي يتطلب مبدئيا العمل على إدراجها ضمن مخطط التنمية القادم وترسيمها في إحدى الميزانيات المستقبلية ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجازها.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب مختار عبد المولى

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: طلب إنجاز طريق حزامية بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب قصد التفضل بالنظر في إمكانية برمجة وإنجاز طريق حزامية بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

ويأتي هذا المطلب على خلفية ما تعانيه المنطقة من اكتظاظ مروري متواصل وصعوبات في التنقل، خاصة وأن الطريق الجهوية رقم 112 التي تمثل شريانا حيويًا يربط بين تونس ودولة ليبيا تمر وسط مدينة رمادة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكل المرور، لاسيما مع تزايد حركة الشاحنات الثقيلة ووسائل النقل الكبرى.

وعليه، فإن إحداث طريق حزامية حول المدينة من شأنه أن يكون متنفسا حقيقيًا للجهة ويساهم بشكل فعال في:

* الحد من الاختناق المروري
* تسهيل حركة التنقل داخل المدينة
* الرفع من جودة الحياة وتحسين السلامة المرورية

راجين من سيادتكم التفاعل الإيجابي مع هذا المطلب الذي يمثل أولوية لمتساكني الجهة وللمصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **المختار عبد المولى**.

المرجع: مكتوبكم عدد و -2025-13-0001-1373 الموجه إلينا بتاريخ 5 ماي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **المختار عبد المولى**، يقترح من خلاله إنجاز طريق حزامية بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين يشرفني إعلامكم أن هذا المقترح غير مدرج بمخطط التنمية 2023-2025،

وبالتالي يتجه مبدئيا برمجته ضمن مخطط التنمية 2026-2030 وترسيمه في إحدى الميزانيات المستقبلية ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجازه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

- متى يقع برمجة تبليط جزء من واد حمدون خاصة عند مدخل مدينة الثريات فقد أصبح هذا الواد يمثل مشكلا بيئيا على معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **يوسف التومي**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1179 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **يوسف التومي**، يطلب من خلاله تبليط جزء من وادي حمدون خاصة عند مدخل مدينة الثريات باعتباره قد أصبح يمثل مشكلا بيئيا على معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، يشرفني إفادتكم أن مشروع حماية مدينة الثريات من الفيضانات غير مدرج بمخطط التنمية 2023-2025 لذلك يتجه مبدئيا العمل على إدراجه ضمن المخطط القادم ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجاز الأشغال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي الى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى

تحية وبعد،

يُعد مشروع توسعة دار الثقافة بالقلعة الصغرى من أبرز المشاريع الهادفة إلى تحسين البنية التحتية الثقافية بالجهة وحيث أن هذه المؤسسة تضطلع بدور ريادي وكبير في مساهمتها الفاعلة في المشهد الثقافي الوطني والجهوي وذلك رغم اشتغالها في ظروف صعبة نتيجة غياب فضاءات ملائمة لاحتضان أنشطة النوادي الثقافية النشيطة، فضلاً عن انعدام مسرح الهواء الطلق. وقد ورد علينا في مراسلتكم بتاريخ 27 أوت 2024 أن المصالح الفنية لإدارة البناءات والشؤون العقارية بالوزارة تولت إعداد البرنامج الوظيفي لمشروع التوسعة (بما يشمل إحداث نوادٍ اختصاص وتهيئة قاعة العروض والجناح الإداري)، وقد تم إحالة هذا البرنامج إلى الجهة بتاريخ 4 مارس 2024. وفي إطار متابعتنا لتقدم مراحل المشروع، أعلمتنا الإدارة الجهوية للتجهيز بسوسة بأنها شرعت في إعداد الدراسة المعمقة وحرصاً منا على إنجاز المشروع قبل انطلاق الموسم الثقافي الجديد، نتوجه إلى سيادتكم بتقديم التوضيحات التالية:

1. متى يتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بالمشروع؟ وما هو التاريخ المتوقع لانطلاق الأشغال؟

2. لماذا لم يشمل مشروع التوسعة تهيئة مسرح هواء طلق ضمن فضاء المؤسسة، رغم الحاجة الملحة لمثل هذا الفضاء؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد محمود العامري بخصوص مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001450 بتاريخ 08 ماي 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد محمود العامري بخصوص مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى، يشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب محمود العامري

السؤال: بخصوص مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى وتهيئة فضاء مسرح هواء طلق ضمنها.

الإجابة:

- **مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى:**

- يعتبر مشروع تهيئة دار الثقافة القلعة الصغرى وتوسعتها مشروعا جهويا من الصنف أ3 حسب الفصل السادس من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية المشار إليها بالأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط نوعية نفقات التصرف والتجهيز ذات الصبغة الجهوية، وبالتالي فإن إنجاز المشروع يكون تحت اشراف المجلس الجهوي لكل ولاية على حدة و يعتبر الوالي بصفته أمرا أولا بالصرف صاحب المنشأ بالنسبة لهذا الصنف من المشاريع ويتعهد بإنجازه (دراسات و اشغال) صاحب المنشأ المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز للولاية المعنية.

- تولت مصالح وزارة الشؤون الثقافية إعداد البرنامج الوظيفي لطبيعة الاشغال المزمع القيام بها (إضافة نوادي اختصاص مع تهيئة قاعة العروض والجناح الإداري) وإحالته إلى الجهة بتاريخ 04 مارس2024 بكلفة أولية تقدر بـ 800 أ.د

- يتعهد بإنجاز المشروع (دراسات واشغال) صاحب المنشأ المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بسوسة

- الوزارة بصدد التنسيق الآن مع المصالح الجهوية للتجهيز بسوسة قصد التسريع في مراحل الدراسات.

- المرحلة الحالية للمشروع: بصدد الدراسات التي بلغت مرحة الدراسات التمهيدية المفصلة" APD" وقد تمت المصادقة عليها.

- المرحلة المقبلة للمشروع: استكمال الدراسات قصد إعداد ملف طلب العروض والإعلان عن المنافسة من قبل المجلس الجهوي بولاية سوسة.

➢ **تهيئة مسرح هواء طلق ضمن فضاء المؤسسة** :

تضمن البرنامج الوظيفي لطبيعة الأشغال المزمع القيام بها فقط إضافة نوادي اختصاص مع تهيئة قاعة العروض والجناح الإداري وتم تخصيص اعتمادات مالية قدرها 800 أ.د بناء على هذا البرنامج الوظيفي.

هذا وتجدر الإفادة أن وزارة الشؤون الثقافية لا تتكفل ببناء مسارح الهواء الطلق باعتبارها تتطلب اعتمادات ضخمة لإحداثها

وتبقى شأنا جهويا (المجلس الجهوي البلدية الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة والمجتمع المدني والنسيج الاقتصادي) ويقتصر دور الوزارة بعد إدراج المشروع بمخطط التنمية على الإحاطة الفنيّة بالمشروع مع إمكانية تمويل جزء من الدراسات والمساهمة في تخصيص قطعة أرض لإنجاز المشروع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي حول تهيئة وصيانة المكتبة العمومية ببني حسان.

سيدتي الوزيرة،

تعتبر المكتبة العمومية بمدينة بني حسان من ولاية المنستير احدى أهم المرافق العمومية الحاضنة والمؤطرة لشباب المنطقة، الا انها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل خطرا على روادها على اعتبار ظهور العديد من التصدعات على الجدران مما جعل المصالح المعنية تتخذ قرار غلق جزء من المكتبة المذكورة منذ سنة 2016 تبعا لتقرير مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير.

وتبعا لما سبق ذكره لم نشاهد أي تدخل من مصالحكم المعنية لرفع جملة الاخلالات وإعادة بناء المكتبة العمومية ببني حسان، **فهل يوجد برنامج لوزارتكم لصيانة وتهيئة المكتبة العمومية ببني حسان**؟ وان تعذر ذلك، **فمتى يقع إدراجها ضمن برامجكم الدورية للصيانة والتهيئة**؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد عمر بن عمر بخصوص مشروع تهيئة المكتبة العمومية ببني حسان وصيانتها.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001450 بتاريخ 08 ماي 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عمر بن عمر بخصوص مشروع تهيئة المكتبة العمومية ببني حسان وصيانتها، يشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب عمر بن عمر

السؤال: بخصوص مشروع تهيئة المكتبة العمومية ببني حسان وصيانتها.

الإجابة:

➢ يعتبر مشروع تهيئة المكتبة العمومية ببني حسان وصيانتها مشروعا جهويا من الصنف أ3 الفصل السادس من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية المشار إليها بالأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط نوعية نفقات التصرف والتجهيز ذات الصبغة الجهوية، وبالتالي فإن إنجاز المشروع يكون تحت اشراف المجلس الجهوي لكل ولاية على حدة و يعتبر الوالي بصفته أمرا أولا بالصرف، صاحب المنشأ بالنسبة لهذا الصنف من المشاريع ويتعهد بإنجازه (دراسات وأشغال) صاحب المنشأ المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز للولاية المعنية.

➢ نظرا للوضعية البنيوية للمكتبة العمومية ببني حسان تم بتاريخ 12 فيفري 2021 إعداد اختبار فني شامل للبناية أفضى إلى فرضيتان: الأولى تتمثل في الصيانة الشاملة مع تقوية الأسس بكلفة أولية مرتفعة تقدر بـ 600 أد، والفرضية الثانية تتمثل في الهدم وإعادة البناء. وقد تقرر المضي قدما في الفرضية الثانية.

➢ تعهدت وزارة الشؤون الثقافية بمشروع هدم وإعادة بناء المكتبة العمومية ببني حسان وتم توجيه مراسلة بتاريخ 13 مارس 2023 إلى السيد والي المنستير قصد الانطلاق في الدراسات حسب البرنامج الوظيفي المعد في الغرض.

➢ بتاريخ 26 جويلية 2024 تم تعيين المصممين من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير، باعتبارها صاحب مشروع مفوض، والانطلاق في الدراسات.

➢ خلال شهر ماي 2025 تم اعداد الاستشارات من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير المتعلقة بالرفع الطوبوغرافي والدراسات الجيوتقنية.

➢ المرحلة الحالية للمشروع: بصدد الدراسات التي بلغت مرحة الدراسات التمهيدية الموجزة "APS ".

➢ المرحلة المقبلة للمشروع: استكمال الدراسات قصد إعداد ملف طلب العروض والإعلان عن المنافسة من قبل المجلس الجهوي بولاية المنستير.

والوزارة بصدد التنسيق قصد التسريع في الإجراءات. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول بعض الاستحقاقات الثقافية لمعتمديتي مارث ودخيلة توجان

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

1. ماهي خطة وزارتكم في توفير المرافق الثقافية في المناطق المحرومة منها شأن احداث مكتبة عمومية في عمادة عرام وبلدية كتانة من معتمدية مارث؟

2. متى يتم احداث مكتبة عمومية للكهول بالزارات علما وأن العقار متوفر؟

3. تم في السنوات الماضية تقديم مطلب من قبل بلدية الزارات لتسمية المكتبة العمومية بها باسم: "المكتبة العمومية المختار اللغماني بالزارات" تكريما لذكراه (شاعر أصيل الزارات وتوفي في سن الشباب وعرف بديوان "أقسمت على انتصار الشمس" فلم لم يتم وإلى اليوم الموافقة على هذا المقترح؟

4. دار ثقافة ببلدية الزارات مطلب ملح و قديم وبعد توفر عقار لم لا يتم برمجة مشروع احداث دار ثقافة بالزارات ؟

5. معتمدية دخيلة توجان تفتقد الى منشآت ثقافية وهي منطقة جبلية لها جاذبية قصوى على المستوى السياحي وخاصة في إطار السياحة البديلة فلم لا يتم احداث دار ثقافة مع العلم وأن العقار متوفر؟

6. تفتقد المكتبة العمومية بدخيلة توجان للأعوان فمتى يتم تجاوز هذا النقص؟

7. متى يتم تغليف قاعة دار الثقافة " الطيب الوحيشي " بمارث وتركيب الكراسي التي تم تقليعها منذ سنوات عديدة؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب عبد السّلام الدحماني بخصوص الاستحقاقات الثقافيّة لمعتمديّتي مارث ودخيلة توجان.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001734 الواردة بتاريخ 30 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بالسؤال الكتابي المثار من النائب السيد عبد السّلام الدّحماني بخصوص الاستحقاقات الثقافيّة لمعتمديّتي مارث ودخيلة توجان يُشرفني إفادتكم، مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المطروح.

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب عبد السلام الدحماني

السؤال: بخصوص الاستحقاقات الثقافيّة لمعتمديّتي مارث ودخيلة توجان

الإجابة:

1. بخصوص احداث مكتبات عموميّة بكلّ من عمادة عرام وبلدية كتانة من معتمدية مارث

عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بأن يخضع كل مشروع بناية مدنية الى اعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية او أي كتب اداري في الملكية او كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع، وبالتالي فانّه يتعيّن في مرحلة أولى العمل على توفير عقارات وظيفية من حيث الموقع و الملكيّة و المساحة (لا) تقل عن 1500م2) ثم اقتراح المشاريع ضمن مخطّط التنمية 2030/2026، وإدراجها بميزانية وزارة الشؤون الثقافية حتى يتسنّى إنجازها في أيسر الظروف و الآجال.

2. بخصوص إحداث مكتبة عمومية للكهول بالزارات

- العقار: المكتبة العمومية بالزارات

- المساحة: 1645م2.

- الملكيّة: ملك بلديّة الزّارات وقامت بالتفويت فيه بالدينار الرّمزي لفائدة ملك الدولة الخاص ممثلا في وزارةالشؤون الثقافيّة بتاريخ 07 فيفري 1991.

- الملفّ العقاري في طور إعداد مثال للأشغال المختلفة وإتمام إجراءات التخصيص.

عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بان يخضع كل مشروع بناية مدنية الى اعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية او أي كتب اداري في الملكية او كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع، وحيث أنّ القسط الثاني للمكتبة العمومية بالزارات مدرج ضمن مخطّط التنمية 2020/2016 فانّه يتعين إتمام إجراءات تخصيص العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافيّة حتّى يتسنّى الانطلاق في انجاز القسط الثاني للمؤسسة.

3. بخصوص تسمية المكتبة العمومية بالزارات " المكتبة العمومية المختار اللغماني بالزارات "

ورد المقترح على وزارة الشؤون الثقافية وتمت الموافقة عليه منذ شهر جوان ،2022، وتعمل المصالح المركزية بالوزارة على التنسيق مع المندوبية والمضي في تنفيذ المقترح وقد تمت إفادتنا بأنه تم إنجاز اللوحة التعريفية الخاصة بالمؤسسة حاملة للتسمية الجديدة.

4. بخصوص إحداث دار ثقافة بالزارات :

عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بأن يخضع كل مشروع بناية مدنية إلى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع ، وبالتالي فإنّه يتعيّن في مرحلة أولى العمل في مرحلة أولى على توفير عقار وظيفي من حيث الموقع و الملكيّة والمساحة (لا تقل عن 2500م م) وأن يكون مشمولا بمثال التهيئة العمرانية لبلديّة ،الزارات، ثمّ في مرحلة ثانية اقتراح المشروع ضمن مخطّط التنمية 2030/2026، وإدراج الاعتمادات بميزانية وزارة الشّؤون الثقافيّة حتّى يتسنّى إنجازه في أيسر الظروف و الآجال.

5. بخصوص إحداث دار الثقافة بدخيلة توجان :

اقترحت المصالح الجهويّة بدخيلة توجان (السيّد رئيس بلدية دخيلة توجان) بتاريخ 04 جوان 2019 النّظر في امكانيّة إنجاز

مشروع دار الثقافة دخيلة توجان و تمّت إجابة السيد رئيس البلدية بتاريخ 06 أوت 2019 قصد العمل على توفير عقار وظيفي عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بأن يخضع كل مشروع بناية مدنية إلى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع، وبالتالي فانّه يتعيّن العمل على توفير عقار وظيفي من حيث الموقع و الملكيّة و المساحة (لا تقل عن 2000م م) في مرحلة أولى، ثم اقتراح المشروع ضمن مخطّط التنمية 2026/2030 ، و ادراج اعتماداته بميزانية وزارة الشؤون الثقافية حتى يتسنّى إنجازه في أيسر الظروف و الآجال.

6. بخصوص نقص الأعوان بالمكتبة العمومية دخيلة توجان:

تمت إفادتنا بأنه سيتم تعزيز الفريق العامل بالمؤسسة بعدد 3 أعوان حضائر في إطار تسوية الدفعة الرابعة منهم، هذا وستعمل الوزارة خلال سنة 2026 على تعزيز الموارد البشرية من خلال فتح باب الانتدابات، بالإضافة إلى مزيد إحكام التصرف فيها داخل مختلف الهياكل الراجعة إليها بالنظر وإعادة توزيعها طبقا للحاجيات الحقيقية للإدارة، بما يضمن تدعيم نجاعتها والرفع من أدائها.

7. بخصوص تركيب الكراسي النّابتة بدار الثقافة مارث:

دار الثقافة مارث مدرجة بالصفقات التي يتم تنفيذها حاليا والمتمثلة في:

- أشغال إزالة الصدى.
- التغليف الخشبي للركح.
- التغليف البلاستيكي للأرضية.

كما أنها مدرجة بطلب العروض المتعلّق بصنع وتركيب الكراسي النّابتة الذي سيتم الإعلان عنه خلال الأشهر القادمة (جويلية، أوت 2025). **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

منطقة المقيسمات من عمادة مقدودش (معتمدية القصرين الجنوبية)، منطقة هجرها سكانها قسرا لغياب المرافق الأساسية التالية:

- غياب الماء الصالح للشراب عن 60 عائلة مياه الري لكل المنطقة رغم توفر مساحات هامة للأشجار المثمرة.

- معزولة عن مركز الولاية وعن معتمدية فريانة وعن المنطقة المجاورة لها الفرش (2) لغياب المسالك الريفية، فلا يمكن التنقل لها إلا عبر الوسائل البدائية.

- انعدام التيار الكهربائي عن 46 عائلة إلى حد الآن.

- أمية تكنولوجية لغياب كل الشبكات حتى النحاسية منها.

فمتى تتوفر لهذه المنطقة مقومات الحياة، وتحظى بتدخلكم الضروري والملح؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني.

المرجع: -مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000079 بتاريخ 14 جانفي 2025.

المصاحيب: -نسخة من إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد العزيز الشعباني عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكـــومـــة " بخصوص توفير مقومات الحياة بمنطقة المقيسمات من عمادة مقدوش بمعتمدية القصرين"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من طرف السيد عبد العزيز شعباني

المرجع: مراسلتكم عدد ص .2025-01-30-0000424

تحية طيبة،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من طرف السيد " عبد العزيز الشعباني " عضو مجلس نواب الشعب حول التدخل لتوفير مقومات الحياة بمنطقة المقيسمات، عمادة مقدودش من معتمدية القصرين الجنوبية بولاية القصرين

أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التي تم توفيرها من طرف المصالح الجهوية للوزارة في إطار متابعتها للوضع التنموي بالجهة باعتبار أن المشاغل المثارة تكتسي طابعا قطاعيا يرجع بالنظر لاختصاص هياكل أخرى :

- **حول تزويد منطقة المقيسمات بالماء الصالح للشراب:**

- سنة 2022 إنجاز أشغال تزويد منطقة المقيسمات بالماء الصالح للشرب في إطار البرنامج الوطني حيث تم بناء خزان على إرتفاع 20متر لتزويد 170 عائلة بالماء الصالح للشرب عن طريق ربط فردي خاص) في إطار صفقة وملحق صفقة (بالإضافة إلى تزويد مدرسة المقيسمات .

- يوجد حوالي عشرين (20) مسكنا غير مزود بالماء الصالح للشرب بمناطق مرتفعة وبطريقة مشتتة إضافة الي أن أغلبها غير آهلة بالسكان، ولا يتجاوز العدد الجملي للعائلات التي لا تمتلك عدادات فردية عشر (10) عائلات .وتتزود هذه المجموعة بالماء الصالح للشرب عن طريق جلب الماء من الأجوار الذين يملكون ربط فردي .

- تم برمجة مشروع لإعادة تهيئة شبكة الماء الصالح للشرب من بئر فج النعام 2 الى مدرسة المقيسمات وسينجز من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه .

- تم برمجة حفر بئر المقيسمات فج النعام (دوارالبرايكية، الشعابنية، أولاد غرس الله، أولاد جاب الله) من عمادة مقدودش ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين لسنة 2025وبصدد القيام بالمعاينات الميدانية وتسوية الوضع العقاري حيث ستتولى المصالح الفنية للمندوبية الجهوية بالقصرين إثر الحصول على نتائج قوة التدفق، القيام بالدراسات اللازمة لإحداث الشبكة .

- تمت برمجة منطقة الفرش 2 الحجاج وهي منطقة محاذية للمقيسمات من عمادة مقدودش ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب الولاية لسنة 2025 لفصل الشبكات المعقدة فنيا لتأمين إستمرارية تزويد المتساكنين بالماء .

أما بالنسبة لغياب منطقة سقوية بالمقيسمات، فإن الموارد المائية بالجهة لا تسمح في الوضع الحالي للمائدة المائية بإحداث منطقة سقوية .

➢ **<u>حول تغطية منطقة المقيسمات بشبكة الاتصالات :</u>**

- ستتم برمجة تغطية منطقة المقيسمات بالشبكة المتنقلة في إطار المرحلة الثانية من برنامج المناطق البيضاء وذلك بالاشتراك بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة التربية .

➢ **<u>المسالك الريفية:</u>**

- يربط منطقة المقيسمات بمدينة فريانة مسلك ترابي غير مبرمج للتهيئة والتعبيد ويقع التدخل به دوريا بالآلة الماسحة من طرف مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان .

- بالنسبة للمسلك الرابط بين مدرسة الفرش 2 ومدرسة المقيسمات فقد تم ادراجه من طرف المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين ضمن مشروع التنمية الفلاحية بجنوب الولاية .

➢ **<u>عنصر التنوير:</u>**

- بلغت نسبة تقدم أشغال الربط الكهربائي % 70 لفائدة حوالي 40 عائلة بمنطقة المقيسمات 4.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة تقنين لقب "خبير" وذلك بغاية التصدي الأعمال التحيل والشعوذة خاصة من خلال وسائل الاعلام المقدمة للمتحيلين والمشعوذين كخبراء في مجالات مختلفة دون توفير اية ضمانات للمتابعين لبرامجها الضحلة.

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم ان دولة السنغال بادرت منذ أكثر من 35 سنة بتنظيم لقب "خبير" في إطار قانون وهيئة وطنية للخبراء وترسيم الخبراء صلبها حسب الاختصاص في حين رفض الفاسدون في تونس حماية لقب "خبير " من خلال تنظيم كل الأنشطة الاقتصادية بقوانين متطورة وذلك بغاية حماية المستهلك والمشاهد والمتابع للبرامج التلفزية والإذاعة والحد من التحيل والشعوذة رغم مطالبة منظمات المجتمع المدني وبالأخص المنظمات المهنية بذلك منذ عشرات السنين.

الغريب في الأمر والأكثر خطورة ان وسئل الإعلام لعبت دورا كبيرا في تقديم المتحيلين والمشعوذين كخبراء في مجالات مختلفة دون تقديم اية ضمانات لمتابعي برامجها وهذا التصرف ساهم بصفة كبيرة في تعفن محيط الاستثمار ان السهر على النظام العام الاقتصادي يبقى من مهام الدولة التي عليها حماية العموم من التحيل من خلال تقنين شروط حمل لقب "خبير" في أي مجال. هناك مهنة معروفة بالمناشدة والفساد ونهب المؤسسات والانتهازية عملت منذ عشرات السنين على احتكار لقب "خبير" وكذلك لقب "هيئة" معولة في ذلك على مناشداتها وقربها من الأنظمة الفاسدة، علما ان تلك المهنة الغارقة في الفساد حتى النخاع لم تحاسب الى حد الان نتيجة اختراقها لاحزاب الفساد التي حكمت تونس بعد 14 جانفي2011 وقد تم سن قوانين غير دستورية لفائدتها لكي تواصل نهبها للمؤسسات واثقال كاهلها الأغرب من ذلك ان تلك المهنة فرضت على مهنة أخرى عدك استعمال كلمة "هيئة" في القانون المتعلق بتنظيمها.

لا ننسى ان نشير بهذا الخصوص الى الفساد المنظم المتواصل رغم صيحات الفزع المتمثل في شل المجلس الوطني للخدمات المحدث سنة 2006 بغاية تأهيل قطاع الخدمات بالنظر للمعايير الدولية وتنظيم كل أنشطة الخدمات بقوانين متطورة حيث انه لم ينتج شيئا ولم ينجز المهام المناطة بعهدته نتيجة لتعفن أجهزة الدولة التي ينخرها الفساد والتسيب والإهمال الى حد الآن دون مراقبة ومحاسبة أيضا، لا ننسى ان نشير الى ان العديد من المهن والأنشطة الخدماتية تصدت لتنظيمها بقوانين متطورة شبكات الفساد والتخلف من داخل وخارج الإدارة وبالأخص من المهن المعادية لها والمنتحلة لصفاتها وهذه الجريمة متواصلة الى حد الآن دون حسيب او رقيب وخير مثال في ذلك مهنة المستشار الجبائي المحكومة بالقانون عدد 34 لسنة 1960 الذي يشير الى قوانين تم نسخها منذ 50 سنة. فعلى اللجنة المعنية بمكافحة الفساد صلب مجلس نواب الشعب المبادرة فورا بفتح هذا الملف وسوف نمدها بكل تفاصيله وبهوية عصابات الفساد من داخل وخارج الإدارة التي تقف وراء هذا الاجرام والفساد.

تبعا لما تقدم، لماذا لم تتخذوا الإجراءات التالية:

1) تنظيم لقب "خبير" من خلال الاستئناس بتجربة السنغال وإخراج المجلس الوطني للخدمات من غيبوبته والاستئناس بالتوصية الاروبية المتعلقة بالخدمات المؤرخة في 12 ديسمبر 2006؟

2) احداث كتابة دولة بغاية السهر على تنظيم كل الأنشطة الاقتصادية بقوانين متطورة ووضع تصنيفة للأنشطة الاقتصادية متلائمة مع التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة.

في انتظار جوابكم تقبوا فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد بنّور.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000667 بتاريخ 28 فيفري 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أحمد بنور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة " بخصوص تنظيم مهنة خبير ونشاط المجلس الوطني للخدمات وتصنيف الأنشطة الاقتصادية"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص تنظيم مهنة خبير ونشاط المجلس الوطني للخدمات تصنيف الأنشطة الاقتصادية .

المرجع: احالة السيد رئيس الحكومة عدد 30-01-2025 المؤرخ في 05مارس 2025

المرفقات : كتيبان حول استراتيجية تطوير الخدمات وإنجازات برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب أحمد بنور، أتشرف بإعلامكم بالمعطيات التالية :

السؤال الاول المتعلق بتنظيم مهنة خبير:

أتشرف بالإشارة إلى أنّ هذه المهنة تخضع إلى مقتضيات كراس الشروط الصادر عن وزارة المالية ويتطلب تنظيمه مراجعة تصنيفة الأنشطة الإقتصادية وفي هذا الإطار سيقع تكوين فريق عمل منبثق عن المجلس الوطني للخدمات وبالتشاور مع ممثلي القطاع للنظر في مراجعة كراس الشروط ليتماشى ومتطلبات المهنة .

السؤال الثاني المتعلق بشل المجلس الوطني للخدمات:

أتشرف باعلامكم أنه تم مؤخرا عقد الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني للخدمات يوم الثلاثاء 08 أفريل 2025. تمحورت أساسا حول مراجعة أساليب عمل المجلس الوطني للخدمات بما من شأنه تحسين أداءه في تطوير القطاع .

وفي هذا السياق تمت التوصية بتكوين فريق عمل يتولى دراسة سبل تنشيط أعمال المجلس ومراجعة الأمر المحدث للمجلس فيما يتعلق بالتركيبة واللجان الفرعية ودورها صلب المجلس .ويجري العمل حاليا على اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ هذه التوصيات .

وللإشارة فإنّ تركيبة المجلس تضمّ ممثلين عن مختلف فروع الأنشطة الخدماتية من (صحة، سياحة، تكنولوجيات الاتصال، نقل، تعليم تكوين ثقافة ....)، تخضع لسلط إشراف متعددة .

كما أسندت للمجلس مهام عديدة نص عليها الأمر عدد 417 لسنة 2009المؤرخ في 16 فيفري2009 ، نذكر منها :

-رصد واقع القطاع واستشراف التطوّرات داخليا وخارجيا،

-المساهمة في إعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تنمية قطاع الخدمات وتحريره وتنمية صادراته،

-اقتراح الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتطوير أداء القطاع،

- المساهمة في إرساء منظومة إحصائية حول مؤشرات تطور القطاع،

-ومتابعة برامج التأهيل.. .

إضافة إلى ذلك، فإنّ الأمر المحدث للمجلس الوطني للخدمات لم ينص على إحداث مصدر خاص بتمويل برامج تأهيل الخدمات، على غرار برنامج تأهيل الصناعة الذي يتمتع بتمويلات صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية، والذي يمول في جزء كبير منه بمساهمات الصناعيين .

وللتذكير وإلى غاية 2018 عقد المجلس 12 دورة منذ إحداثه في 2009وقد تمحورت أشغال الدورات الأولى حول *إعداد* التصور للبرنامج الوطني للتأهيل، وتكوين اللجان المتخصصة، والتعمق في التصورات والتفكير في مصادر تمويل البرنامج .وتوقف نشاط المجلس مدة 4 سنوات (2014-2011) واستأنف عقد دوراته في ماي 2015، بعد إمضاء اتفاقية تمويل برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات "في إطار التعاون الفني مع الاتحاد الأوروبي .وقد كان البرنامج محل متابعة من المجلس الوطني للخدمات خلال دوراته ما بين 2015 و2018 آخر دورة قبل الدورة 13 التي تمت الإشارة إليها في بداية الإجابة .

وتمثل البرنامج في تقديم مساندة فنية للمؤسسات الخدماتية الناشطة في قطاعات الصحة، تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية، النقل واللوجيستية، الخدمات المهنية الموجهة للشركات والخدمات المتصلة بالسياحة والصناعات التقليدية .وتمحورت الأنشطة حول ثلاثة مكونات

1- مكون أفقي يهدف إلى تقديم الدعم الإستراتيجي للقطاع

2- مكون لتحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية من خلال إرساء نظام الجودة في المؤسسة الاستشفائية (القطاعين العام والخاص) ودعم الهيئة الوطنية للاعتماد الصحي إلى جانب مشروع توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات من أجل دعم قدراتها في مجال تقييم المخاطر الصحية والبيئية .ومشروع توأمة لتدعيم نظام المعلومات الطبية الاقتصادية لتعميمه على المستشفيات العمومية وخاصة منها المشاركة في مسار التأهيل للاعتماد .

3- مكون لتقديم دعم فني مباشر عن طريق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الخدماتية والمنظمات المهنية إضافة إلى تكوين مستشارين محليين ورؤساء مؤسسات في مجالات وضع الإستراتيجيات التسويق، التنظيم، الهندسة، انظمة المعلومات...

مخرجات البرنامج :

على مستوى المكون الأول :

نذكر أساسا " إستراتيجية تطوير الخدمات "التي تعمل الوزارة حاليا على تنفيذ ما تمت التوصية به من إجراءات في خطة العمل المنبثقة عن هذه الإستراتيجية .حيث يجري التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد التعاون مع البنك الدولي الذي أطلق برنامج دعم فني لفائدة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) في مجال تجارة الخدمات سيساعد على إنجاز ما أمكن من الأنشطة

المدرجة بخطة العمل .وتجدون رفقة هذا كتيبا حول الاستراتيجية وخطة العمل .

على مستوى المكون الثاني :

والذي يهدف إلى إرساء نظم الجودة في المؤسسات الإستشفائية الخاصة والعمومية ودعم الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي من أجل حصولها على الإعتراف الدولي) الجمعية (الدولية للجودة في الرعاية الصحية (ISQUA) ودخولها الحيز العملي .حيث تم إعداد الأدلة المنهجية لتقييم التدخلات في المجال الصحي بالنسبة لمراكز الصحة الأساسية والمستشفيات الجهوية والجامعية وعرضها على الجمعية الدولية للجودة في الرعاية الصحية ISQUA من أجل حصولها على المصادقة .كما تم تكوين قرابة 80 خبير إعتماد لمهمة تقييم الجودة والممارسات الطبية في المؤسسات الإستشفائية .فضلا عن تشخيص نظام الجودة في 30 مؤسسة إستشفائية خاصة وعمومية إلى جانب المستشفى العسكري، وضبط خطة العمل الخاصة بكل مؤسسة والشروع في تنفيذها .

على مستوى المكون الثالث:

تقديم الدعم المباشر لمؤسسات الخدمات والمنظمات المهنية . يهدف هذا المكون إلى توفير الخبرات المحلية والدولية لتقديم المساعدة الفنية في مجالات وضع الإستراتيجيات التسويق التنظيم الهندسة، أنظمة المعلومات ... من أجل تعزيز قدرات المؤسسات والمنظمات المهنية العاملة في قطاع الخدمات .

وقد غطت هذه المشاريع قطاعات النقل واللوجيستيك، تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والخدمات المتصلة بالسياحة والصناعات التقليدية، الخدمات المهنية ... وذلك في مجالات متعددة ضبط الاستراتيجيات التسويق، نظم الجودة، التصرف المالي...)

كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة مستشارين محليين والنساء رئيسات المؤسسات في الميادين التالية :التصرف المالي القيادة، التسويق الرقمي، التشخيص المالي ...

أمّا في جانب الدعم الموجه للمنظمات المهنية التي تم إختيارها وعددها 10 فقد تمّ تنظيم ورشات عمل حول تطوير المشاريع وتعبئة الموارد الحوار بين القطاعين العام والخاص "و"دراسة صياغة وإنجاز المشاريع المعدة من قبل المنظمات المنتفعة ببرنامج الدعم إلى جانب وضع نظام إدارة الجودة ISO 9001-2015 ومواقع واب جديدة لفائدة "كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ."CONECT -

وتجدون رفقة هذا كتيبا يتضمن معطيات وبيانات رقمية مفصلة حول ما تم إنجازه في إطار برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات .

السؤال الثالث المتعلق بالتوصية الأوروبية حول الخدمات،

فإنها تتعلق أساسا بتبسيط الإجراءات الإدارية، وهذا التوجه يجري العمل على إنجازه صلب الوزارة على عديد المستويات وخاصة في إطار مسار مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، تنفيذا للأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت2020 ، وتنفيذا للأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 والمتعلق بضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن

المصاحيب : - مراسلة موجهة إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- مراسلة موجهة إلى وزارة التجارة وتنمية الصادرات

- إجابات كلتا الوزارتين

تحية طيبة،

نظرا لاحتكار مادة القمح خاصة، والحبوب عامة واقتسام حصص المطاحن بطرق غير مضبوطة وعادلة واعتماد معايير لا تضمن تكافؤ المنافسة بين المتعاملين في القطاع ولا تضمن التكافؤ بين الجهات .

قمنا بمراسلة وزارة التجارة بخصوص تفعيل اللجنة المختصة الموكل لها تحديد هذه المقاييس فأحالتنا إلى ديوان الحبوب بوزارة الفلاحة .

فراسلنا وزارة الفلاحة في الغرض وكانت إجابتها أن ضبط المقاييس لتحديد وتوزيع الحصص بين المطاحن وتفعيل اللجنة المختصة يرجع بالنظر إلى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات .

أمام هذا التملص من المسؤوليات والأخذ والرد في الإجابات المتناقضة مع تفاقم الأزمة في القطاع والذي له تداعيات جد سلبية على المواطنين اقترحت على وزارة التجارة اعتماد تطبيقة إعلامية لضبط حصص توزيع القمح على المطاحن مثل ما تم العمل به بالنسبة لضبط حصص توزيع المواد الموردة من الديوان ومقاييس اسنادها لمزيد تدعيم شفافية عملية التوزيع ومراقبتها وضمان تكافؤ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وخاصة محاربة المحتكرين الحقيقيين ولكن لم يتم أخذ المقترح بعين الاعتبار .

لذا نطلب منكم النظر في هذا الموضوع لتحديد المسؤوليات وتحقيق قسمة عادلة للثروات والسلام

من النائب نجلاء اللحياني

إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح .

المصاحيب: - سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 21 فيفري 2024

-إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 29أفريل 2024

وبعد، نظرا لاحتكار مادة القمح خاصة والحبوب عامة واقتسام حصص المطاحن بطرق غير مضبوطة وعادلة ومعايير لا تضمن تكافؤ المنافسة بين المتعاملين في القطاع ولا تضمن التكافؤ بين الجهات .

نتساءل عن :

1.ماهي مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح؟

2. لماذا لم يتم تفعيل اللجنة المختصة؟

3. متى سيتم العمل بتطبيقة الكترونية تضمن حسن تنظيم توزيع الكميات كما هو جاري به العمل مع المواد المستوردة الأخرى من طرف وزارة التجارة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 8 ماي 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم بداية من شهر أفريل ، 2021مراجعة توزيع الحصص الشهرية الراجعة للمطاحن وإسنادهم حصصا ثابتة صادرة عن وزارة التجارة وتنمية الصادرات والذي تجدون صحبة هذا نسخة منه.

وتطبيقا لهذا التمشي في توزيع الحصص بين المطاحن، تم خلال شهر فيفري 2023 وبطلب من مطحنة الصادق باي ومطحنة السنبلة الذهبية وطبقا لمكتوب الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى وزارة التجارة وتنمية الصادرات استبدال حصة بـ 5000قنطار من القمح الصلب بحصة مماثلة من القمح اللين بين المطحنتين .

وتجدر الإشارة إلى أن ضبط المقاييس لتحديد وتوزيع الحصص بين المطاحن وتفعيل اللجنة المختصة يرجع بالنظر إلى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

والسلام

من النائب نجلاء اللحياني

إلي السيدة وزير ة التجارة وتنمية الصادرات

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية.

الموضوع: مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح.

وبعد. تبعا لتصريحكم مؤخرا في البيان المنشور على صفحة وزارة التجارة، الذي يفيد بانطلاق إعداد تطبيقة إعلامية الضبط حصص توزيع المواد الموردة من الديوان ومقاييس اسنادها بما يساهم في مزيد تدعيم شفافية عمليات التوزيع ومراقبتها وضمان تكافؤ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ومحاربة المحتكرين الحقيقيين وتحقيق قسمة عادلة للثروات.

نطلب من سيادتكم تعميم هذا التمشي على مادة القمح المحتكرة من بعض الأطراف والتي تقسم اليوم حصصها بطريقة غير مضبوطة ونأمل أن تكون المقاييس تضمن تكافؤ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

- فماهي مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح؟ ولماذا لم يتم تفعيل اللجنة المختصة لتحديد هذه المقاييس إلى اليوم؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

أتشرف بإعلامكم أنه تم خلال شهر فيفري 2024 الانطلاق في استغلال التطبيقة الإعلامية لتنظيم عمليات توزيع القهوة الخضراء على حرفاء الديوان التونسي للتجارة، وقد تم اعتماد عديد المعايير والشروط لضبط حصة كل مؤسسة منها :

.طاقة الإنتاج: (آلة القلي وسعتها عدد العمال وخلاص CNSS توفر معدات انتاج أخرى-)

. طاقة التوزيع عدد وسائل النقل / الحرفاء

. شفافية المعاملات نوعية الفوترة

. نوعية القهوة المصنعة والمروجة قهوة موجهة للاستهلاك العائلي / قهوة موجهة للاستهلاك المهني

. نوعية الأنشطة الممارسة الاقتصار على نشاط قلي ورحي القهوة /ممارسة أنشطة أخرى .

أما فيما يتعلق بتعميم هذا التمشي على مادة القمح وتحديد حصص المطاحن وتفعيل اللجنة المختصة لتحديد هذه المقاييس فانه يعود بالنظر الديوان الحبوب ووزارة الفلاحة.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: -مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000079 بتاريخ 14 جانفي 2025.

المصاحيب: -نسخة من إجابة السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات.

- نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة "بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي للسيدة النائبة نجلاء اللحياني

المرجع: -إحالة ديوان رئاسة الحكومة بتاريخ 21 جانفي 2025

-مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 0000079 بتاريخ 14 جانفي 2025

وبعد، تبعا للإحالة الواردة من ديوان رئاسة الحكومة حول الموافاة بعناصر الإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب نجلاء اللحياني للسيد رئيس الحكومة موضوع المراسلة الصادرة عن مجلس نواب الشعب المبينة بالمرجع أعلاه والمتعلق بتوزيع حصص القمح بين المطاحن والذي تم من خلاله تسجيل تضارب في الإجابات

الصادرة في نفس الموضوع عن كل من الوزارات المكلفة بالتجارة والفلاحة، وبعد التنسيق بين مصالح الوزارتين طبقا للتوصيات الواردة، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

- يرجع التضارب في الإجابات الصادرة عن كل من الوزارات المكلفة بالفلاحة والتجارة في شأن موضوع توزيع حصص القمح بين المطاحن إلى التداخل والتطور المسجل في مسار هذه العملية والذي تم تأويله بصفة مختلفة من الوزارتين حيث:

➢ استند رد الوزارة المكلفة بالتجارة على **المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962** المتعلق بإحداث ديوان للحبوب الذي أفرد الفصل الثاني منه الديوان باختصاص تنظيم توزيع الحبوب والاتجار فيها وكذلك على الممارسة الفعلية حيث تتم عمليات التوزيع عبر التنسيق بين الديوان والمهنة في إطار اجتماعات شهرية

➢ استند رد الوزارة المكلفة بالفلاحة على تدخل وقتي لمصالح الوزارة المكلفة بالتجارة تم بصفة ظرفية بالتنسيق مع ديوان الحبوب على إثر تعديل الحصص الشهرية من الحبوب على المستوى الوطني ومعالجة وضعيات استثنائية تعلقت بمطالب التنقيص أو الترفيع في حصص بعض المطاحن وتوزيع الكميات الاستثنائية التي يتم التدخل بها لمجابهة الطلب الإضافي خلال الموسم الصيفي وفترات الأزمات في السوق

- استندت عمليات توزيع الحصص في أصلها حسب المعطيات المتحصل عليها من ديوان الحبوب على مقاييس محددة تتمثل في تحديد الحصص المخولة بالاستناد على معدلات الرحي للمطاحن للثلاثة أشهر السابقة ونفس الشهر من السنة المنقضية مع مقاربة الطلبات الواردة والمتوفرات من الحبوب،

- يتولى ديوان الحبوب تنظيم اجتماع شهري مع المهنة للنظر في برنامج التزويد وتقسيم حصص التزود من كل صنف من القموح موردة أو محلية لكل مطحنة حسب المتوفرات

- تتجاوز الطاقة الجملية للإنتاج المركزة لدى المطاحن الحاجيات الفعلية للسوق المحلية ويشتغل القطاع حاليا بنسبة 45% فقط من طاقة انتاجه فضلا على أن الحصص الشهرية الجملية من الحبوب مضبوطة على المستوى الوطني، وهو ما يعيق اعتماد مقاييس تتعلق بالطاقة الفعلية للإنتاج من الحبوب شهريا .

هذا وتجري الأعمال على مستوى ديوان الحبوب لدراسة وإعادة تحديد الحاجيات الوطنية من الحبوب ورقمنة منظوماتها من الإنتاج إلى التوزيع مما سيمكن من تفادي الإشكاليات وتجسيد المقترحات المطروحة من السيدة النائبة .

أفدناكم بهذا لكل غاية مفيدة..

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع</u> :بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن .

<u>المرجع</u>: إحالة السيد رئيس الحكومة عدد ص 438-30-01-2025- بتاريخ 22 جانفي 2025.

<u>المصاحيب</u>: مراسلتان

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيدة نجلاء اللحياني بخصوص تسجيل اختلاف في الإجابة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التجارة وتنمية الصادرات حول الجهة المكلفة بتحديد حصص القمح بين المطاحن أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- قبل سنة 2021 كانت الغرفة الوطنية للمطاحن هي الجهة التي تتولى تحديد الحصة الجملية من القموح وتتولى توزيعها بين المطاحن استنادا إلى طاقة التحويل وطلبات السوق للمواد النهائية المستخرجة .

- بداية من شهر أفريل 2021تولت وزارة التجارة وتنمية الصادرات مراجعة الحصص الشهرية المعمول بها واسناد المطاحن حصصا ثابتة (مراسلةبتاريخ 02أفريل 2021)، حيث تولت وزارة التجارة وتنمية الصادرات التدخل لتعديل هذه الحصص كلما اقتضت الحاجة على غرار التعديل خلال شهر فيفري 2023 (مراسلة بتاريخ 02فيفري 2023)وتوزيع الحصص بين المطاحن بخصوص الكمية الإضافية (75ألف قنطار شهريا ولمدة 07 أشهر) التي تم إقرارها من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 20ماي 2024.

والسلام

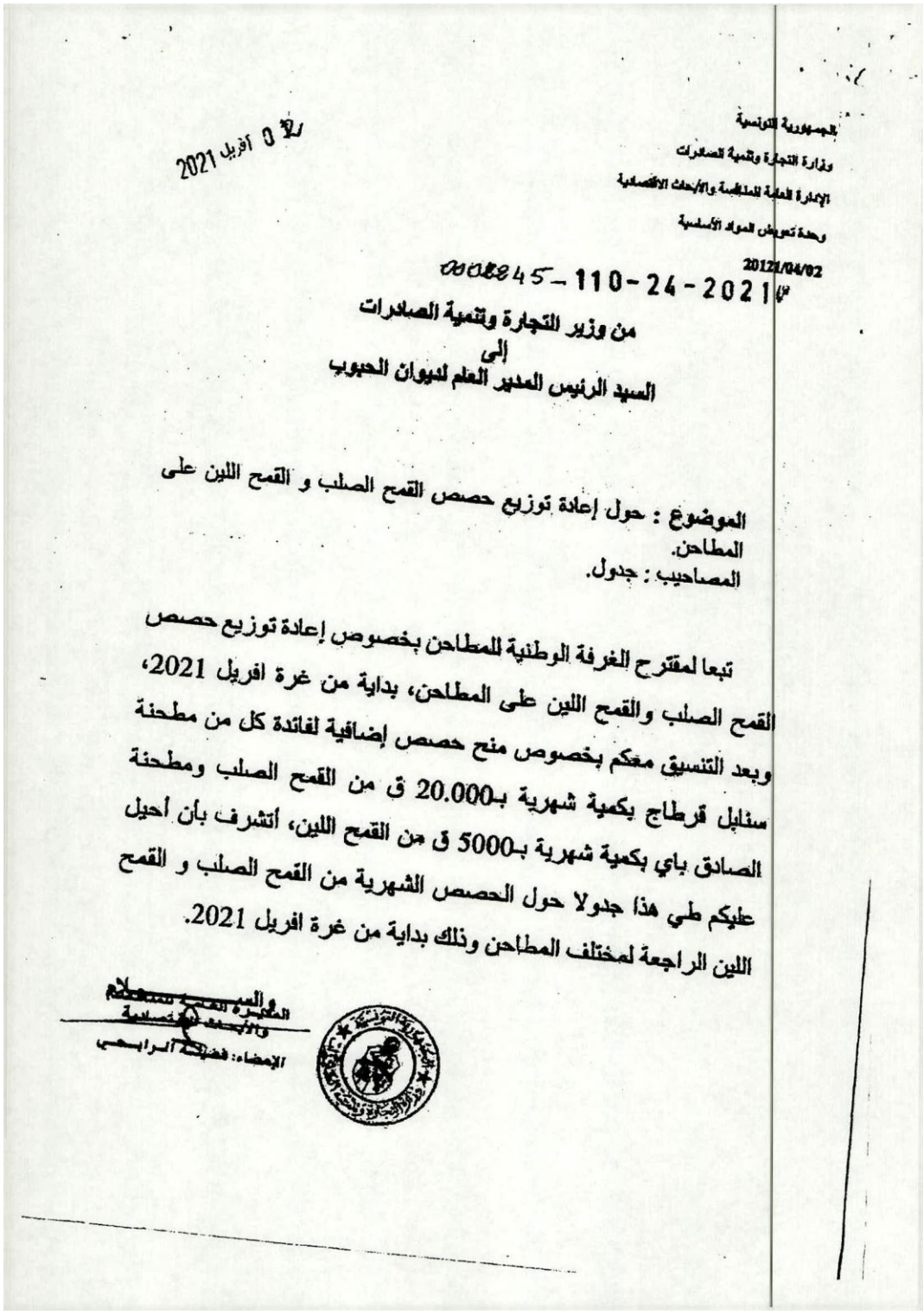

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية
وحدة تعويض المواد الأساسية

2021/04/02

00008245 - 110 - 24 - 2021 ع

من وزير التجارة وتنمية الصادرات
إلى
السيد الرئيس المدير العام لديوان الحبوب

الموضوع : حول إعادة توزيع حصص القمح الصلب و القمح اللين على المطاحن.
المصاحيب : جدول.

تبعا لمقترح الغرفة الوطنية للمطاحن بخصوص إعادة توزيع حصص القمح الصلب والقمح اللين على المطاحن، بداية من غرة افريل 2021، وبعد التنسيق معكم بخصوص منح حصص إضافية لفائدة كل من مطحنة سنابل قرطاج بكمية شهرية بـ20.000 ق من القمح الصلب ومطحنة الصادق باي بكمية شهرية بـ5000 ق من القمح اللين، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا جدولا حول الحصص الشهرية من القمح الصلب و القمح اللين الراجعة لمختلف المطاحن وذلك بداية من غرة افريل 2021.

والسلام
المديرة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية
الإمضاء: فضيلة الرابحي

توزيع حصص المطاعين من القمح اللين والقمح الصلب بداية من شهر أفريل 2025

المطاحنة	القمح اللين		القمح الصلب		المجموع
	الحصة الجديدة بداية من أفريل 2025	الحصة الجديدة بداية مع أفريل 2025	الحصة الجديدة بداية من أفريل 2025		
شركة الإنتاج الفلاحي لسهل السيدة	67,000		43,000		110,500
مطاحن الكوى الوادي	69,000				69,000
مطاحن الصحراء بتقرين	88,500		45,000		84,500
الشركة الوطنية للمطاحن ذ.م.م "السيد"	72,000				72,000
مطحنة مدينة	9,400				9,400
شركة المطاحن التونسية	56,000		124,000		180,000
مطحنة المنطقة "القبلي"	45,000		89,000		134,000
مطحنة الصانع بالوي	17,500				17,500
مطحنة سيلم 1	49,000		99,000		148,000
المطاحن الكبرى بالوطن القبلي	72,000		104,500		176,500
شركة سنابل الوطن	45,500		41,500		87,000
مطحنة مكثر	60,000		33,000		93,000
مطحنة "جوزة بابية"	81,000		179,000		260,000
مطاحن الوسط والساحل	24,000		35,300		59,300
مطاحن الكوى بالصخور	37,000		39,500		76,500
المطاحن الكبرى بالقيس	46,000				46,000
المطاحن الكبرى بالخليج	42,000		70,000		112,000
مطحنة STPA صفاقس	28,000		28,500		56,500
مطحنة الصمود سوسة			25,000		25,000
مطحنة SPPAS صفاقس	11,500		38,500		50,000
مطحنة سيدي علي	55,000				55,000
مطحنة "نيبو" قفصة	96,000		100,000		196,000
مطحنة السلالة الإلهية UNPA	1,005,000		1,075,000		2,080,000
المجموع					

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة و تنمية الصادرات

02 فيفري 2023
ديوان الحبوب
03 فيفري 2023
00156
وارد عدد
الإدارة العامة الوارد

ص ت-110-24-2023 ... إلى

السيد الرئيس المدير العام لديوان الحبوب

الموضوع : حول إعادة توزيع حصة بـ5000 ق من القمح الصلب و القمح اللين .

المصاحيب جدول معين في توزيع حصص القمح اللين والصلب.

وبعد،

أتشرف بإعلامكم بأن الوزارة قد توصلت بطلب من الغرفة الوطنية للمطاحن تعرب بمقتضاه عن عدم اعتراضها على طلب مطحنة الصادق باي استبدال حصة بـ5000 ق من القمح الصلب بحصة مماثلة من القمح اللين ، وموافقة مطحنة السنبلة الذهبية على تنازلها نهائيا عن حصة بـ5000 ق من القمح اللين مقابل حصة بـ5000 ق من القمح الصلب.

واعتبارا لتقدم مطحنة السنبلة الذهبية بتصاريح صادرة عن المخابز توافق بمقتضاها هذه الأخيرة على التزود بالفرينة من مطحنة الصادق باي عوضا عن مطحنة السنبلة الذهبية،

وبناء على مخرجات الاجتماع التنسيقي المنعقد بتاريخ 01 فيفري 2023 بمقر وزارة التجارة وتنمية الصادرات، فإنه لا مانع من تلبية هذا الطلب وتعديل حصص المطحنتين المعنيتين على ضوئه باعتباره لا يؤثر على وضعية التزويد والمنافسة والدعم في القطاع،

ونرفق إليكم طي هذا جدول في توزيع حصص القمح الصلب و القمح اللين معدلا وفقا لذلك، فالرجاء دعوة منظوريكم لأخذه بعين الإعتبار عند تزويد المطاحن بحصصها لشهر فيفري 2023.

والسلام

المدير العام للمنافسة والأبحاث الاقتصادية
محمد حسام الدين التوتيو

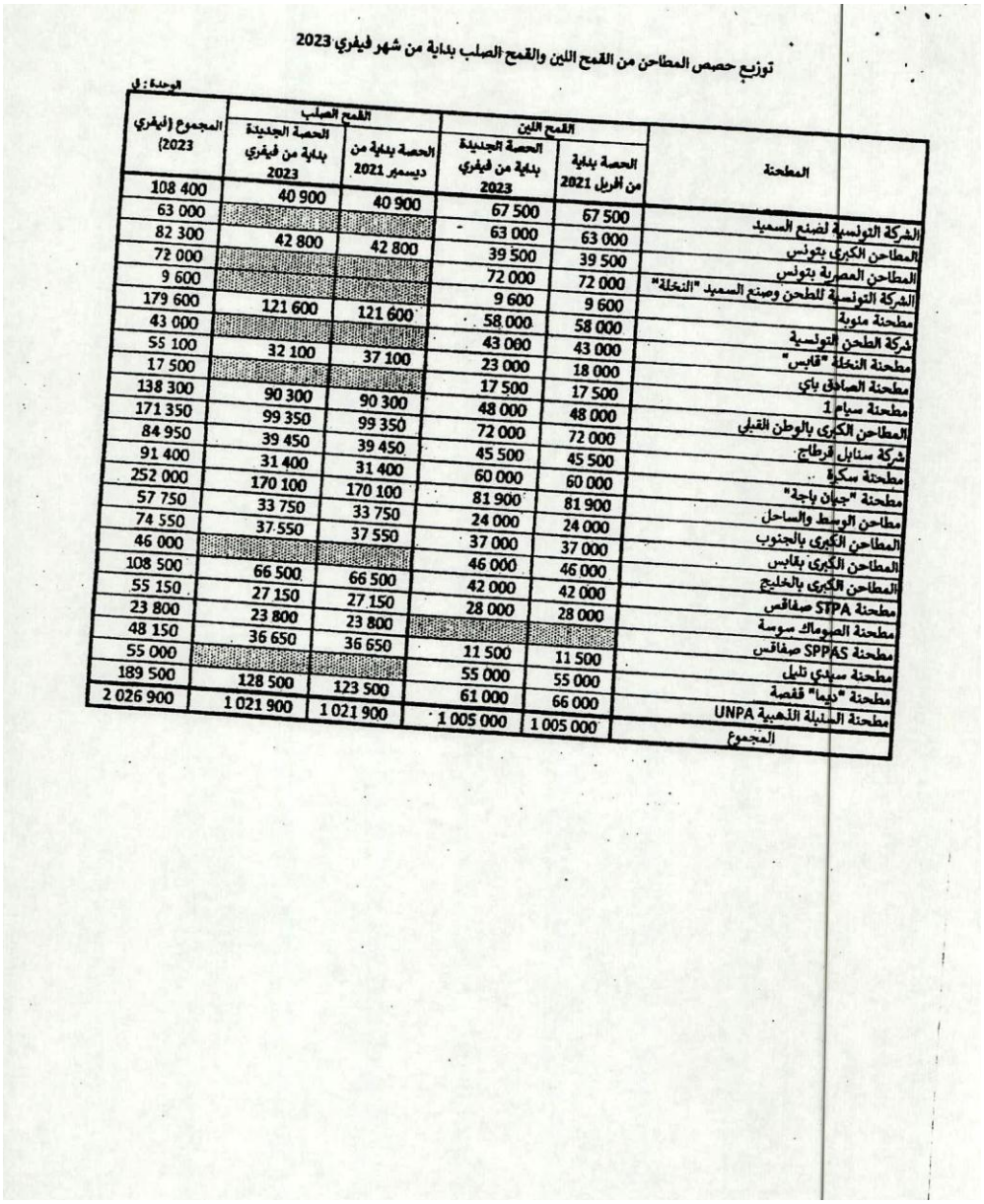

توزيع حصص المطاحن من القمح اللين والقمح الصلب بداية من شهر فيفري 2023

الوحدة : ق

المطحنة	القمح اللين		القمح الصلب		المجموع (فيفري 2023)
	الحصة بداية من افريل 2021	الحصة الجديدة بداية من فيفري 2023	الحصة بداية من ديسمبر 2021	الحصة الجديدة بداية من فيفري 2023	
الشركة التونسية لصنع السميد	67 500	67 500	40 900	40 900	108 400
المطاحن الكبرى بتونس	63 000	63 000			63 000
المطاحن العصرية بتونس	39 500	39 500	42 800	42 800	82 300
الشركة التونسية للطحن وصنع السميد "النخلة"	72 000	72 000			72 000
مطحنة ملوية	9 600	9 600			9 600
شركة الطحن التونسية	58 000	58 000	121 600	121 600	179 600
مطحنة النخلة "قابس"	43 000	43 000			43 000
مطحنة الصادق باي	18 000	23 000	37 100	32 100	55 100
مطحنة سياج 1	17 500	17 500			17 500
المطاحن الكبرى بالوطن القبلي	48 000	48 000	90 300	90 300	138 300
شركة سنابل قرطاج	72 000	72 000	99 350	99 350	171 350
مطحنة سكرة	45 500	45 500	39 450	39 450	84 950
مطحنة "جبان باجة"	60 000	60 000	31 400	31 400	91 400
مطاحن الوسط والساحل	81 900	81 900	170 100	170 100	252 000
المطاحن الكبرى بالجنوب	24 000	24 000	33 750	33 750	57 750
المطاحن الكبرى بقابس	37 000	37 000	37 550	37 550	74 550
المطاحن الكبرى بالخليج	46 000	46 000			46 000
مطحنة STPA صفاقس	42 000	42 000	66 500	66 500	108 500
مطحنة الصوماك سوسة	28 000	28 000	27 150	27 150	55 150
مطحنة SPPAS صفاقس			23 800	23 800	23 800
مطحنة سيدي تليل	11 500	11 500	36 650	36 650	48 150
مطحنة "ديما" قفصة	55 000	55 000			55 000
مطحنة السنبلة الذهبية UNPA	66 000	61 000	128 500	123 500	189 500
المجموع	1 005 000	1 005 000	1 021 900	1 021 900	2 026 900

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الصحة النفسية للشعب التونسي

تحية طيبة وبعد،

السيّدة رئيسة الحكومة لا يمكننا البناء والتشييد بشعب منهك نفسيا الأمر الذي جعل كل المظاهر السلبية للمجتمعات ترتفع في بلادنا كالجريمة و المخدّرات و الطلاق و التفكك الأسري و الانتحار والتنمر و العنف المدرسي وغيرها من المظاهر التي ستصعّب علينا الانطلاق الحقيقي في عملية البناء والتشييد، لذا هل يمكن لحكومتكم الموقرة وضع استراتيجية شاملة تجمع بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة و وزارة الأسرة ووزارة التربية و وزارة التعليم العالي وزارة الشؤون الدينية للعمل على رفع مستوى الصحة النفسية للمواطن التونسي كتكثيف المحاضرات في المجال وتكوين مستشارين نفسيين للعمل في المؤسسات التربوية و العمومية وخلق اختصاصات تعليمية جديدة ووظائف جديدة الهدف منها الرفع من معنويات الانسان بشكل عام وتطوير قدراته بشكل خاص و القيام بومضات تحسيسية يشرف عليها مختصون في مختلف البرامج التلفزية و الإذاعية و كل نشاط يمكن أن يكون له أثر إيجابي في هذا المجال؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة منال بديدة.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001458 بتاريخ 09 ماي 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة منال بديدة، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحـــكومة حـــول " الصحة النفسية للشعب التونسي"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيدة منال بديدة.

المرجع: جدول إرسالكم الوارد بتاريخ 15 ماي 2025 تحت عدد 12327.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لجدول الإرسال المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بطلب موافاتكم بإجابة بخصوص السؤال الكتابي الموجه من عضو مجلس نواب الشعب السيّدة منال بديدة حول وضع استراتيجية شاملة للعمل على رفع مستوى الصحة النفسية للمواطن التونسي وتطوير قدراته، يُشرّفنا إفادتكم بما يلي :

وضعت تونس بحرص من سيادة رئيس الجمهوريّة، مقاربة وطنيّة تشاركيّة لتكريس جملة من الخيارات المجتمعية الاستراتيجية التي تتضافر جهود سائر المتدخلين من خلالها لمزيد دعم مقومات التماسك الأسري والعناية بالصحة النفسية لكافة أفرادها إلى جانب الوقاية من الظواهر والسلوكيات المجتمعية المحفوفة من المخاطر والمضي بثبات نحو القيام بثورة تشريعيّة فعليّة تعزيزا لأسس الدولة الاجتماعيّة التونسية العادلة وضماناً لأمن وتوازن ورفاه كافة التونسيّات والتونسيين، في مرحلة لا يمكن الاقتصار فيها على أنصاف الحلول لحفظ الأسرة ودعم قدراتها وحمايتها من كل التهديدات .

ومن هذا المنطلق، وفي إطار تجسيم أحكام الدستور التونسي وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق حول دعم التماسك الأسري المنعقد بتاريخ 26 فيفري 2025، تحرص وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ في نطاق مشمولاتها ومحاور تدخلها الأفقية على :

- استحثاث نسق **إعداد الخطة الوطنية لدعم التماسك الأسري** إغناء لمكاسب الأسرة ودعما لقدراتها ولتوازنها وصمودها بما يتماشى مع التغيرات المجتمعية والتحولات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها الأسرة التونسية وذلك في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الديناميكية المحيطة بالأسرة وأدوار مختلف الفاعلين من هياكل حكومية وجمعيات ناشطة في المجال الأسري بهدف تعزيز مكانة الأسرة من خلال إعادة النظر في الأدوار النمطية داخل الأسرة وإرساء أسس التنشئة السليمة وترسيخ قيم حسن التعامل والخطاب الإيجابي مع الحرص على أن يكون الفعل الوطني الموجّه للأسرة بالاستناد إلى الخيارات الوطنية الثابتة التي يرسمها رئيس الجمهورية، طبقا للدستور وانتصارا لصالح تونس وشعبها .
- استكمال إعداد تصور جديد لنظام ضمان النفقة وجراية الطلاق بما يستجيب لتطلعات الأسرة التونسية ويحقق العدالة الاجتماعيّة من خلال العمل على مراجعة القانون المتعلّق بإحداث صندوق ضمان النّفقة وجراية الطلاق المؤرّخ في 5 جويلية 1993 لتحسين وتنويع تدخلاته وخدماته الموجّهة للمطلقة وأبنائها التي تعذر تنفيذ الأحكام القضائيّة الباتة لفائدتها وتوفير رعاية اجتماعيّة وصحية ومرافقة مهنيّة لهم ضمن مقاربة تقوم على تحقيق الاندماج الاقتصادي .
- وضع تصور جديد للتوفيق الأسري يتولّى بموجبه الموفق الأسري مهام حلّ النزاعات بين أفراد الأسرة والتوفيق بينهم بصورة رضائية، كما سيعمل على التدخل في الطور القضائي بين طرفي النزاع في القضايا المرتبطة بالطلاق والنفقة لتقريب وجهات النظر ومحاولة إيجاد صلح قدر الإمكان بين الأطراف من أجل وضع حدّ للتفكك صلب الأسرة والحفاظ على مصلحة الأبناء.

➢ تنفيذ الحملة الوطنية للتصدي للعنف المسلط على الطفل التي أطلقتها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بالشراكة مع وزارة التربية وذلك تكريسا لحق الطفل في الحرمة الجسدية والمعنوية وحمايته من كافة أشكال العنف .وقد استهدفت الحملة شريحة واسعة من مختلف فئات المجتمع وخاصة منها الأولياء والأطفال والمهنيين المتعاملين مع الأطفال، وتتمثل في برنامج تكويني وتحسيسي تحت شعار" لا للعنف بالوسط المدرسي و الذي يهدف الي ترسيخ ثقافة اللاعنف كممارسة يومية و تكوين المكونين في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل والتصدّي للعنف إلى جانب تنظيم أيام تنشيطية بمختلف الجهات .

➢ مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي وتعزيزها بمبادرات داعمة تشمل إطلاق برنامج مرجعيّ على مستوى مراكز الإعلاميّة الموجّهة للطفل للتربية على وسائل الإعلام وتكثيف حلقات الإصغاء والحوار لفائدة التلاميذ بالمؤسسات التربوية وبمؤسسات الطفولة يؤمنها الأخصائيون النفسانيون بالتمثيليات الجهوية لوزارات الأسرة والتربية والصحة والشؤون الاجتماعيّة .

➢ تكليف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بدور تنسيقي قصد تعزيز الجهود الوطنية للوقاية من الظواهر والسلوكات المحفوفة بالمخاطر وفق مقاربة جامعة، إدراكا لما يترتب عن هذه الظواهر من تداعيات سلبية على مستوى التوازن الصحي والنفسي والتحصيل العلمي والدراسي للأفراد، علاوة على ما تسببه من ضغوط على الأسر التونسيّة وأعباء متزايدة على المؤسسات الصحية والتربوية وهي تشكل بذلك تحدّيا هاما أمام بناء مجتمع متماسك وآمن وخال من المخاطر .وقد تم الشروع منذ مطلع شهر مارس المنقضي في **تنفيذ مبادرة وطنيّة تشاركية للوقاية من مخاطر المخدّرات تتضمن إعداد وعرض ومضات تحسيسية وتوعوية وتثقيفية حول دور الأسرة في وقاية الأطفال من مخاطر تعاطي المخدرات وحول الوقاية من إدمان الأطفال على الأنترنات** .هذا ولن يتم الاكتفاء في إطارها بالجانب التوعوي فحسب بل ستستند إلى خطة عمل وطنيّة موحدة ومتناسقة بصدد الإنجاز لتعزيز القدرات الوطنية في مختلف محاور التدخل لمحاربة آفة المخدّرات وظواهر العنف والتنمر ومحاولات الانتحار وإيذاء النفس وتحصين كافة أفراد الأسرة من أخطارها وتداعياتها الصحيّة والنفسية والاجتماعية والاقتصادية .

➢ استكمال إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن في أفق 2030 والتي تتضمن من جملة أهدافها، توفير الدعم والمرافقة لفائدة الأسر لتأدية دورهم في مجال احتضان كبار السن والقيام بوظيفتهم الرعائية بما يضمن مزيدا من التماسك الأسري والترابط بين الأجيال ووضع الإطار التشريعي الكفيل بضمان ذلك .

بالإضافة إلى ذلك، تتولى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تقديم جملة من الخدمات لفائدة الأفراد والأسر تهدف من خلالها إلى دعم التوازن النفسي والحدّ من جميع السلوكيات السلبية ومن بينها :

➢ الأرقام الخضراء وأرقام النداء 1899 و1809 و1833 و 192 التي يتولّى الإطار العامل بها تلقى الاشعارات حول حالات التهديد والعنف ضدّ الطفل والمرأة وكبار السنّ .هذا وتشرع الوزارة في وضع خطة لتعزيز قدرات الإطارات في المجالات المقصلة بالإنصات والارشاد والتوجيه والاحاطة النفسية .

➢ تنظيم حصص توعوية وتحسيسية ودورات تأهيلية لفائدة جميع أفراد الأسر بهدف مساعدتهم على التعامل مع الضغوط النفسية والتحديات الحياتية وتوجيههم نحو حلول فعالة لضمان استقرارهم النفسي والاجتماعي وتشمل الحصص التوعوية والدورات التأهيلية خاصة المجالات التالية :

* التربية الأسرية على نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر والتعايش معه وفق رؤية متوازنة وفكر وسطي معتدل وتنمية الوعي بالسلوك الحضاري .

* الوساطة والإرشاد النفسي والصحي والقانوني .

* تأهيل الشباب وإعدادهم للحياة الزوجية .

➢ توفير خدمات المرافقة النفسية لفائدة النساء ضحايا العنف من خلال مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ والعمل على إعادة إدماج هذه الفئة من النساء اقتصاديا واجتماعيا .

➢ تأمين خدمات التعهد النفسي لفائدة الأطفال بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة من قبل أخصائيين نفسانيين مع الانفتاح على كل الأطراف المتدخلة في مجال العناية بالصحة النفسية للأطفال واليافعين، وذلك في إطار تفعيل آليات العمل الشبكي .

➢ تأمين المرافقة النفسية للأطفال في وضعيات تهديد من خلال العمل المشترك بين مندوبي حماية الطفولة والأخصائيين النفسانيين العاملين معهم والتنسيق للغرض مع جميع الهياكل المتدخلة في مجال التعهد والمرافقة للأطفال وأسرهم.

➢ توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات المرافقة النفسية لكبار السن بالبيت بما يضمن بقاءهم في محيطهم العائلي، ومساندة الأسر على تلبية حاجياتهم الحياتية من خلال دعم الفرق المتنقلة لرعاية كبار السنّ بالبيت وخاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية وذات الأولوية.

➢ تنفيذ أنشطة ترفيهية وتثقيفية وتقديم خدمات صحية واجتماعية بالنوادي النهارية لكبار السن وهي فضاءات للتلاقي والتواصل الاجتماعي، تستقبل كبار السن والمتقاعدين وتهدف إلى مزيد إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية لضمان صحة نفسية جيدة لهم .

أفدنا عنايتكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية طيبة،

قام بعض الاطارات المسجدية بمراسلتنا وتفسير الوضعية المهنية والقانونية الهشة التي تعاني منها شريحة هامة من العاملين في المساجد والكتاتيب، وهم الإطارات المسجدية من أئمة وخطباء ومؤذنين والمؤدبين والمؤدبات المكلفين بتحفيظ القرآن الكريم وتربية الناشئة.

فبالرغم من أن هؤلاء العاملين يخضعون لتغطية اجتماعية عبر الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS) إلا أن وضعيتهم القانونية تظل غير واضحة، إذ :

1. لا يُعتبرون موظفين قارين في الوظيفة العمومية رغم مباشرة مهام دائمة وأساسية في مؤسسات عمومية (المساجد والمدارس).

2. لا يتمتعون بالاستقرار المني ولا بحقوق الأعوان العموميين من ترقية، ومنح، أو حماية قانونية شاملة.

3. لا يُصنّفون كذلك ضمن العاملين في إطار " قانون المناولة" الذي ينظم العمل عبر شركات خاصة باعتبارهم يتعاملون مباشرة مع الوزارة دون وسيط وقد أدى هذا الوضع القانوني إلى نتائج سلبية مباشرة، منها: هشاشة اجتماعية واقتصادية تدنّي أجور لا تتماشى مع كرامة المهنة ورسالتها، شعور بالإقصاء والتهميش من المنظومة العمومية رغم أداء خدمة عمومية نبيلة.

لذا، السيدة رئيسة الحكومة اتوجه لكم بالأسئلة التالية:

- متى سيتم وضع إطار قانوني خاص بالإطارات الدينية والتربوية، يحدد حقوقهم وواجباتهم، ويضمن الحد الأدنى من الكرامة المهنية؟
- لماذا لا يتم فتح باب الإدماج في الوظيفة العمومية أو بعث خطة "عون ديني قار" برتبة قانونية واضحة؟
- هل سيتم تمكين هذه الفئة من الأجر اللائق التغطية الاجتماعية الكاملة والتدرج المهني أسوة ببقية العاملين في القطاع العمومي. وإذ نُقدّر جهود وزارة الشؤون الدينية خاصة والحكومة عامة المبذولة في تنظيم الشأن الديني وتثبيت المرجعية المعتدلة فإننا نأمل منكم النظر في هذا الملف الاجتماعي والإنساني بكل جدية حماية للمساجد، وكرامة لمن يسهرون على تحفيظ كتاب الله وخدمة بيوت الله.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة سيرين مرابط.

المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001718 بتاريخ 30 ماي 2025.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيد وزير الشؤون الدينية
- إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة سيرين مرابط، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة "حول الوضعية المهنية والقانونية للإطارات المسجديّة" .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائبة المحترمة لمجلس نواب الشعب

سيرين مرابط

السؤال: حول الوضعية المهنيّة والقانونيّة للإطارات المسجديّة.

الإجابة: يشرفني إفادتكم بما يلي:

- **بخصوص الإطار القانوني وإمكانية الإدماج بالوظيفة العمومية:**

تخضع الإطارات المسجديّة إلى الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 والذي يمثل الإطار الترتيبي العام لمهنتهم و يضبط مهامهم وحقوقهم وواجباتهم علاوة على التأجير المخوّل لهم ، ويتم تعيينهم بمقتضى قرار من السيد وزير الشؤون الدّينيّة باقتراح من لجنة الاختبارات في الخطط المسجدية المنصوص عليها ضمن الأمر الحكومي المذكور(إمام خطيب- إمام خطيب نائب إمام -خمس مؤذن - قائم بشؤون المعلم - مدرس -راوي -حديث - مؤدب - قارئ ناظر عام ناظر جامع) وهي خطط تعتمد نظام عمل خاص إذ لا تنطبق عليهم أحكام الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012 المتعلق بتوزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما لا تمثل رتبا تنتمي لنظام أساسي خاص و بالتالي لا يمكن تمتيع الإطار المسجدي المكلف بهذه الخطط بإجراءات الترقية أو التدرج أو الإدماج طبقا للتراتيب المعمول بها في الوظيفة العمومية.

- **بخصوص الأجر اللائق والتغطية الاجتماعية:**

تسند لفائدة الإطار المسجدي المتفرّغ الذي ليس له دخل قار أو جراية تقاعد من القطاع العام أو الخاص الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع بعنوان خطة واحدة ويمكن الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى وينتفع المعني بالأمر في هذه الحالة علاوة على الأجر المبين أعلاه بالمنحة الراجعة لكل خطة إضافية والتي تتراوح بين 50 د و130د.

- تتمتع الإطارات المسجديّة المتفرغة بالتغطية الاجتماعية تبعا للأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية الذي ينص على أنه تنطبق مقتضيات هذا الأمر الحكومي على الإطارات المسجدية المتفرغين المنصوص عليهم بالفصل 12 من الأمر الحكومي عدد1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 غير المنخرطين بأحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

- ويتم انخراط الإطارات المسجديّة المتفرغين بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية طبقا لأحكام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، وذلك ابتداء من 01 جانفي 2020.

ويتم تسجيل انخراطهم بمقتضى قرار التكليف الصادر عن السيد وزير الشؤون الدينية.

وتحرص وزارة الشؤون الدّينيّة على تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي المذكور بشأن التغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية المتفرغة بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

كما تسعى باستمرار إلى تطوير وتحسين وضعية الإطارات المسجديّة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

لا يمكن سيدي الوزير أن يحقق الاقتصاد الوطني نقلة نوعية دون تطوير وتحسين خدمات النقل واللوجستيك وفي هذا الإطار لابد من الإشتغال على تسريع نسق المشاريع الكبرى في هذا المجال.

- فأين وصلت دراسة جدوى ميناء المياه العميقة بالنفيضة وإعادة هيكلة بقية الموانئ التجارية من ذلك صفاقس وقابس وتحسين الخدمات في ميناء رادس؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب عبد الحليم بوسمة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001832 المؤرخ في 16 جوان 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد و-2025-15-1778 بتاريخ 16جوان 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة رواد 2، السيد عبد الحليم بوسمة بخصوص مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة ووضعيّة الموانئ التجارية بكلّ من صفاقس وقابس وتحسين الخدمات بميناء رادس أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن إجابة عن الاستفسارات المطروحة.

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد الحليم بوسمة - دائرة رواد 2
مرجع الإحالة	- مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-16-3000-0001832 المؤرّخ في 16 جوان 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 1778-15-2025 بتاريخ 16 جوان 2025.
نص السؤال	أين وصلت دراسة جدوى ميناء المياه العميقة بالنفيضة وإعادة هيكلة بقيةالموانئ التجارية، من ذلك صفاقس وقابس وتحسين الخدمات في ميناء رادس.

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب بمجلس نواب الشعب، السيد عبد الحليم بوسمة، بخصوص ميناء المياه العميقة بالنفيضة وإعادة هيكلة بقية الموانئ التجارية، من ذلك صفاقس وقابس، وتحسين الخدمات في ميناء رادس تجدر الإفادة بما يلي:

بالنسبة لمشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة:

-إنّ هذا المشروع هام وسيمكّن بلادنا من الاستفادة من موقعها الجغرافي وتمركزها بالبحر الأبيض المتوسط وسيكون ركيزة هامة للإقتصاد الوطني. وبالتالي، فإن خصوصية وحساسية هذا المشروع تتطلب اتخاذ القرارات الدّقيقة التي تضمن الإنجاز في كنف احترام السيادة الوطنية ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

-على إثر صدور الأمر عدد 497 المؤرّخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلّق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى وبهدف التسريع في إنجاز المشروع يتم حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لاقتراح إدراجه ضمن المشاريع العمومية ذات الطابع الاستراتيجي.

ولهذا الغرض، تم بتاريخ 14 أفريل 2025 تمّ عرض الملف من قبل شركة ميناء النفيضة على أنظار اللجنة الفنية بوزارة النقل. وفي نفس السياق، تم خلال شهر ماي 2025 إحالة الملف إلى اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة.

-بالتوازي مع ذلك، فإنّ إنجاز المشروع يسجّل مسارا متقدما في المجال العقاري للمركب المينائي (منطقة مينائية ومنطقة خدمات لوجستية)، حيث تمثل تصفية وضعية الحوزة العقارية جزء لا يتجزأ من المشروع.

-تم بتاريخ 3 ماي 2023 صدور أمر الانتزاع عدد 321.

-تم بتاريخ 21 جوان 2024 التوصل بشهائد الملكيّة موضوع الرسمين العقاريين عدد 204790 و204791 سوسة والتي تم بمقتضاها نقل الملكية من الخواص إلى الملك العمومي البحري.

-تم بتاريخ 04 ديسمبر 2024 إتمام الإجراءات الخاصة بتقدير القيمة الشرائية لمنطقة الخدمات اللوجستية مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

-تم بتاريخ 03 مارس 2025 إحالة ملف انتزاع الأراضي إلى لجنة الاستقصاء والمصالحة بولاية سوسة.

-تم بتاريخ 04 مارس و28 و29 و30 أفريل و05 و06 و07 ماي 2025 القيام بأعمال البحث العقاري لملك الدولة الخاص لمنطقة الخدمات اللوجستية والمنطقة المينائية.

-تم بتاريخ 08 ماي 2025 التحوّز بالعقارات موضوع أمر الانتزاع بالمنطقة المينائية.

-مقترح روزنامة إنجاز المشروع: برمجة مدّة 5 سنوات وذلك انطلاقا من تاريخ الشروع في الأشغال.

بخصوص إعادة هيكلة بقية الموانئ التجارية، بما في ذلك صفاقس وقابس، وتحسين الخدمات بميناء رادس:

في إطار العمل على وضع برنامج طويل الأمد للتنمية الاستراتيجية للموانئ مع اقتراح الحلول العملية وترشيد الاستثمارات اللازمة على المدى القريب(5 سنوات)، والمتوسط(10سنوات) والبعيد (20 سنة) وضبط إستراتيجية مستقبلية لتعصير الموانئ حسب خاصياتها الفنية وحاجيات الجهات شرع ديوان البحرية التجارية والموانئ ، منذ تاريخ 22 جانفي 2024، بإنجاز دراسة إعداد المخطط المديري للموانئ البحرية التجارية آفاق 2040 والتي تهدف إلى تدعيم وتطوير المنشآت المينائية وذلك من خلال إحداث أرصفة جديدة تمكن من استقطاب أنشطة إضافية، كما أنّ مخرجات هذه الدراسة ستمكّن الديوان من تحديد برنامج استثماري لكافة الموانئ البحرية التجارية بالاعتماد على مقاربة تشاركية على الصعيد ين الجهوي والوطني وذلك عبر تشريك جميع المتدخلين القطاع المينائي خلال تنظيم ورشتي عمل بكلّ ميناء ويوم إعلامي وطني.

وبالتوازي وفي انتظار مخرجات هذه الدراسة، يعمل الديوان على إتمام برنامج، يهدف إلى تطوير وتحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات بالموانئ وتشمل خاصة:

* إتمام برنامج رقمنة الإجراءات الإدارية لرفع البضائع،

* إعادة تهيئة وتوسيع مسطحات الموانئ،

* إعادة تأهيل الأرصفة،

* صيانة الوحدات العائمة المستغلة حاليا،

* اقتناء وحدات جديدة عائمة، بما في ذلك جرارات بحرية وزوارق ارشاد،

* انجاز أشغال جهر الموانئ،

* تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الخصوص، سيتم:

بالنسبة لميناء رادس:

- تطوير الوصلات الطرقية لميناء رادس من خلال تهيئة عدة طرقات مؤدّية للميناء عوضا عن طريق واحدة حاليا، وهو ما سيمكّن من تأمين سلاسة ومرونة في دخول وخروج الشاحنات للميناء،

- إتمام إنجاز أشغال انجاز الرصيف الجديد للمواد الصناعية واسناد لزمة تجهيزه واستغلاله،

- إتمام الدراسات الفنية الخاصة بتهيئة وتوسعة رصيف الحبوب وذاك قصد الرفع من حجم السفن الراسية بالميناء وذلك بالتوازي مع تطوير طاقات خزن إضافية بحوالي 40 ألف طن،

- العمل على استكمال برنامج تطوير محطّة الحاويات، وذلك عبر إنجاز الرّصيفين عدد 8 و9 وتهيئة المنطقة اللوجستية المحاذية للميناء.

بالنسبة لميناء صفاقس:

- إعادة توظيف المنطقة التي كانت تأوي النشاط البترولي سابقا في نشاط نقل المسافرين بين صفاقس وقرقنة ونشاط الرحلات السياحية

- إعادة توظيف الفضاءات المسترجعة من قبل مصالح البحرية الوطنية في أنشطة المجرورات،

- مشروع تحويل الأنشطة الكيميائية من الضفة الشمالية للميناء إلى ميناء الصخيرة (مشاريع جديدة تراعي الجوانب البيئيّة) وإعادة توظيف المنشآت المينائية المسترجعة في أنشطة تستجيب لمتطلبات الجهة وتدعم علاقة الميناء بالمدينة.

بالنسبة لميناء قابس:

- إنجاز رصيف للوحدات العائمة،

- صيانة وتأهيل السكة الحديدية بالميناء،

- ربط الضفة الجنوبية للميناء بالطرقات.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية.

تحية طيبة،

في إطار عملنا الرقابي وسعيا منا لتلبية احتياجات المواطنين ونظرا لأهمية النقل العمومي في ولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة والذي من شأنه أن يدعم التنمية المستدامة في جميع القطاعات،

وبعد السؤال الشفاهي الذي توجهت به الى السيدة وزيرة النقل بالنيابة منذ 17 جويلية 2024 وقد صرحت في هذه الجلسة أنّ نسبة الدّعم للشركة الجهوية للنقل بصفاقس سيتم ترفيعها الى 72 م.د ومنحة الاستثمار 1 م.د. مع تدعيم الأسطول بحافلات جديدة، لكن الى اليوم لم نرى شيء على ارض الواقع ، فأكثر من 70 بالمائة من ثمن اقتناء الحافلات على حسب الشركة وبقروض بنكية الى جانب أن 75 بالمائة من الحافلات الموجودة عمرها أكثر من 10 سنوات علما وأنّ ديون الشركة اتجاه الدولة والـ CNSS أكثر من 100 مليار وامام كل هذه الإشكاليات يتم اثقال كاهل الشركة بنقل الأفارقة بدون مقابل بمعدّل 2 حافلات مزدوجة يوميا، وهذا ما يجعلنا نطالب الوزارة بتمييز الجهة إيجابيا عند توزيع الحافلات على غرار شركة نقل تونس التي تم تمكينها بما يقارب بـ 800 حافلة في غضون 3 سنوات لكن عاصمة الجنوب والتي هي تتميز بعديد الأقطاب الصناعية والتجارية والتعليمية والصحية والكثافة

السكانية التي تفوق مليون و 200 نسمة على غرار الوافدين من أغلب ولايات الجمهورية لم يكن لها سوى نصيب لا يرتقي الى متطلبات الجهة .

- **فماهي الحلول المقترحة للنهوض بهذه الشركة ومتى سيتم الايفاء بوعود الوزارة اتجاه الجهة من تدعيم الاسطول أولا وترفيع المنح ثانيا؟**

وفي ما يخص معتمدية منزل شاكر فهي تمثل ربع ولاية صفاقس جغرافيا وتشتّت سكانها أدى الى معاناة المواطنين في هذه الجهة.

- **فمتى سيتم تدعيم اسطول النقل في معتمدية منزل شاكر؟**

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حسن جربوعي.

المرجع: مكتوبكم عدد 2025-26-3000-0001832 المؤرّخ في 16 جوان 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد و -2025-15-1778 بتاريخ 16 جوان 2025.

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة منزل شاكر السيد حسن جربوعي، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن إجابة عن الاستفسارات المطروحة.

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي -دائرة منزل شاكر
مرجع الإحالة	-مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص -2025-16-3000 -0001832 المؤرخ في 16 جوان 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2025-15-1778 بتاريخ 16 جوان 2025.
فحوى السؤال	-وضعية الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس، - دعم اسطول النقل بمعتمدية منزل شاكر

ردّ وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب، اليد حسن جربوعي، بخصوص وضعية الشركة الجهوية للنقل بصفاقس وخدمات النقل بمعتمدية منزل شاكر على وجه الخصوص، تجدر الإفادة بما يلي:

1- معطيات عامة حول الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس:

البيان	العدد
العدد الجملي للحافلات الى غاية 2025/ 03/31	**378**
العدد الجملي للحافلات المبرمة يوميا	**269**
النقل الحضري	**138**
النقل الجهوي وبين المدن	**131**
العدد الجملي للسفرات المبرمجة يوميا	**1535**
النقل الحضري	**1074**
النقل الجهوي وبين المدن	**461**
عدد الحافلات التي تم اقتناؤها بين سنتي 2016-2024 بكلفة جملية تناهز 34 مليون دينار	**101**
عدد الحافلات الجديدة المزمع اقتناؤها قبل موفي السنة الجارية	**54**
عدد الحافلات المستعملة المبرمج إقتناؤها خلال سنة 2026	**34**
عدد الحافلات الممضاة عقود في شأنها والزمع اقتناؤها خلال سنتي 2026-2027	**42**
عدد الحافلات الكهربائية المزمع إقتناؤها خلال سنة 2026 بالشراكة مع بلدية صفاقس والوكالة	**08**
المبلغ الجملي لمنحة الإستغلال الممنوحة للشركة لسنة 2024 بالألف دينار	**69**

2- **معطيات حول النقل بمعتمدية منزل شاكر :**

البيان	العدد
عدد الخطوط بالمعتمدية	22
عدد الخطوط المدرسية بالمعتمدية	15
عدد السفرات المدرسة بالمعتمدية	29
عدد السفرات العادية الى مركز الولاية	14
المسافة المقطوعة يوميا بالكلم	2620
عدد الحافلات المخصصة للنقل المدرسي	09
عدد الحافلات المخصصة للنقل العادي	07
الاحداثيات الجديدة بالنسبة للسنة الدراسية 2024/2023	-احداث خط وادي الظل مركز كمون البرمكي -إحداث خط العوادنة-الأعشاش-مركز كمون
الاحداثيات الجديدة بالنسبة للسنة الدراسية 2025-2024	-إحداث خط يربط عمادة ماجل الدرج بمدينة صفاقس بمعدل سفرة يومية ذهابا وإيابا.

- مكنت الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس معتمدية منزل شاكر من حافلة مزدوجة جديدة من إقتناءات سنة 2024 لتعويض الحافلة العادية التي تمرّ عبر منطقة بئر الملولي .

- عند اقتناء الحافلات الجديدة قبل موفّى سنة 2025، سيتم تعويض الحافلات المخصصة لهذه المعتمدية، التي سجّل في شأنها تكرر الأعطاب بحافلات أخرى في حدود الإمكانيات المتوفّرة وفي إنتظار ذلك، تحرص الشركة حاليا على التدخل الحيني عند الاقتضاء، إضافة إلى إجراء حملات دورية لصيانة الحافلات وتحسين نسبة الجاهزية وضمان عنصر السلامة .

- على غرار مقترحاتهم بقية المعتمديات، يتم التنسيق يوميًا مع السادة المعتمدين ومديري المؤسسات التربوية بالجهة لتذليل الصعوبات .

- لتظافر الجهود بين جميع المتدخلين في المنظومة التربوية، ولتقاسم المجهودات بين الشركة والمؤسسات التربوية لتجاوز الإشكاليات ستقترح الشركة على المندوبيات الجهوية للتعليم إمكانية النظر في التدريس بنظام الحصة الواحدة بمعتمدية منزل شاكر نظرا لطول مسافات خطوطها ومحدودية إمكانيات الشركة، وإذا لم يتسنّى ذلك، النظر في تأخير توقيت الدخول للحصة الأولى لتكون على الساعة 8:30 صباحا عوضا عن الساعة 8:00صباحا في بعض المعاهد يتم تحديدها بالتنسيق مع مصالح الشركة،

- يتم في مفتتح كل سنة دراسية عقد جلسات عمل على مستوى الولاية والمعتمديات وبحضور جميع الأطراف المتداخلة لتحديد الحاجيات من النقل المدرسي بكل معتمدية لتلبيتها حسب الإمكانيات المتوفرة للشركة .

- إلى جانب النقل الحضري والنقل الجهوي، جاري العمل على دراسة إحداث نمط ثالث يتمثل في النقل "الضاحوي "الذي يصل إلى حدود 30 كلم عن مركز الولاية حسب طبيعة الكثافة السكانية بكل خط وذلك حال توفر الإمكانيات الضرورية من حافلات وأعوان.

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية :

الموضوع: حول جدوى الرحلات الرسمية بمناسبة انطلاق الموسم الصيفي 2025 ومدى مطابقتها الأولويات الجالية وترشيد المال العام.

وبعد. تباشر وزارتكم بالتنسيق مع هياكل أخرى، تنظيم رحلات رسمية بمناسبة انطلاق موسم العودة الصيفية، تحت عنوان استقبال التونسيين بالخارج، وهو تقليد دأبت عليه الدولة التونسية. وفي هذا الإطار. أرجو من سيادتكم الإجابة على ما يلي:

1. هل تم إعداد دراسة جدوى مسبقة تحدد أهداف هذه الرحلات والفئات المستهدفة منها، وجدول أعمالها، بما يضمن توجيه الجهد والمال العام لما يستجيب فعليًا لانتظارات التونسيين بالخارج؟
2. هل تتوفر لدى وزارتكم تقارير تقييم مفصلة للرحلات السابقة تحدد أثرها الفعلي على تحسين الخدمات القنصلية والإدارية، وتعكس مدى تفاعل الجالية مع هذه الزيارات؟
3. كيف يتم تحديد أولويات اللقاءات التي تُعقد مع الجالية بالخارج؟ وهل تُبنى على تشخيص واقعي للاحتياجات بمشاركة ممثلين حقيقيين عن المجتمع المدني والجمعيات؟
4. في ظل الظرف المالي الدقيق، ما هي الكلفة الحقيقية لمشاركة وزارة الشؤون الخارجية في هذه الرحلات؟ وهل تم تقييم العائد المنتظر منها بشكل شفاف وقابل للقياس؟

5. ما مدى التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية وبقية الوزارات المعنية وخاصة النقل، فيما يخص الملفات التي تُطرح خلال هذه اللقاءات؟ وهل توجد آليات مؤسسية لمتابعة التوصيات المنبثقة عنها؟

6. ألا يُعد تنظيم مثل هذه الرحلات - في غياب مؤشرات أداء ومعايير تقييم واضحة - شكلًا من أشكال ضعف الحوكمة في التعامل مع قضايا الجالية بالخارج؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل السيدة النائب نجلاء اللحياني،

تبعا لمراسلتكم عدد 3527 بتاريخ 24 جوان 2025، والمتعقلة بالأسئلة الصادرة عن السيدة النائب نجلاء الحياني بخصوص "الرحلات الرسمية المبرمجة بمناسبة انطلاق الموسم الصيفي 2025 ، ومدى مطابقتها لأولويات الجالية التونسية وترشيد المال العام"، أتشرف بإعلامكم ان تنظيم مثل هذه الرحلات الرسمية لا يدخل ضمن مهام وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، بل يندرج ضمن اختصاصات هياكل وطنية أخرى، فيما تعمل الوزارة، في إطار صلاحياتها على تأمين الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتقديم الخدمات القنصلية والإدارية بالنجاعة والجودة المطلوبة وتنسيق الجهود مع باقي الهياكل الوطنية من أجل تيسير ظروف العودة الصيفية وتسهيل كافة الإجراءات ذات الصلة.

وتجدر الإشارة الى أن الوزرة تساهم بالتنسيق الوثيق مع الجهات المختصة في كافة الأنشطة والبرامج التي تخدم مصالح الجالية التونسية بالخارج دون أن تكون طرفا مباشرا في إعداد أو تمويل أو تنفيذ الرحلات الرسمية المعنية.

وفي هذا الصدد نؤكد مجددا على حرصنا الدائم على ترشيد المال العام على مستوى الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، وضمان توظيف الإمكانيات المتاحة لخدمة مصالح أفراد الجالية التونسية بالخارج والاستجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم وذلك في إطار رؤية متكاملة قائمة على الحوكمة والنجاعة والشفافية.

وتفضلوا السيد رئيس مجلس النواب، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.